المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

مناخ الاستثمار في الدول العربية

التقرير السنوي لعام 2023

الدول العربية استقطبت مشاريع أجنبية بقيمة 200 مليار دولار خلال 2022

تحسن متوسط التصنيفات السيادية ومؤشرات تقييم المخاطر والأداء الاقتصادي للدول العربية

تراجع أداء الدول العربية في مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية واستقرار مؤشرات عوامل الإنتاج

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) منذ عام 1986، ويعد أحد أهم أدوات المؤسسة في تنفيذ الشق الثاني من أهداف تأسيسها وهو مسئوليتها تجاه المنطقة العربية عن نشر المعرفة وتنمية البحوث والدراسات والأنشطة وجهود الترويج الخاصة بمناخ الاستثمار وتنمية الصادرات وصناعة الضمان، وكذلك تحديد وترويج فرص الاستثمار في مختلف الدول العربية.

وفي هذا السياق يركز التقرير وبشكل أساسي على رصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التنظيمية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفق منهجيات تتطور عبر الزمن لمجاراة المستجدات التي تشهدها طرق وأساليب رصد البيانات والمعلومات واتاحتها، من قبل الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة.

كما يقدم رصدا سنويا للتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وذلك استنادا الى قواعد بيانات ومعلومات صادرة عن جهات موثوقة إقليميا ودوليا، كما يقدم ملخصاً لأهم الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية في مجال حسين مناخ الاستثمار.

وفي هذا السياق فإن "ضمان" ترحب بالاقتباس من التقرير شريطة ذكر المصدر، كما تجدر الإشارة الى ان النتائج والتفسيرات الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

للاستفسار عن محتويات التقرير وطلب نسخة

أحمد الضبع **رئيس قسم** **البحوث وتقييم مخاطر الدول**	aeldabh@dhaman.org
عزة المزين **نائب رئيس وحدة** **البحوث والنشر**	azzaelmezin@dhaman.org
أنيس الوسلاتي **نائب رئيس وحدة** **المعلومات وتقييم مخاطر الدول**	anis@dhaman.org

+965-24959562

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

49 عاماً

من الخبرة المتراكمة في تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية ضد المخاطر التجارية والسياسية

A+ S&P Global Ratings

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568
الصفاة 13096
تقاطع طريقي المطار
وجمال عبد الناصر
www.dhaman.org

الافتتاحية

المدير العام
عبد الله أحمد الصبيح

تقدم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) لدولها الأعضاء التقرير السنوي الثامن والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023، والذي يتناول التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة خلال العام 2022، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وتوقعاتها المستقبلية في ظل تصاعد الصراع في السودان واستمرار تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية.

وخلال العام 2022، شهدت غالبية مؤشرات الاقتصاد العربي، تحسناً ملحوظاً وهو ما أثر بدوره على العديد من المؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار في الدول العربية، واتضح ذلك جليا من خلال رصد المؤسسة لنحو 155 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية خلال عام 2022 والتي جاءت نتائجها الرئيسية كما يلي:

مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي (14 مؤشر): تحسن متوسط ترتيب الدول العربية 3 مراكز الى المركز 86 عالميا. كمحصلة لتحسن متوسط الترتيب في 7 من أهم مؤشرات الأداء الداخلي و5 من أهم مؤشرات التعامل مع الخارج، في مقابل تراجع في مؤشري البطالة والاستثمارات الإجمالية.

مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (29 مؤشر): تحسن متوسط ترتيب الدول العربية كمحصلة لاستقرار متوسط التصنيفات السيادية الصادرة عن وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس للدول العربية (12دولة) كمحصلة لتحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان وتراجع تصنيف الكويت وتونس واستقرار 8 دول، أما مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية وأعمال التجارة والاستثمار (25 مؤشر) فقد شهدت تحسنا في متوسط الترتيب العربي تراوح ما بين مركز واحد و16 مركزا.

مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية (52 مؤشر): تراجع متوسط الترتيب العربي عالميا بمقدار 3 مراكز حيث استقر متوسط الترتيب في مؤشر الحوكمة وتحسن في مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار واتفاقيات الاستثمار الثنائية، بينما تراجع في مؤشرات مدركات الفساد والحكومة الإلكترونية والاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات بيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار.

مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (60 مؤشر): استقر متوسط الترتيب العربي عالميا كمحصلة لاستقرار مؤشري التنافسية المستدامة والمعرفة، وتحسن مؤشر الطاقة، في مقابل تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الابتكار والتنمية المستدامة، كما جاء متوسط الترتيب العربي متفوقاً على متوسط الترتيب العالمي في مؤشر الموارد الطبيعة وحل دونه في مؤشري أداء الخدمات اللوجستية وريادة الأعمال.

كما جاءت نتائج المسح الذي أجراه فريق البحث في المؤسسة بالتعاون مع جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية للمستجدات التشريعية والإجرائية التي شهدها العام 2022، مشجعة بصورة كبيرة بشأن التحسن المتوقع في مناخ الاستثمار في غالبية دول المنطقة خلال العام 2023 وخصوصا مع إقرار وتنفيذ إصلاحات متنوعة في مجال التشريعات والقرارات والإجراءات، والبنية التحتية والتكنولوجية والمالية والمدن الصناعية والمناطق الحرة.

وكنتيجة للظروف العالمية وعلى الرغم من ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتكلفتها الاستثمارية، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2022، مقارنة بالعام 2021 كما هو مبين بالإحصاءات التالية:

- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقا لإحصاءات الأونكتاد تراجعاً طفيفاً بمعدل 3% الى 54 مليار دولار خلال العام 2022، تزامناً مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم بمعدل 12.4% إلى 1.3 تريليون دولار.
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 74% الى 1617 مشروعا، مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدل 358% الى 200.2 مليار دولار، مع توقعات باستمرار النمو في عام 2023، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 28% والتكلفة بمعدل 70% إلى نحو 74 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2023.
- زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 84% الى 245 مشروعاً، والتكلفة بمعدل 623% الى 45.6 مليار دولار لتمثل 22.8% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

وفي هذا السياق تؤكد "ضمان" التي تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم ومع قرب احتفالها باليوبيل الذهبي لإنشائها وبلوغ الحجم التراكمي لعملياتها المضمونة نحو 26 مليار دولار بنهاية العام 2022 على مواصلة مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم.

وفي الختام يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية على تعاونها مع المؤسسة، وكذلك إلى فريق عمل البحوث وتقييم مخاطر الدول وإلى كل من ساهم في إنجاز التقرير في صورته الحالية. وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية.

المحتويات

	تقديم	6
الجزء الأول	تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022	8
الجزء الثاني	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022	48
الجزء الثالث	مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022	62
الجزء الرابع	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022	69
ملحق	مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية	76
	خلاصة وتوصيات	96

ملاحظات وإيضاحات بشأن تقرير العام 2023

- اعتمدت إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول في المؤسسة في رصدها لتغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022 على نحو 155 من أهم التقييمات السيادية والمؤشرات المركبة والفرعية والصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية متخصصة مع إعطاء الأولوية للمؤشرات الأكثر شمولا للعناصر المؤثرة على مناخ الاستثمار.
- شهد تقرير هذا العام إدراجا لعدد من المؤشرات الجديدة هي : مؤشرات تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2023، ومؤشر مدركات الفساد الصادرعن منظمة الشفافية العالمية لعام 2022، ومؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لعام 2022، ومؤشر ليجاتوم للازدهار الصادر عن معهد ليجاتوم لعام 2023، ومؤشر التنافسية المستدامة الصادر عن مؤسسة SolAbility للأبحاث والاستشارات لعام 2022، ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي لعام 2023.
- تم إدراج خلاصة مؤشرات بيئة أداء الأعمال (الصادر عن مجموعة البنك الدولي) وقيود الاستثمار الأجنبي المباشر (الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام 2020، رغم عدم حداثتهما وذلك نظراً لأهميتهما البالغة في توضيح الوضع المؤسسي والإجرائي داخل الدول الذي غالبا لا يشهد تغيرات كبيرة كل عام، وذلك لحين ظهور نتائج جديدة.
- قام فريق البحث في المؤسسة بترتيب الدول العربية من الأفضل إلى الأسوأ في المؤشرات الدولية ومكوناتها الفرعية اعتمادا مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في تلك المؤشرات، وذلك لسهولة ودقة توضيح التغيرات التي طرأت على وضعية الدولة في مناخ الاستثمار والمؤشرات ذات الصلة، وبما يمكن متخذي القرار من تحديد مواطن القوة والضعف في كل مجال والآليات اللازمة لتحسين وضع الدولة فيه.
- قد يتغير ترتيب الدولة عالمياً في المؤشر حتى وإن لم تتغير القيمة الخاصة بها في المؤشر، كما قد تتغير قيمة المؤشر الخاص بالدولة دون تغير ترتيبها، ويرجع ذلك لاحتمالية تغير قيم المؤشر في الدول الأخرى أو التغير في عدد الدول المدرجة في المؤشر.
- عدد من المؤشرات الفرعية تكرر إدراجها في أكثر من مؤشر مركب، ومثال على ذلك "البنية التحتية والحوكمة ورأس المال البشري"، وفي نفس الوقت لوحظ اختلاف ترتيب الدول العربية في تلك المؤشرات رغم تشابه المسمى، ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات بين تلك المؤشرات أهمها المنهجية المستخدمة، والأوزان النسبية للمتغيرات، وعدد الدول المدرجة، والفترة المرجعية لجمع البيانات.
- قد يختلف عدد الدول المدرجة في المؤشر المركب عن المؤشرات الفرعية للمؤشر نفسه، وذلك نظراً لمستوى توافر البيانات على مستوى المؤشرات الفرعية كما هو الحال في مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية.
- تم استخدام أسلوب التلوين المشروط لترتيب الدول وذلك لسهولة التعرف على وضع الدولة في ذلك المؤشر بما يسهل على المتلقي ومتخذ القرار تحديد مواطن القوة والضعف في المؤشرات المركبة والفرعية، وترتيب أولويات الإصلاح.
- طلبت المؤسسة من الدول الأعضاء موافاتها بأهم 10 مستجدات أو إصلاحات قامت بها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار، حيث استجابت 9 دول فقط، لذا اضطر فريق البحث بالمؤسسة للاستعانة بالمواقع الرسمية للجهات المسئولة عن الاستثمار في الدول العربية كهيئات الاستثمار ووزارات الاستثمار ووزارات الاقتصاد وغيرها لرصد أحدث الإصلاحات في عدد من الدول بغرض توفير صورة أكثر وضوحاً لمناخ الاستثمار في الدول العربية.
- حرصت المؤسسة في تقريرها على عرض صورة دقيقة وحديثة وشاملة للأداء الفعلي للدول العربية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذا تم الاعتماد على 3 مصادر للبيانات وفق شروط مهنية أهمها توحيد منهجية إعداد البيانات وتلك المصادر هي:

⇒ قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي ترصد تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للدول من واقع موازين مدفوعاتها المعدة من قبل البنوك المركزية وفق تعليمات صندوق النقد الدولي، وتعد المصدر الرسمي المعتمد دوليا لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

⇒ قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets التي ترصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وكذلك توسعاتها وتتميز تلك القاعدة بأنها توفر تقديرات عن عدد المشاريع وتكلفتها الاستثمارية التقديرية وفرص العمل التي توفرها، والتوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع.

⇒ المصادر الحكومية الرسمية في الدول العربية والتي يمكن في حال اتباعها للمعايير الدولية في إعداد البيانات أن توفر بيانات أكثر شمولا ودقة وحداثة وخصوصا على صعيد التوزيع القطاعي والجغرافي.

وفي الختام تجدر الإشارة الى أنه من الوارد وجود اختلافات بين البيانات التي تصدرها المؤسسات الدولية والبيانات التي تصدرها الجهات المحلية ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات أهمها المنهجية المستخدمة والفترة المرجعية لجمع البيانات.

تقديم

يستعرض تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023، التغيرات التي طرأت على أهم المؤشرات المؤثرة في مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة خلال العام 2022، بالارتكاز على رؤية وتقارير وتقييمات المؤسسات الدولية وبيوت المال والاستثمار والاستشارات حول العالم للأوضاع السياسية والاقتصادية والمؤسسية في دول المنطقة وبما يعزز من قدرة التقرير على وصف حالة مناخ الاستثمار بصورة أكثر دقة وموضوعية وحداثة، وذلك مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية للدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أجزائه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص في دول المنطقة والعالم بشكل عام.

ويتناول التقرير عبر أجزائه الأربعة التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام 2022، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذا في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتداعيات الوضع في السودان بالإضافة إلى استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية والمستجدات المصاحبة لها، كما يلي:

الجزء الأول :

تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

يتضمن عرضا لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ وبيئة الاستثمار والأعمال في الدول العربية لعام 2022، وتم رصد تلك التغيرات استنادا الى أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بما يلي:

- تغطي تلك المؤشرات في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والإجرائية وغيرها.
- يتم بناء تلك المؤشرات اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدولة.
- جميع المؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وتعتمد عليها الجهات الاستثمارية المهمة في العالم وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات في تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في دول العالم.
- غالبية المؤشرات يتم تحديثها بشكل سنوي وفي توقيتات مناسبة واستنادا إلى إحصاءات حديثة يمكن الاعتماد عليها في تقييم التطور في مناخ الاستثمار في السنة موضع الدراسة.

في هذا الجزء تم الاعتماد على 4 مكونات رئيسية يتضمن كل منها مجموعة من المؤشرات المركبة والفرعية وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو التالي:

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

تتضمن المتغيرات التي تعكس تغيرات الوضع السياسي في الدول العربية والمخاطر التي تهدده في المدى القريب، بجانب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتشغيلية والتمويلية في مختلف الآجال على النحو التالي:

- مؤشرات التقييم السيادي: تقدم تقييما للجدارة الائتمانية للدول من خلال أهم أربع وكالات عالمية متخصصة في هذا الشأن.
- مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول ويتضمن 5 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية.
- مؤشر PRS المركب لتقييم مخاطر الدول وقدرتها على سداد الديون من خلال 3 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية.
- مؤشرات تقييم مخاطر الدولة في التجارة والاستثمار الصادرة عن وكالات اليانز ترید وكوفاس وكريديندو ونيكسي ودان آند براد ستريت.
- المخاطر الخمسة الرئيسية التي تشكل تهديدا على الدول العربية خلال العامين المقبلين والتي يرصدها مسح تصورات المخاطر العالمية (GRPS).

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

تم التركيز في هذا الجزء على وضع الدول العربية في أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدولة وهي:

- مؤشرات الوضع الاقتصادي الداخلي: تتضمن معدل نمو الناتج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلي التضخم والبطالة وعدد السكان، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج.
- مؤشرات الوضع الاقتصادي الخارجي: تتضمن رصيد الحساب الجاري ونسبته للناتج، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج، وصافي الإقراض إلى الناتج وإجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

يغطي هذا الجزء المؤشرات المؤسسية التي تعكس وضع الدول العربية في المؤشرات الرئيسية للبيئة التشريعية والتنظيمية بجانب مؤشراتها الفرعية، وأبرزها ما يلي :

- مؤشر الحوكمة العالمي: لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد من خلال 6 أبعاد هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.
- مؤشر الحرية الاقتصادية: لقياس وتقييم مدى حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال 12 مؤشرا فرعيا تعكس وضع الدولة في 4 أبعاد رئيسية هي: سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق.
- مؤشرات بيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية: الاعتماد على أهم نتائج عام 2020 لتوضيح الوضع المؤسسي والإجرائي داخل الدولة وذلك لحين ظهور نتائج جديدة لتلك المؤشرات.

- مؤشر مدركات الفساد: يقدم تصورات عن مُدرَكات الفساد في القطاع العام باستخدام بيانات من 13 مصدرًا خارجيًا، ويتضمن أشكالا متعددة مثل: الرشوة، والبيروقراطية المفرطة، وتحويل الأموال العامة وغيرها.
- مؤشر الحكومة الإلكترونية : يقيس مستوى التطور في تنمية الحكومة الإلكترونية في الدول عبر 3 مؤشرات رئيسية هي: مؤشر الخدمات الحكومية عبر الانترنت، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري.
- اتفاقيات الاستثمار: تتضمن العدد التراكمي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية وذات الصلة بالاستثمار، كونها مؤشرات أساسية لمعرفة مدى حرص الدولة على تشجيع وحماية الاستثمارات على أراضيها.
- مؤشر ليجاتوم للازدهار العالمي : يقيس جهود الدول لتعزيز رفاه مواطنيها عبر 12 ركيزة موزعة على 3 مجالات أساسية للازدهار هي: المجتمعات الشاملة، والاقتصادات المفتوحة، وتمكين السكان.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

تتضمن عناصر الإنتاج أربعة مكونات رئيسية هي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم بجانب عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير وغيرها، ويتضمن هذا الجزء إلقاء الضوء على أهم المؤشرات المركبة التي توضح وضع الدول العربية في عناصر الإنتاج المختلفة على النحو التالي:

- مؤشر الموارد الطبيعية: يرصد حصة إيرادات النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات إلى الناتج.
- مؤشر ريادة الأعمال: يرصد 6 مكونات متنوعة من عناصر الإنتاج هي: الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية من خلال تتبع 18 مؤشرًا فرعياً.
- المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة: يقيس القدرة التنافسية للدولة بناءً على 189 مؤشرًا كميًا مستمداً من مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة.
- مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: يعطي تقييماً نوعياً للدول في 6 مجالات هي: البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، والأداء الجمركي، وجودة الخدمات اللوجستية، والالتزام بالوقت، والقدرة على التتبع والتعقب، والشحن الدولي.
- مؤشر الطاقة العالمي: يقيس قدرة الدولة على توفير الطاقة المستدامة من خلال 3 أبعاد تتمثل في أمن الطاقة والمساواة في الطاقة والاستدامة البيئية.
- مؤشر التنمية المستدامة: يقيس التقدم المحرز الذي حققته الدولة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، و يتم قياسها من خلال 231 مؤشرا فرعيا من بينها مؤشرات تتعلق بعناصر الإنتاج مثل العمل والطاقة والخدمات.
- مؤشر الابتكار العالمي: يمثل مزيجاً من البيئة المؤسسية والقانونية وبيئة أداء الأعمال ورأس المال البشري والبحث والبنية الأساسية ووضع السوق بجانب المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الإبداعية.
- مؤشر المعرفة العالمي: يعكس بشكل كبير عنصري العمل والتكنولوجيا، ويتكون من 7 مؤشرات أساسية هي التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والتعليم التقني والتدريب والبحث والتطوير والابتكار وتكنولوجيا المعلومات بجانب الاقتصاد والبيئة التمكينية.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2022، وذلك استنادا إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع وعدد الوظائف التي وفرتها تلك المشاريع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشروعات خلال العام 2022.

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

يوفر هذا الجزء معلومات أكثر تفصيلاً عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2022، والتي تعد جزءا من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواردة في الجزء الثاني.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات. وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الأجنبية والعربية في المنطقة والتي تم التطرق إليها في الجزءين الثاني والثالث.

ملحق: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية

يغطي هذا الجزء أهم التحسينات أو المستجدات في مجال مناخ الاستثمار في المنطقة العربية خلال العام 2022 وخصوصا في مجال التشريعات والقرارات والإجراءات، وفي مجال البنية التحتية والتكنولوجية والمالية.

الخلاصة والتوصيات:

تتضمن خلاصة ما ورد في أجزاء التقرير من نتائج وتطورات وعرضاً لأبرز التوصيات التي يمكن استخلاصها من تحليل أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية المختلفة وكذلك من واقع الأداء الفعلي لتلك الدول على صعيد حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال عام 2022، ويتم رصد تلك التغيرات استناداً الى ترتيب الدول العربية في أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بالشمولية حيث تغطي في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية بجانب مؤشرات عوامل الإنتاج وغيرها، ويتم بناؤها، اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية، وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل دوري، وقد تم تقسيم تلك المؤشرات الى 4 مجموعات رئيسية هي:

أولا :مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول.

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج.

محتويات الجزء الأول

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول	
1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي	10
1-1-2 مؤشر فيتش لمخاطر الدول	12
1-1-3 مؤشر PRS لمخاطر الدول	13
1-1-4 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	14
1-1-5 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال	16
1-1-6 أهم 5 مخاطر تواجه الدول العربية في المدى القريب	18
ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي	
1-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي	20
1-2-2 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي	21
ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية	
1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي	22
1-3-2 مؤشر الحرية الاقتصادية	24
1-3-3 مؤشرات بيئة أداء الأعمال	26
1-3-4 مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار	26
1-3-5 مؤشر مدركات الفساد	27
1-3-6 مؤشر الحكومة الإلكترونية	28
1-3-7 اتفاقيات الاستثمار	30
1-3-8 مؤشر ليجاتوم للازدهار	32
رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج	
1-4-1 مؤشر الموارد الطبيعية	34
1-4-2 مؤشر ريادة الأعمال	35
1-4-3 مؤشر التنافسية المستدامة	36
1-4-4 مؤشر الأداء اللوجيستي	38
1-4-5 مؤشر الطاقة العالمي	40
1-4-6 مؤشر التنمية المستدامة	42
1-4-7 مؤشر الابتكار العالمي	44
1-4-8 مؤشر المعرفة العالمي	46

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي

شهدت الدول العربية استقرارا نسبياً في تقييمها السيادي الصادر عن وكالات التصنيف الائتماني العالمية خلال العام 2022، رغم تصاعد حدة التوترات السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم، وذلك بفضل تطورات وعوامل إقليمية عديدة في مقدمتها استمرار الارتفاع الكبير في أسعار النفط بمعدل يزيد على 41% مقارنة بعام 2021، والهدوء النسبي الذي شهدته العديد من بؤر النزاع والتوتر في المنطقة.

الدول المشمولة بالتقييم السيادي:

- حازت 7 دول عربية فقط هي: قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر على تصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربعة الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس .
- صنفت كل من الإمارات والمغرب والعراق ولبنان من قبل ثلاث وكالات، بينما صنفت تونس من وكالتي موديز وفيتش فقط خلال عام 2022.
- 9 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا وفلسطين والصومال وموريتانيا وجيبوتي لم يتم تصنيفها من قبل أي من الوكالات الأربعة حتى عام 2022 .
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الأربعة.

التغيرات التي طرأت على التقييم السيادي:

- استقر متوسط تصنيف الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الأربعة بين عامي 2021 و2022، مع تحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان وفق وكالة ستاندرد آند بورز وتراجع تصنيف الكويت وتونس وفق وكالة فيتش بنهاية عام 2022.
- حازت كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية على تصنيف A بدرجاته المختلفة، والذي يمثل تقييماً سيادياً مرتفعاً خلال عامي 2021 و2022.
- خلال عامي 2021 و2022، صُنفت المغرب وسلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر في مستوى B بدرجاته المختلفة وفقاً لغالبية الوكالات.
- تراوح تصنيف العراق بين B و C وفقاً لوكالات فيتش وستاندرد آند بورز وموديز خلال عامي 2021 و 2022.

استقرار

غالبية التصنيفات السيادية للدول العربية خلال عام 2022 وفق الوكالات الأربع الرئيسية في العالم

تحسن

تصنيف قطر وسلطنة عمان وفق وكالة ستاندرد آند بورز وتراجع تصنيف الكويت وتونس وفق وكالة فيتش بنهاية عام 2022

Sovereign Ratings	تصنيف وكالة موديز Moody's Rating	تصنيف وكالة ستاندرد اند بورز S&P Rating	تصنيف وكالة فيتش Fitch Rating	تصنيف أى اتش اس ماركت IHS Markit Rating	تصنيف كابيتال انتليجينس CI Ratings	التصنيفات السيادية
Minimal Credit Risk	Aaa	AAA	AAA	AAA	AAA	الحد الأدنى من مخاطر الائتمان
	Aa1	AA+	AA+	AA+	AA+	
Very Low Credit Risk	Aa2	AA	AA	AA	AA	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
	Aa3	AA-	AA-	AA-	AA-	
	A1	A+	A+	A+	A+	
Low Credit Risk	A2	A	A	A	A	مخاطر ائتمانية منخفضة
	A3	A-	A-	A-	A-	
	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	BBB+	
Moderate Credit Risk	Baa2	BBB	BBB	BBB	BBB	مخاطر ائتمانية متوسطة
	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	
	Ba1	BB+	BB+	BB+	BB+	
Substantial Credit Risk	Ba2	BB	BB	BB	BB	مخاطر ائتمانية أساسية
	B3a	BB-	BB-	BB-	BB-	
	B1	B+	B+	B+	B+	
High Credit Risk	B2	B	B	B	B	مخاطر ائتمانية مرتفعة
	B3	B-	B-	B-	B-	
	Caa1	CCC+	CCC+	CCC+	CCC+	
Very High Credit Risk	Caa2	CCC	CCC	CCC	CCC	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
	Caa3	CCC-	CCC-	CCC-	CCC-	
	Ca	CC	CC	CC	CC	
Maybe in or Near Default	C	C	C	C	C	قريب من التخلف عن السداد
Default	D	D	D	D	D	متخلف عن السداد

Source: International Credit Rating Agencies

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

- حصلت 6 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة وفق وكالة ستاندرد آند بورز بنهاية عام 2022، بينما حازت السعودية والبحرين على نظرة مستقبلية ايجابية، وفي المقابل حازت المغرب على نظرة مستقبلية سلبية.
- حازت 7 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة فيتش بينما حازت السعودية على نظرة مستقبلية إيجابية، وحازت كل من الأردن ومصر على نظرة مستقبلية سلبية بنهاية عام 2022.
- حازت 7 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة كابيتال انتليجينس، بينما حازت الأردن على نظرة مستقبلية إيجابية بنهاية عام 2022.

التقييمات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية بنهاية ديسمبر 2022

Sovereign Ratings of Arab Countries by the Most Importanat International Agencies, December 2022

Ranking	Country	ستاندرد آند بورز Standard & Poor's		موديز Moody's		فيتش Fitch		كابيتال انتليجنس Capital Intelligence		الدولة	الترتيب
		التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook		
1	Qatar	AA	Stable /مستقر	Aa3	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	قطر	1
2	UAE	—	—	Aa2	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	الإمارات	2
3	Kuwait	A+	Stable /مستقر	A1	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	A+	Stable /مستقر	الكويت	3
4	Saudi Arabia	A-	Positive/إيجابي	A1	A	Positive/إيجابي		A+	Stable /مستقر	السعودية	4
5	Morocco	BBB-	Negative/سلبي	Ba1	BB+	Stable /مستقر		—	—	المغرب	5
6	Oman	BB	Stable /مستقر	Ba3	BB	Stable /مستقر		BB	Stable /مستقر	سلطنة عمان	6
7	Jordan	B+	Stable /مستقر	B1	BB-	Negative/سلبي		B+	Positive/إيجابي	الأردن	7
8	Bahrain	B+	Positive /إيجابي	B2	B+	Stable /مستقر		B+	Stable /مستقر	البحرين	8
9	Egypt	B	Stable /مستقر	B2	B+	Negative/سلبي		B+	Stable /مستقر	مصر	9
10	Iraq	B-	Stable /مستقر	Caa1	B-	Stable /مستقر		—	—	العراق	10
11	Tunisia	—	—	Caa1	CCC+	—		—	—	تونس	11
12	Lebanon	SD	—	C	C	—		—	—	لبنان	12

التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة أو الجدارة هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءا من عمليات صنع القرار على كافة المستويات. بمعنى أكثر وضوحاً يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

تقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استنادا للعديد من المؤشرات، وعادة ما يكون ذلك بناء على طلب الدولة، لأن الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا للدول وخصوصا النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش هي الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً تليها وكالة كابيتال انتليجينس، ويختلف الترقيم من وكالة لأخرى رغم أن جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والأرقام وعلامتا + و- الى جانب النظرة المستقبلية.

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

Source: International Credit Rating Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

2-1-1 مؤشر فيتش لمخاطر الدول

تحسن ترتيب 10 دولة عربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2022، مقابل تراجع ترتيب 8 دول تصدرتهم جيبوتي

سجل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2022 تحسناً طفيفاً، حيث انتقل من متوسط ترتيب 125 عام 2021 الى متوسط ترتيب 124 عام 2022، كمحصلة لتحسن ترتيب 10 دولة عربية واستقرار ترتيب 3 دول هي موريتانيا والصومال والسودان، بينما تراجع ترتيب 8 دول أخرى.

- حازت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب ومصر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، بينما جاء ترتيب 12 دولة عربية أقل من هذا المتوسط ما بين المرتبة 132 للجزائر والمرتبة 200 لليمن.
- على مستوى المؤشرات الفرعية، سجلت الدول العربية أفضل ترتيب في مؤشر المخاطر التشغيلية لعامي 2021 و2022، تلاه مؤشر المخاطر السياسية في المدى القصير.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة بقيادة الإمارات (21 عالميا) تلتها السعودية (33 عالميا) ثم قطر (38 عالميا) وسلطنة عمان (39 عالميا) والكويت (50 عالميا) والبحرين (57 عالميا).
- استمر الظهور اللافت لمصر والأردن والعراق والمغرب ضمن الدول الخمس الأفضل أداء على المستوى العربي في واحد من المؤشرات الفرعية الخمسة لمؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عامي 2021 و2022.

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب ومصر حصولها على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي خلال 2022

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

Global Rank of Arab Countries in Fitch Country Risk Index

Arab Ranking 2022	Country	المؤشرات الفرعية Sub-indicators: المخاطر التشغيلية Operational Risks	المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل long Term Economic Risks	المخاطر الاقتصادية في المدى القصير Short Term Economic Risks	المخاطر السياسية في المدى الطويل long Term Political Risks	المخاطر السياسية في المدى القصير Short Term Political Risks	المؤشر المركب Composite Index: التغير Change	2022	2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	UAE	11	49	38	32	8	6	21	27	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	35	27	4	98	40	9	33	42	السعودية	2
3	Qatar	29	59	65	61	11	5	38	43	قطر	3
4	Oman	39	66	38	55	14	5	39	44	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	59	61	48	73	38	2	50	52	الكويت	5
6	Bahrain	31	88	105	101	52	9	57	66	البحرين	6
7	Jordan	59	103	127	70	82	3	73	76	الأردن	7
8	Morocco	71	106	136	64	112	(3)	86	83	المغرب	8
9	Egypt	83	61	114	118	123	(1)	91	90	مصر	9
10	Algeria	135	131	98	149	119	2	132	134	الجزائر	10
11	Tunisia	105	175	181	95	161	(1)	142	141	تونس	11
12	Djibouti	174	168	192	131	90	(13)	164	151	جيبوتي	12
13	Iraq	158	120	61	182	183	5	167	172	العراق	13
14	Lebanon	114	187	176	180	180	(1)	174	173	لبنان	14
15	Mauritania	178	176	171	170	159	0	178	178	موريتانيا	15
16	Palestine	158	184	152	181	195	3	181	184	فلسطين	16
17	Libya	176	147	110	197	193	(1)	186	185	ليبيا	17
18	Syria	171	161	183	199	189	(3)	193	190	سوريا	18
19	Somalia	198	148	189	195	192	0	195	195	الصومال	19
20	Sudan	186	196	201	187	199	0	197	197	السودان	20
21	Yemen	197	197	199	194	200	(1)	200	199	اليمن	21
Arab Average		113	124	123	130	121	1	124	125	المتوسط العربي	
Number of Countries		201	201	201	201	201		201	201	عدد الدول بالمؤشر	

يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 201 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أعلى درجة مخاطر - Higher =Low score risk) إلى 100 (الأقل مخاطر – Higher score = lower risk) ، بناءً على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة وهي: المخاطر السياسية طويلة المدى والمخاطر السياسية قصيرة المدى و المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى والمخاطر الاقتصادية طويلة المدى والمخاطر التشغيلية، ويقيس كل مؤشر فرعي ما يلي:

- مؤشر المخاطر التشغيلية Operational Risk Index، يقيس : جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات: سوق العمل والتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية والجريمة والأمن.
- مؤشر المخاطر السياسية في المدى القصير (STPRI) يعمل على تقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار وهي: عملية صنع السياسات والاستقرار الاجتماعي والأمن والتهديدات الخارجية واستمرارية العملية السياسية.
- مؤشر المخاطر السياسية في المدى الطويل (LTPRI)، يعمل على تقييم مخاطر الدولة من خلال 4 مكونات رئيسية هي خصائص الحكم وخصائص المجتمع ونطاق الدولة واستمرارية العملية السياسية.
- مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى القصير (STERI)، ويقوم بتحديد نقاط الضعف الحالية من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادي والسياسة النقدية والسياسة المالية والعوامل الخارجية بالإضافة الى أداء أسواق المال في المدى القصير.
- مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل (LTERI)، ويقوم بتحديد نقاط الضعف من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادي والسياسة النقدية والسياسة المالية والعوامل الخارجية بالإضافة الى أداء أسواق المال والخصائص الهيكلية في المدى الطويل.

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

3-1-1 مؤشر PRS لمخاطر الدول

تحسن ترتيب 13 دولة عربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول خلال عام 2022 بينما تراجع ترتيب مصر والمغرب ولبنان واليمن

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول بمقدار 11 مركزاً خلال عام 2022، كمحصلة لتحسن ترتيب 13 دولة عربية واستقرار سوريا بينما تراجع ترتيب 4 دول فقط هي المغرب ومصر واليمن ولبنان.

- حازت دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والعراق والجزائر على ترتيب أفضل من المتوسطين العالمي والعربي في المؤشر، بينما حازت 9 دول عربية على ترتيب أقل من هذين المتوسطين ما بين المرتبة 90 بالنسبة للمغرب والمرتبة 141 للبنان.
- حلت دولتان خليجيتان ضمن الدول العشر الأفضل أداءاً في المؤشر على المستوى العالمي (أي الأقل في مستوى المخاطر)، هي السعودية الأولى عربياً (5 عالمياً) تلتها الإمارات (8 عالمياً).
- حلت الكويت في المرتبة الثالثة عربيا (13 عالمياً)، ثم قطر في المرتبة الرابعة عربيا (17 عالمياً) ، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (19 عالمياً)، تلتها ليبيا والعراق والجزائر والبحرين على التوالي ما بين المرتبة 58 و71 عالمياً.
- حققت كل من الجزائر وسلطنة عمان والكويت والعراق وليبيا قفزات غير مسبوقة في المؤشر، حيث تحسن ترتيب كل منها بما يتراوح بين 45 و32 مركزا خلال عام 2022.
- على مستوى المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر المخاطر المالية تلاه مؤشر المخاطر الاقتصادية. وجاءت الجزائر والسعودية والعراق ضمن المراكز الخمس الأولى عالمياً في مؤشر المخاطر المالية مدعومة بارتفاع متوسط سعر برميل النفط عالميا بنحو 41% عام 2022.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشرPRS لمخاطر الدول لعام 2022

Global Ranking for Arab Countries in PRS Country Risk Index, 2022

Arab Ranking 2022	Country	المؤشرات الفرعية Sub-indicators: مؤشر المخاطر الاقتصادية Economic Risk Index	مؤشر المخاطر المالية Financial Risk Index	مؤشر المخاطر السياسية Political Risk Index	المؤشر المركب Composite Index: التغير Change	2022	2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	Saudi Arabia	2	2	31	13	5	18	السعودية	1
2	UAE	1	43	27	12	8	20	الإمارات	2
3	Kuwait	3	7	55	39	13	52	الكويت	3
4	Qatar	3	39	41	4	17	21	قطر	4
5	Oman	7	39	44	41	19	60	سلطنة عمان	5
6	Libya	13	7	118	32	58	90	ليبيا	6
7	Iraq	16	4	120	34	61	95	العراق	7
8	Algeria	90	1	102	45	66	111	الجزائر	8
9	Bahrain	61	91	60	6	71	77	البحرين	9
10	Morocco	115	55	78	(13)	90	77	المغرب	10
11	Jordan	90	64	91	8	90	98	الأردن	11
12	Tunisia	110	116	85	3	107	110	تونس	12
13	Egypt	103	124	111	(22)	123	101	مصر	13
14	Somalia	103	71	141	4	131	135	الصومال	14
15	Yemen	134	118	139	(4)	138	134	اليمن	15
16	Syria	138	135	135	0	139	139	سوريا	16
17	Sudan	137	135	140	1	140	141	السودان	17
18	Lebanon	141	135	129	(6)	141	135	لبنان	18
Arab Average		70	66	92	11	79	90	المتوسط العربي	
Number of Countries		141	141	141	141	141	141	عدد الدول بالمؤشر	

تقدم مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) مؤشراً مركباً يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 142 دولة حول العالم منذ أكثر من 40 عاما، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقاً. وتعكف مجموعة PRS أيضا على تقديم تنبؤات بشأن تلك المؤشرات في كل دولة خلال فترة تتراوح بين عام واحد أو لخمسة أعوام، وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر، ويحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما يساهم تصنيف المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة 25% لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر بالدولة، وذلك على النحو التالي:

- المخاطر السياسية تتضمن تقييما للاستقرار السياسي للدول على أساس مقارن. من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.
- المخاطر المالية تتضمن تقييما للوضع المالي للدولة من خلال مجموعة من المؤشرات هي إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية لتغيره.
- المخاطر الاقتصادية تقدم تقييما لنقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS

Source: PRS Group

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

4-1-1 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (1)

من خلال رصد ترتيب الدول العربية في مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية عبر الحدود الصادرة عن الوكالات والمؤسسات العالمية المتخصصة وفي مقدمتها مجموعة كريديندو وشركة اليانز تريد العالمية وشركة نيكسي اليابانية وشركة دان آند براد ستريت، يتضح ما يلي:

- تحسن وضع الدول العربية في مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية الثمانية بانتقال متوسط ترتيبها من المركز 116 عام 2021 إلى المركز 100 عام 2022، كنتيجة لتحسن متوسط ترتيب جميع الدول العربية في المؤشر، في مقابل تراجع متوسط ترتيب تونس فقط بمقدار 3 مراكز.
- حلت 10 دول عربية في مستوى افضل من المتوسط العربي في مؤشرات مخاطر الدول الثمانية المتعلقة بالتجارة خلال عام 2022، في حين حلت 11 دولة في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المراكز 122 لجيبوتي و 149 لفلسطين.
- سجلت الدول العربية أفضل أداء وفقا لمتوسط ترتيبها عالميا في مؤشر دان آند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود، تلاه مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في عمليات التصدير إلى الدولة.
- تصدرت الكويت مقدمة الترتيب عربياً في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة (أي أنها الأقل في مخاطر التجارة عبر الحدود والأكثر قدرة على سداد الديون في التعاملات التجارية)، كما تصدرت المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في مؤشري كريديندو للمخاطر السياسية في عمليات التصدير الى الدولة في المدى القصير، و اليانز تريد لمخاطر الدول في المدى القصير.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً، في مؤشرات مخاطر التجارة عبر الحدود، وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري اليانز تريد للمخاطر في المدي القصير ودان آند برد ستريت حيث حلت في المرتبة الأولى عالميا وعربيا .
- جاءت قطر في المرتبة الثالثة عربيا وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري اليانز تريد للمخاطر في المدي القصير ودان آند برد ستريت ثم مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية.
- تراجعت الإمارات إلى المرتبة الرابعة عربياً على مستوى متوسط الترتيب في المؤشرات الثمانية خلال عام 2022، ولكنها مازالت تحتل المرتبة الأولى عالميا وعربيا في مؤشر دان آند برد ستريت للمخاطر التجارية.
- حلت المغرب خامساً ثم سلطنة عمان سادسا، تلتها البحرين والجزائر في المرتبة السابعة عربياً، ثم الأردن ومصر في المرتبة التاسعة عربيا وفق متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشرات الثمانية.

تحسن

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة عام 2022

الكويت

الأقل عربيا في مخاطر التجارة عبر الحدود والأكثر قدرة على سداد الديون في التعاملات التجارية خلال عام 2022

مؤشر اليانز تريد: هو تصنيف لمخاطر الدول من خلال تقييم لعدم قدرة الشركات على السداد في المديين المتوسط والقصير. ويوفر تصنيف مخاطر الدول المقدم من قبل شركة اليانز تريد قياساً لمخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في 241 دولة حول العالم، ويرجع هذا الخطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من: **درجة الدولة**: يقيس التصنيف متوسط الأجل أي الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم الى 6 مستويات تتراوح من (AA اقل درجة خطورة) إلى D (أعلى درجة خطورة)، و **مستوى مخاطر الدولة** وهو تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحًا على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و 12 شهراً المقبلة وخصوصا التي يمكن أن تؤدي الى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية

مؤشر نيكسي: يعمل على تقييم المخاطر في 142 دولة حول العالم من خلال مناقشة عدد من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية ويحدد الفئة التي تنتمي إليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) الى H (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر دان آند براد: يقدم المؤشر تقييمًا مقارنًا لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من 1 (الأقل خطورة) إلى 7 (الأكثر خطورة)، ويقدم معلومات شاملة عن التغييرات في بيئة الأعمال في 104 دول حول العالم .

مؤشرات كريديندو في عمليات التصدير (تغطي 240 دولة حول العالم):

- **المخاطر السياسية في معاملات التصدير:** يقيس تصنيف المخاطر السياسية احتمالية وجود خطر ناتج عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات التجارية لمدة تمتد لعام (في المدي القصير)، ولمدة تتجاوز العام (المدى المتوسط والطويل)، وذلك على مقياس من 1 (أقل مخاطر) الى 7 (أعلى درجة مخاطر).
- **المخاطر التجارية:** يقيس مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير عوامل مخاطر الدولة التي تؤثر فقط على مخاطر التخلف عن السداد للمدينين، وبالتالي تستبعد المخاطر السياسية. ويتم تصنيف البلدان على مقياس مخاطر من 3 فئات تتراوح من A الأقل خطورة إلى C الأعلى خطورة.

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

4-1-1 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية - 2022

Global Rank of Arab Countries in the Most Important Indicators of Country Risks Related to Trade Transactions-2022

Arab Ranking	Country	التغير Change	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2022	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2021	تصنيفات أخرى للمخاطر التجارية Other classifications of Commercial Risks				تصنيف كريديندو لمخاطر التصدير إلى الدولة Credendo Rating for Export Risks				الدولة	الترتيب العربي
					تصنيف دان أند براد ستريت D&B Rating	مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة NEXI Risk Index for Trade	تصنيف اليانز تريد للمدى المتوسط Allianz Trade MediumTerm Rating	تصنيف اليانز تريد للمدى القصير Allianz Trade Short Term Rating	تصنيف منظمة التعاون لاقتصادي والتنمية Premium classification OECD	المخاطر التجارية Commercial Risk	مخاطر سياسية في المديين المتوسط والطويل Political Risk M/L Term	مخاطر سياسية في المدى القصير Political Risk Short Term		
1	Kuwait	▲ 29	27	56	10	27	69	1	42	5	64	1	الكويت	1
2	Saudi Arabia	▲ 31	34	65	1	27	69	1	42	5	64	66	السعودية	2
3	Qatar	▲ 29	41	70	1	42	69	1	49	5	93	66	قطر	3
4	UAE	▲ 14	47	61	1	27	99	74	42	5	64	66	الإمارات	4
5	Morocco	▲ 8	67	75	38	42	69	115	49	65	93	66	المغرب	5
6	Oman	▲ 44	68	112	10	84	69	74	74	5	115	111	سلطنة عمان	6
7	Bahrain	▲ 24	88	112	10	84	118	115	93	5	140	139	البحرين	7
7	Algeria	▲ 11	88	99	63	68	118	115	74	65	93	111	الجزائر	7
9	Jordan	▲ 23	91	114	38	68	118	115	74	5	140	167	الأردن	9
9	Egypt	▲ 7	98	105	38	68	118	115	74	65	140	167	مصر	9
11	Djibouti	▲ 29	122	151	....	103	118	115	119	65	192	139	جيبوتي	11
12	Tunisia	▼ (3)	127	124	63	84	166	175	119	65	140	201	تونس	12
13	Iraq	▲ 11	129	140	63	103	166	175	119	65	140	201	العراق	13
14	Mauritania	▲ 20	130	150	....	103	166	175	119	65	140	139	موريتانيا	14
15	Lebanon	▲ 12	138	150	63	103	166	175	119	65	192	218	لبنان	15
15	Sudan	▲ 17	138	155	63	103	166	175	119	65	192	218	السودان	15
17	Libya	▲ 13	142	155	101	103	166	175	119	65	192	218	ليبيا	17
17	Syria	▲ 13	142	155	101	103	166	175	119	65	192	218	سوريا	17
17	Yemen	▲ 13	142	155	101	103	166	175	119	65	192	218	اليمن	17
20	Somalia	▲ 16	148	164	....	103	166	175	119	65	192	218	الصومال	20
21	Palestine	▲ 27	149	175	....	....	.....	.....	119	65	192	218	فلسطين	21
Arab Average		▲ **16**	**100**	**116**	**45**	**77**	**126**	**121**	**92**	**45**	**141**	**151**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries			**203**	**199**	**104**	**142**	**241**	**241**	**179**	**240**	**240**	**240**	**عدد الدول بالمؤشر**	

مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في عمليات التصدير الى الدولة: يتضمن تصنيفاً لعدد 240 دولة حول العالم وفق 3 مستويات من A (مستوى مخاطر منخفضة و تضمن 4 دول) ، ومستوى B (مستوى مخاطر متوسطة وتضمن 60 دولة منها 7 دول عربية)، ثم مستوى C (مستوى مخاطر مرتفعة وتضمن 167 دولة منها 14 دولة عربية) خلال عام 2022.

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-5 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (1)

شهد متوسط ترتيب الدول العربية في 6 مؤشرات لتقييم مخاطر الاستثمار المباشر في الدول و الصادرة عن مجموعتي كريديندو وكوفاس، تحسناً طفيفا خلال عام 2022، كمحصلة لتحسن متوسط ترتيب 18 دولة عربية في المؤشرات الستة المذكورة في مقابل تراجع متوسط ترتيب كل من مصر وتونس وموريتانيا.

تحسن طفيف

في متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار

11 دولة

عربية في مستوى أفضل من المتوسط العربي في مؤشرات تقييم مخاطر الاستثمار في الدولة

- حلت 11 دولة عربية في مستوى افضل من المتوسط العربي في المؤشرات الستة المتعلقة بالاستثمار المباشر في الدولة لعام 2022، في حين حلت 10 دول في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المراكز 127 و 199.
- واصلت الدول العربية تسجيلها أفضل أداء وفقا لمتوسط الترتيب في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدول، ثم مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال يليه مؤشر كريديندو لمخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية في الاستثمارات المباشرة في الدولة، بينما سجلت أسوأ أداء في مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي.
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار (أي الأقل في مخاطر مناخ الاستثمار والأعمال) وسجلت أفضل ترتيب لها عالميا في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة خلال عامي 2021 و2022 وحلت في المرتبة 17 عالميا.
- حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً في مؤشرات مخاطر مناخ الاستثمار، وسجلت أفضل ترتيب لها عالميا في مؤشري كوفاس لمخاطر الدولة وكريديندو لمخاطر مناخ الأعمال حيث حلت في المرتبة 29 عالمياً.
- جاءت الكويت في المرتبة الثالثة عربيا وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري كوفاس لمخاطر الدولة وكريديندو لمخاطر مناخ الأعمال.
- جاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة عربياً على مستوى متوسط الترتيب في المؤشرات الستة، وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري كريديندو لمخاطر مناخ الأعمال ومصادرة الملكية والإجراءات الحكومية على التوالي.
- كان من اللافت ظهور كل من الأردن والمغرب ومصر والجزائر وتونس وموريتانيا وجيبوتي ضمن المراكز الخمسة الأولى عربياً في واحد على الأقل من المؤشرات الستة المتعلقة بمخاطر الاستثمار في الدولة خلال عام 2022.

مؤشر كريديندو لمخاطر بيئة الأعمال (يغطي 240 دولة حول العالم): تم استحداث مؤشر لتقييم لبيئة الأعمال في عمليات التصدير من خلال تقييم المخاطر الناتجة عن تقصير المدين في المقام الأول والقطاع التجاري والدولة في سداد الديون، ويتضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية والتضخم وغيرها، بالإضافة الى مؤشرات تعكس تجربة الدولة في السداد بسبب تخلف المدين عن السداد، وذلك على مقياس من A (أقل مخاطر) الى G (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر كريديندو للمخاطر في الاستثمارات المباشرة في الدولة (يغطي 240 دولة حول العالم): تأخذ مجموعة كريديندو في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي وعدم تحويل العملة وقيودها على النحو التالي:

- مخاطر العنف السياسي :يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأصول المادية . وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي. ويركز مؤشر كريديندو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.
- مخاطر مصادرة الملكية و الإجراءات الحكومية: . تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب، وتقوم مجموعة كريديندو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- مخاطر عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل: تشير إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد مخاطر التحويل في مؤشر كريديندو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة وتقييم مناخ الأعمال: تقوم شركة كوفاس بتقييم متوسط مخاطر ائتمان الشركات وتعثر الأعمال في 162 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييم الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع لشركة كوفاس) وتقييمات مناخ الأعمال التي تنتجها المنظمات الدولية. يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و Eg.

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

5-1-1 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات المخاطرالمتعلقة بالاستثمار والأعمال لعام 2022

Global Rank of Arab Countries in Most Important Indicators of Risks Related to Investment and Business Environment 2022

Arab Ranking	Country	التغير Change	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2022	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2021	تقييم كوفاس لمخاطر الاستثمار المباشر في الدولة/Coface Assessment of Risks of Direct Investment in the Country		تصنيف كريديندو لمخاطر الاستثمار المباشر في الدولة Credendo Rating of Risks of Direct Investment in the Country				الدولة	الترتيب العربي
					تقييم مخاطر مناخ الأعمال Business Climate Risk Assessment	تقييم مخاطر الدولة Country Risk Assessment	مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل Risks of Currency Inconvertibility and Transfer Restriction	مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية Risks of Expropriation and Government Action	مخاطر العنف السياسي Political Violence Risks	مخاطر مناخ الأعمال Business Environment Risks		
1	UAE	▲ 8	51	59	29	17	64	48	119	29	الإمارات	1
2	Qatar	▲ 15	62	76	38	29	93	61	119	29	قطر	2
3	Kuwait	▲ 8	62	70	38	29	64	91	119	29	الكويت	3
4	Oman	▲ 13	73	85	51	73	115	48	119	29	سلطنة عمان	4
5	Saudi Arabia	▲ 7	77	84	73	47	64	91	158	29	السعودية	5
6	Morocco	▲ 1	79	80	51	47	93	61	158	65	المغرب	6
7	Jordan	▲ 8	89	97	73	73	140	61	158	29	الأردن	7
8	Bahrain	▲ 21	92	113	51	115	140	61	158	29	البحرين	8
9	Algeria	▲ 11	107	118	98	73	93	125	188	65	الجزائر	9
10	Tunisia	▼ (6)	117	111	73	73	140	61	158	199	تونس	10
11	Djibouti	▲ 3	119	121	98	73	192	125	158	65	جيبوتي	11
12	Egypt	▼ (29)	127	98	73	73	140	91	188	199	مصر	12
13	Mauritania	▼ (2)	128	126	98	73	140	125	158	172	موريتانيا	13
14	Lebanon	▲ 3	161	163	124	115	192	125	208	199	لبنان	14
15	Iraq	▲ 1	166	167	146	150	140	154	208	199	العراق	15
16	Palestine	▲ 28	173	200	124	115	192	173	232	199	فلسطين	16
17	Sudan	▲ 2	175	177	146	150	192	154	208	199	السودان	17
18	Libya	▲ 1	182	183	146	150	192	173	232	199	ليبيا	18
19	Syria	▲ 1	182	183	146	150	192	173	232	199	سوريا	19
20	Yemen	▲ 1	182	183	146	150	192	173	232	199	اليمن	20
21	Somalia	▲ 1	199	200	....	....	192	173	232	199	الصومال	21
Arab Average		▲ 3	122	125	**91**	**89**	**141**	**112**	**178**	**122**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries			**214**	**215**	**162**	**162**	**240**	**240**	**240**	**240**	**عدد الدول بالمؤشر**	

المصدر : الوكالات العالمية لتقييم مخاطر الدول

Source :International country risk assessment Agencies

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-6 أهم 5 مخاطر تواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين (1)

المخاطر الاقتصادية والمجتمعية تهدد الدول العربية خلال العامين المقبلين

أزمات تكلفة المعيشة والتضخم السريع والمستدام في مقدمة المخاطر التي تهدد دول المنطقة

يشير أحدث تقرير للمخاطر العالمية الصادر في يناير 2023 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي شمل 12 دولة عربية، إلى أن هناك 18 خطرا أساسيا ستواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين، ووزعت تلك المخاطر على 5 مجالات رئيسية تصدرتها المخاطر الاقتصادية، تليها المخاطر المجتمعية، ثم الجيوسياسية تليها البيئية، ثم المخاطر التكنولوجية في المرتبة الأخيرة.

- تتصدر أزمة تكلفة المعيشة قائمة المخاطر التي ستواجه الدول العربية على مستوى العامين المقبلين، سواء كانت على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في الإمارات والسعودية وقطر والكويت والبحرين والمغرب، أو الثاني كما في الأردن والجزائر، أو الثالث كما في سلطنة عمان ومصر أو الرابع كما الحال في تونس.
- حل خطرا التضخم السريع والمستدام، والصدمات الشديدة في أسعار السلع الأساسية في المرتبة الثانية، وتكرر ظهورهما في كل من الكويت والجزائر والإمارات والمغرب ومصر والسعودية وقطر والبحرين وتونس وسلطنة عمان والأردن.
- جاءت أزمات الديون في المرتبة الثالثة، حيث من المتوقع أن تواجه 6 دول هي مصر وتونس والأردن وسلطنة عمان والبحرين والمغرب أزمة ديون خلال العامين المقبلين.
- حل خطرا الأزمات الحادة في إمدادات السلع الأساسية، والتنافس الجيوسياسي على الموارد في المرتبة الرابعة، حيث تواجه الخطر الأول اليمن وتونس والمغرب والأردن، بينما تواجه الإمارات وسلطنة عمان وقطر والجزائر الخطر الثاني.
- جاء الصراع بين الدول و فشل إجراءات الأمن السيبراني في المرتبة الخامسة تلاها كل من الكوارث الطبيعية والظروف الجوية القاسية، والمواجهة الجيواقتصادية، وانهيار الدولة، وتعطل البنية التحتية الحيوية، والركود الاقتصادي المطول، وانتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع في المرتبة السادسة، بينما جاء في المؤخرة كل من انهيار الخدمات والبنية التحتية العامة، وعدم المساواة الرقمية، والضرر البيئي وأزمات العمالة والمعيشة.

يعد **تقرير المخاطر العالمية** السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، رؤية أمنية استشرافية للمخاطر المستقبلية وما يرتبط بها من تهديدات محتملة سواء على المدي القريب (سنتان)، أو المدى البعيد (عشر سنوات)، وذلك من خلال أحدث **مسح إدراك المخاطر العالمية**(Global **Risks** Perception Survey GRPS) ، و يعتمد التقرير على أن "الخطر العالمي" هو احتمال وقوع حدث أو حالة من شأنها أن تؤثر سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو السكان أو الموارد الطبيعية. ويعرض التقرير 35 خطرًا وتعريفًا عالميًا تم تبنيها في استقصاء تصورات المخاطر العالمية 2022-2023 موزعة وفق 5 مستويات، لكل منها لون مختلف على النحو التالي:

- **مخاطر اقتصادية**: تتضمن انفجار أزمة الأصول وانهيار صناعة أو سلسلة إمداد وأزمات الديون، وعدم استقرار الأسعار، وانتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع، والانكماش الاقتصادي طويل المدى.
- **مخاطر بيئية:** تتضمن فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي، وفشل التكيف مع تغير المناخ، وعدم التخفيف من حدة تغير المناخ، وحوادث الأضرار البيئية واسعة النطاق، والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة، وأزمات الموارد الطبيعية.
- **مخاطر جيوسياسية:** تتضمن المواجهة الجيو اقتصادية، وعدم فعالية المؤسسات متعددة الأطراف والتعاون الدولي، والصراع بين الدول، وانهيار الدولة أو عدم الاستقرار، والهجمات الإرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل.
- **مخاطر مجتمعية :**تتضمن الأمراض المزمنة والحالات الصحية، وانهيار أو نقص البنية التحتية والخدمات العامة، وأزمة تكلفة المعيشة، وأزمات العمالة، وتآكل التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي ، والأمراض المعدية، الهجرة القسرية على نطاق واسع، والتضليل والمعلومات المضللة، وتدهور حاد في الصحة العقلية.
- **مخاطر تكنولوجية :**تتضمن النتائج السلبية للتكنولوجيات، وانهيار البنية التحتية للمعلومات الحيوية، وعدم المساواة الرقمية وعدم الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتركيز الطاقة الرقمي، وانتشار الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني.

يقدم المسح صورة استشرافية للمخاطر الخمسة الأولى التي تواجه 121 اقتصاداً شمله الاستطلاع (منها 12 دولة عربية) ، من خلال ما يزيد على 12 ألف مستجيب لتحديد المخاطر الخمسة التي من المرجح أن تشكل أكبر تهديد لدولهم في العامين المقبلين، وبالتركيز على قائمة تضم 35 خطرًا. يشير "الخطر 1" إلى أكثر المخاطر التي يتم اختيارها بشكل متكرر في كل اقتصاد، وعند وجود خطرين مرتبطين بالمركز الأول مثلا لا يتم إدراج مخاطر في المرتبة الثانية ويترك الخطر الثاني فارغاً.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي - تقرير المخاطر العالمية 2023

Source: World Economic Forum – Global Risk Report 2023

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

6-1-1 أهم 5 مخاطر تواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين (2)

أهم 5 مخاطر تهدد الدول العربية خلال العامين المقبلين والصادرة عن استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي خلال عام 2023

Top 5 risks for the Arab countries during the next two years
by the executive opinion survey (EOS) of the World Economic Forum during 2023

s	Country	الخطر الخامس Risk 5	الخطر الرابع Risk 4	الخطر الثالث Risk 3	الخطر الثاني Risk 2	الخطر الأول Risk 1	الدولة	م
1	UAE	المواجهة الجيو اقتصادية Geoeconomic confrontation فشل إجراءات الأمن السيبراني Failure of cybersecurity measures	التنافس الجيوسياسي على الموارد Geopolitical contestation of resources	صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks	تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	الامارات	1
2	Saudi Arabia		صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks تعطل البنية التحتية الحيوية Breakdown of critical infrastructure فشل إجراءات الأمن السيبراني Failure of cybersecurity measures	تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation	الصراع بين الدول Interstate conflict	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	السعودية	2
3	Qatar		التنافس الجيوسياسي على الموارد Geopolitical contestation of resources صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation فشل إجراءات الأمن السيبراني Failure of cybersecurity measures		الكوارث الطبيعية والظروف الجوية القاسية Natural disasters and extreme weather المواجهة الجيو اقتصادية Geoeconomic confrontation	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	قطر	3
4	Oman	التنافس الجيوسياسي على الموارد Geopolitical contestation of resources انتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع Proliferation of illicit economic activity		صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	الكوارث الطبيعية والظروف الجوية القاسية Natural disasters and extreme weather	أزمات الديون Debt crises	سلطنة عمان	4
5	Kuwait		الضرر البيني الذي يسببه الانسان Human-made environmental damage الصراع بين الدول Interstate conflict	صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks		تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	الكويت	5
6	Bahrain		الركود الاقتصادي المطول Prolonged economic stagnation تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation	صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks	أزمات الديون Debt crises	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	البحرين	6
7	Jordan	أزمات العمالة و الازمات المعيشية Employment and livelihood crises	صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks		أزمات حادة في إمدادات السلع الأساسية Severe commodity supply crises أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	أزمات الديون Debt crises	الأردن	7
8	Morocco	أزمات الديون Debt crises	أزمات حادة في إمدادات السلع الأساسية Severe commodity supply crises		تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	المغرب	8
9	Egypt	صدمات شديدة في أسعار السلع الأساسية Severe commodity price shocks	الركود الاقتصادي المطول Prolonged economic stagnation	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation	أزمات الديون Debt crises	مصر	9
10	Algeria	الصراع بين الدول Interstate conflict	التنافس الجيوسياسي على الموارد Geopolitical contestation of resources	عدم المساواة الرقمية Digital inequality	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation	الجزائر	10
11	Tunisia	تضخم سريع و / أو مستدام Rapid and/or sustained inflation	أزمة تكلفة المعيشة Cost-of-living crisis	أزمات حادة في إمدادات السلع الأساسية Severe commodity supply crises	انهيار الدولة State collapse	أزمات الديون Debt crises	تونس	11
12	Yemen	انتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع Proliferation of illicit economic activity	تعطل البنية التحتية الحيوية Breakdown of critical infrastructure	انهيار الدولة State collapse	انهيار الخدمات والبنية التحتية العامة Collapse of services and public infrastructure	أزمات حادة في إمدادات السلع الأساسية Severe commodity supply crises	اليمن	12

تصنيفات المخاطر
Risk Categories

مخاطر إقتصادية Economic Risks	مخاطر بيئية Environmental Risks	مخاطر جيوسياسية Geopolitical Risks	مخاطر مجتمعية Societal Risks	مخاطر تكنولوجية Technological Risks

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي - تقرير المخاطر العالمية 2023

Source: World Economic Forum – Global Risk Report 2023

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

1-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي لعام 2022 (1)

استنادا إلى 14 مؤشراً اقتصادياً ومالياً خلال عامي 2021 و2022، شهد المتوسط العام لترتيب الدول العربية عالميا في تلك المؤشرات تحسناً بمقدار 3 نقاط حيث استقر عند المركز 86 خلال عام 2022. وحلت 7 دول في مستوى أفضل من المتوسط العام لترتيب الدول العربية في تلك المؤشرات.

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في 14 مؤشراً لتقييم الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي خلال عام 2022

11 دولة عربية شهدت تحسناً في متوسط ترتيبها في المؤشرات الاقتصادية تصدرتهم سلطنة عمان والسعودية

- شهدت 11 دولة عربية تحسناً في متوسط ترتيبها في المؤشرات الاقتصادية الأربعة عشر خلال عام 2022، تصدرتهم سلطنة عمان والسعودية، بينما شهدت 8 دول أخرى تراجعاً في متوسط ترتيبها في مقدمتها ليبيا وجيبوتي.
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تصدرها مقدمة الترتيب العربي في المؤشرات الاقتصادية الأربعة عشر، بقيادة السعودية في المرتبة الأولى عربياً بمتوسط ترتيب بلغ 26، تلتها الإمارات بمتوسط ترتيب 33، ثم الكويت بمتوسط 39، ثم جاءت قطر والعراق وسلطنة عمان والبحرين في المراكز الأربعة التالية بمتوسطات 41 و54 و55 و69 على التوالي.
- جاء أفضل متوسط ترتيب للدول العربية خلال عام 2022 في مؤشر إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، ثم مؤشر صافي الإقراض والاقتراض كنسبة من الناتج، تلاه معدل تضخم أسعار المستهلك، بينما حققت أسوأ متوسط ترتيب في مؤشر معدل البطالة.

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2022 (جزء 1)

Global Ranking of Arab Countries in the Most Important Economic Indicators- 2022 (Part 1)

Arab Ranking 2022	Country	(9) معدل البطالة % Unemployment rate%	(8) عدد السكان بالمليون population Millions	(7) إجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج الاجمالي Total investment as % of GDP	(6) معدل تضخم أسعار المستهلك (متوسط- تغير سنوي) Inflation average consumer prices (change)	(5) نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية GDP per Capita, PPP ($)	(4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita ($)	(3) الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية Nominal GDP, PPP (PPP)	(2) الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار) Nominal GDP (USD bn)	(1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Real GDP Growth (%)	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	Saudi Arabia	103	42	50	6	22	36	17	17	16	السعودية	1
2	UAE	30	89	72	36	6	16	34	30	27	الإمارات	2
3	Kuwait	31	121	139	24	35	26	66	57	20	الكويت	3
4	Qatar	1	136	....	37	4	5	62	54	85	قطر	4
5	Iraq	154	35	....	38	115	102	46	49	21	العراق	5
6	Oman	26	122	100	13	48	45	76	66	83	سلطنة عمان	6
7	Bahrain	10	148	34	21	25	41	99	94	87	البحرين	7
7	Algeria	149	33	30	122	111	120	43	56	120	الجزائر	7
9	Libya	176	105	164	32	78	99	85	95	191	ليبيا	9
10	Egypt	131	13	146	107	97	118	18	32	36	مصر	10
11	Morocco	145	38	47	71	126	128	56	60	169	المغرب	11
12	Palestine	186	114	59	23	142	132	136	123	92	فلسطين	12
12	Mauritania	145	124	13	127	134	146	141	148	64	موريتانيا	12
14	Djibouti	188	155	74	47	141	131	165	162	137	جيبوتي	14
15	Jordan	175	85	140	26	117	117	91	92	127	الأردن	15
16	Somalia	178	71	....	77	190	190	150	151	161	الصومال	16
17	Tunisia	170	77	154	105	113	127	83	93	135	تونس	17
17	Sudan	176	31	....	191	157	172	74	90	183	السودان	17
19	Yemen	154	44	171	183	181	184	108	116	165	اليمن	19
Arab Average		**123**	**83**	**93**	**68**	**97**	**102**	**82**	**83**	**101**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**189**	**171**	**193**	**193**	**193**	**193**	**193**	**193**	**193**	**عدد الدول بالمؤشر**	

**** تعذر توافر بيانات لسوريا ولبنان في المؤشرات المختارة.**

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

Source :IMF and World Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

2-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي لعام 2022 (2)

السعودية

تتصدر عربيا في مؤشرات خدمة الدين ورصيد الحساب الجاري ومعدل التضخم والناتج ومعدل النمو

قطر

في المركز الأول عالميا في مؤشر معدل البطالة والثالث في مؤشر الاقتراض كنسبة من الناتج

الكويت

الأولى عربيا في مؤشري إجمالي الدين الحكومي ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج

- على صعيد الدول العربية التي جاءت في مراكز متقدمة في المؤشرات الاقتصادية لعام 2022، حلت السعودية في المرتبة الأولى عربيا في 6 مؤشرات هي: إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي (الأولى عالميا)، رصيد الحساب الجاري (5 عالميا)، ومعدل التضخم (6 عالميا)، كذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (16 عالميا)، والناتج المحلي بالمليار دولار ووفق تعادل القوة الشرائية (17 عالميا).
- حلت قطر في المركز الأول عالميا وعربيا في مؤشر معدل البطالة، والثالث في صافي الإقراض أو الاقتراض كنسبة من الناتج، كما حلت في المركز الأول عربيا في مؤشري نصيب الفرد من الناتج بالدولار (5 عالميا) ووفق تعادل القوة الشرائية (4 عالميا).
- جاءت الكويت في المرتبة الأولى عربيا في مؤشرات إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، وإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج (3 عالميا)، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج (4 عالميا).

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2022 (جزء 2)

The global ranking of Arab countries in the most important economic indicators - 2022 (Part 2)

Arab Ranking 2022	Country	التغير Change	المتوسط العام للترتيب Average rank 2022	المتوسط العام للترتيب Average rank 2021	(14) إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي Total debt service as% of exports G&S primary & income	(13) إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج Total -Government Gross Debt as % of GDP	(12) رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Current Account Balance as % of GDP	(11) رصيد الحساب الجاري بالمليار دولار Current Account Balance in USD Billions	(10) صافي الإقراض أو الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج General government net lending borrowing/ as % of GDP	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	Saudi Arabia	▲20	**26**	46	1	20	12	5	16	السعودية	1
2	UAE	▲13	**33**	46	59	31	16	10	6	الإمارات	2
3	Kuwait	▲17	**39**	56	1	3	4	13	4	الكويت	3
4	Qatar	▲15	**41**	56	60	64	7	11	3	قطر	4
5	Iraq	▲12	**54**	66	39	60	17	17	9	العراق	5
6	Oman	▲40	**55**	95	56	54	40	37	10	سلطنة عمان	6
7	Bahrain	▲12	**69**	81	23	175	23	35	148	البحرين	7
7	Algeria	▲17	**69**	86	31	84	25	25	19	الجزائر	7
9	Libya	▼(32)	**89**	57	24	....	44	45	15	ليبيا	9
10	Egypt	▲ 8	**98**	106	96	157	100	175	152	مصر	10
11	Morocco	▼(19)	**105**	86	92	127	110	164	134	المغرب	11
12	Palestine	▼(6)	**113**	107	....	106	164	137	54	فلسطين	12
12	Mauritania	▼(13)	**113**	100	....	71	175	126	59	موريتانيا	12
14	Djibouti	▼(26)	**117**	91	....	55	121	82	58	جيبوتي	14
15	Jordan	▼(2)	**121**	119	97	160	143	152	167	الأردن	15
16	Somalia	▲ 1	**126**	127	1	....	182	122	42	الصومال	16
17	Tunisia	▼(6)	**128**	122	121	142	151	154	162	تونس	17
17	Sudan	▼(12)	**128**	116	52	182	135	146	79	السودان	17
19	Yemen	▲ 8	**129**	137	1	133	156	135	71	اليمن	19
Arab Average		▲3	**86**	**89**	**47**	**96**	**86**	**84**	**64**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries			**187**	**178**	**141**	**189**	**193**	**193**	**193**	**عدد الدول بالمؤشر**	

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

Source :IMF and World Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (1)

Worldwide Governance Indicators

استقرار متوسط ترتيب الدول العربية عند المركز 143 في مؤشر الحوكمة العالمي خلال عامي 2020 و2021

استناداً لقاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي لـ 214 دولة حول العالم (موزعة على 209 مراكز) خلال عام 2021، وجاء ترتيب الدول العربية على النحو التالي:

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

- استقرار متوسط الترتيب العام للدول العربية عند المركز 143 بين عامي 2020 و 2021. وحلت 9 دول عربية في ترتيب أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2021، في حين تراوح ترتيب باقي الدول ما بين المركز 152 لمصر والمركز 204 للصومال.
- شهدت 8 دول عربية تحسناً في ترتيبها العالمي خلال عام 2021، تصدرتهم مصر، حيث قفزت 13 مركزا، ثم قطر والبحرين والسعودية (تقدمت كل منها 10 مراكز).
- تراجع ترتيب 8 دول عربية في المؤشر تصدرتهم فلسطين والمغرب على التوالي، بينما ظل ترتيب كل من الكويت والأردن وتونس والسودان واليمن دون تغيير خلال عامي 2020 و2021.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن مقدمة الترتيب العربي في المؤشر خلال عام2021، وحازت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، حيث حلت قطر في المرتبة الأولى (56 عالميا) ثم الإمارات في المرتبة الثانية (59 عالميا) تلتها البحرين (87 عالميا) ثم سلطنة عمان (89 عالميا)، ثم الكويت والأردن والسعودية على التوالي.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- حل متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشرات الفرعية دون متوسط الترتيب العالمي.
- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب في مؤشري سيادة القانون والجودة التنظيمية ثم فاعلية الحكومة.
- شهد مؤشر المشاركة والمساءلة ادنى أداء عربي في المتوسط ، حيث لم تحظ سوى دولة عربية واحدة هي تونس على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذا المؤشر خلال عامي 2020 و2021.
- واصلت الإمارات تصدرها الترتيب العربي في 3 مؤشرات فرعية خلال عامي 2020 و2021، بينما واصلت قطر تصدرها في مؤشري الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب وسيادة القانون، وحلت تونس في المقدمة في مؤشر المشاركة والمساءلة.

مؤشرات الحوكمة: هي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول، وتقيس ستة أبعاد رئيسية هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، في أكثر من 200 دولة، استناداً لما يقرب من 30 مصدراً للبيانات حول العالم . وتعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية على أربعة أنواع مختلفة من مصادر البيانات هي: استطلاعات رأي الأسر والشركات ومزودو معلومات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

- **مؤشر فعالية الحكومة :** يُعنى بالتصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. ويتضمن المؤشرمتغيرات (مثل جودة البنية التحتية للطرق والرضا عن نظام النقل العام والطرق السريعة والتعليم والخدمات الصحية وغيره) ومتغيرات أخرى (مثل جودة الإدارة العامة وإدارة الميزانية وكفاءة تعبئة الإيرادات ..وغيرها)
- **مؤشر الجودة التنظيمية:** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعززه. ويتضمن المؤشر متغيرات (ضوابط الأسعار، التعريفات التمييزية الضرائب التمييزية. وغيره) ومؤشرات أخرى (السياسة التجارية والبيئة التنظيمية للأعمال وسياسة التجارة).
- **مؤشر سيادة القانون:** يعمل على تقييم ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، مثل جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، ويقاس من خلال مؤشرات مثل وجوب إنفاذ العقود، وسرعة الإجراءات القضائية، والمصادرة / نزع الملكية. وغيره، وأخرى مثل الثقة في القضاء والشرطة، الاستقلال القضائي.
- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب:** يقيس احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية ، بما في ذلك الإرهاب، من خلال مجموعة من المتغيرات مثل الصراع المسلح والمظاهرات العنيفة والاضطرابات الاجتماعية والتوترات الدولية والتهديد الإرهابي، والاحتجاجات وأعمال الشغب.
- **مؤشر المشاركة والمساءلة:** يجسد مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيارهم للحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر، وفق مجموعة من المتغيرات منها على سبيل المثال مؤشرالديمقراطية، والمصالح المكتسبة ومساءلة الموظفين العموميين وحقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات.
- **مؤشر السيطرة على الفساد:** يقيس ممارسات السلطة العامة الهادفة لتحقيق مكاسب خاصة ، بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغرى والكبرى، وكذلك "السيطرة" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

المصدر : البنك الدولي

Source :Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

Worldwide Governance Indicators

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (2)

تحسن ترتيب 8 دول عربية في مؤشر الحوكمة العالمي خلال عام 2021 تصدرتهم مصر

في مقابل تراجع ترتيب 8 دول أخرى واستقرار ترتيب الكويت والأردن وتونس والسودان واليمن

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2021

Global Ranking of Arab Countries in Worldwide Governance Index 2021 and its Sub-components

Arab Rank	Country	(6) مكافحة الفساد Control of Corruption	(5) سيادة القانون Rule of Law	(4) الجودة التنظيمية Regulatory Quality	(3) فعالية الحكومة Government Effectiveness	(2) الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability -No Violence	(1) المشاركة والمساءلة Voice and Accountability	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الترتيب العالمي Global Rank 2020	الدولة	الترتيب العربي
1	Qatar	45	40	48	37	36	172	▲ 10	56	66	قطر	1
2	UAE	34	48	38	22	72	173	▼ (4)	59	55	الإمارات	2
3	Bahrain	83	69	50	55	153	190	▲ 10	87	97	البحرين	3
4	Oman	84	76	77	109	84	174	▼ (5)	89	84	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	98	86	88	102	95	146	▬ 0	92	92	الكويت	5
6	Jordan	89	89	89	85	135	154	▬ 0	96	96	الأردن	6
7	Saudi Arabia	75	88	76	66	157	195	▲ 10	101	111	السعودية	7
8	Tunisia	106	95	129	114	166	96	▬ 0	108	108	تونس	8
9	Morocco	133	117	110	103	144	142	▼ (8)	124	116	المغرب	9
10	Egypt	153	115	137	135	182	191	▲ 13	152	165	مصر	10
11	Palestine	155	139	103	163	201	168	▼ (15)	158	143	فلسطين	11
12	Mauritania	163	155	181	158	165	149	▼ (3)	167	164	موريتانيا	12
13	Algeria	147	162	188	147	175	165	▲ 1	169	170	الجزائر	13
14	Djibouti	159	175	168	168	168	179	▼ (5)	173	168	جيبوتي	14
15	Lebanon	187	178	170	187	193	144	▼ (3)	180	177	لبنان	15
16	Iraq	190	202	183	188	209	163	▲ 1	189	190	العراق	16
17	Sudan	193	188	197	198	202	188	▬ 0	194	194	السودان	17
18	Libya	201	203	203	202	208	187	▲ 1	199	200	ليبيا	18
19	Yemen	206	204	205	208	211	200	▬ 0	201	201	اليمن	19
20	Syria	208	207	200	203	212	206	▲ 2	202	204	سوريا	20
21	Somalia	207	208	202	206	213	204	▼ (2)	204	202	الصومال	21
Arab Average		**139**	**135**	**135**	**136**	**161**	**171**	▬ 0	**143**	**143**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**209**	**209**	**209**	**209**	**213**	**208**		**204**	**204**	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source : World Bank database

المصدر : البنك الدولي

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة **مؤشرات** البيئة التشريعية والتنظيمية

2-3-1 مؤشر الحرية الاقتصادية (1)

وفقا للمؤشر العالمي للحرية الاقتصادية، والذي صنف ما يزيد على 170 دولة، من بينها 15 دولة عربية، شهد المتوسط العام لترتيب الدول العربية تحسناً بمقدار 3 مراكز خلال عام 2023، وذلك على النحو التالي:

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- شهدت 9 دول عربية تحسنا في ترتيبها في المؤشر المركب للحرية الاقتصادية خلال عام 2023، تصدرتهم السعودية، حيث قفزت 21 مركزاً تلتها سلطنة عمان ثم الإمارات وقطر على التوالي.
- تراجع ترتيب 6 دول في المؤشر المركب هي الكويت والأردن وتونس ولبنان والمغرب والجزائر.
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب تصدرها مقدمة الترتيب العربي خلال عام 2023، على الرغم من تراجع ترتيب كل من الأردن والمغرب والكويت مقارنة بعام 2022.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- لم يختلف أداء الدول العربية كثيراً على صعيد المؤشرات الفرعية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث واصلت الدول العربية تحقيقها أفضل أداء في مؤشر العبء الضريبي، وحلت 6 دول عربية في المراكز العشرة الأولى عالميا بقيادة الإمارات الأولى عالميا وعربيا ثم البحرين (الثانية عربيا وعالميا)، ثم قطر (الثالثة عالميا وعربيا)، ثم السعودية الرابعة (عالميا وعربيا)، وجاءت الكويت وسلطنة عمان في المرتبتين السادسة والسابعة عالميا على التوالي، كنتيجة لاستمرار السياسات الضريبية المرنة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تحسن

متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية بمقدار 3 مراكز خلال عام 2023

الإمارات

تصدرت المقدمة في مؤشرات نزاهة الحكومة والعبء الضريبي وحرية كل من العمل والأعمال والحرية النقدية والصلابة المالية

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2023 ومكوناته الفرعية (جزء 1)

Global Ranking of Arab Countries in Economic Freedom Index and its Sub-Components (Part 1)

Arab Ranking	Country	(6) الصلابة المالية Fiscal Health	(5) الإنفاق الحكومي Gov't Spending	(4) العبء الضريبي Tax Burden	(3) نزاهة الحكومة Gov't Integrity	(2) الفاعلية القضائية Judical Effective-ness	(1) حقوق الملكية Property Rights	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	6	81	1	28	114	59	▲9	24	33	الإمارات	1
2	Qatar	21	95	3	51	102	50	▲8	36	44	قطر	2
3	Bahrain	168	102	2	90	137	59	▲6	68	74	البحرين	3
4	Jordan	163	89	58	67	98	82	▼(7)	93	86	الأردن	4
5	Morocco	113	79	150	100	123	75	▼(2)	97	95	المغرب	5
6	Kuwait	52	169	6	80	100	114	▼(8)	108	100	الكويت	6
7	Oman	146	128	7	65	143	45	▲13	95	108	سلطنة عمان	7
8	Saudi Arabia	113	119	4	64	115	99	▲21	98	119	السعودية	8
9	Mauritania	16	23	108	149	139	135	▲3	117	120	موريتانيا	9
10	Djibouti	32	47	63	139	136	146	▲8	112	120	جيبوتي	10
11	Tunisia	144	100	122	72	84	65	▼(5)	132	127	تونس	11
12	Egypt	162	61	49	136	150	123	▲1	151	152	مصر	12
13	Lebanon	108	56	31	154	145	141	▼(3)	164	161	لبنان	13
14	Algeria	146	128	133	134	130	157	▼(1)	168	167	الجزائر	14
15	Sudan	128	6	54	168	176	165	▲1	173	174	السودان	15
Arab Average		**101**	**86**	**53**	**100**	**126**	**101**	▲3	**109**	**112**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**176**	**176**	**176**	**183**	**184**	**183**		**176**	**177**	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source :The Heritage Foundation

المصدر : مؤسسة هريتج فاونديشن

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-2 مؤشر الحرية الاقتصادية (2)

- حققت الدول العربية ثاني أفضل أداء في مؤشر الحرية المالية، وتخطت 10 دول عربية متوسط الترتيب العالمي بقيادة البحرين (الأولى عربيا والثالثة عالميا)، والمغرب (الثانية عربيا و 17 عالميا) ثم جاءت 5 دول عربية في الترتيب 38 عالميا والثالث عربيا هي الإمارات وقطر والأردن والكويت وسلطنة عمان.
- واصلت الدول العربية تحقيقها أسوأ أداء في مؤشر حرية العمل خلال عام 2023، وحصلت دولتان فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي هما الإمارات (33 عالميا والأولى عربيا)، والأردن (80 عالميا والثانية عربيا).
- تصدرت الإمارات الترتيب العربي في 6 مؤشرات فرعية هي نزاهة الحكومة والعبء الضريبي، وحرية العمل والأعمال والحرية النقدية والصلابة المالية.
- واصلت البحرين تصدرها المقدمة في مؤشرات الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية التجارة لكنها جاءت في مراكز متأخرة في مؤشري الصلابة المالية والفاعلية القضائية.
- حلت تونس في المرتبة الأولى عربيا و 84 عالميا في مؤشر الفاعلية القضائية، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الأولى عربيا في مؤشر حقوق الملكية (45 عالميا)، وكان من اللافت ظهور السودان في مقدمة الدول العربية في مؤشر الإنفاق الحكومي.

واصلت الدول العربية تحقيقها أفضل أداء في مؤشر العبء الضريبي خلال عام 2023 مع حلول 6 دول في المراكز العشرة الأولى عالميا بقيادة الإمارات

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2023 ومكوناته الفرعية (جزء 2)

Global Ranking of Arab Countries in Economic Freedom Index and its Sub-Components (Part 2)

Arab Ranking	Country	(12) الحرية المالية Financial Freedom	(11) حرية الاستثمار Investment Freedom	(10) حرية التجارة Trade Freedom	(9) الحرية النقدية Monetary Freedom	(8) حرية العمل Labor freedom	(7) حرية الأعمال Business Freedom	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	38	118	56	5	33	27	الإمارات	1
2	Qatar	38	79	19	87	126	91	قطر	2
3	Bahrain	3	6	11	8	119	85	البحرين	3
4	Jordan	38	42	90	7	80	100	الأردن	4
5	Oman	38	64	62	12	155	93	سلطنة عمان	5
6	Morocco	17	64	128	66	146	77	المغرب	6
7	Saudi Arabia	69	118	76	57	164	51	السعودية	7
8	Kuwait	38	101	67	142	127	102	الكويت	8
9	Djibouti	69	79	169	122	135	136	جيبوتي	9
10	Mauritania	107	118	133	60	141	161	موريتانيا	10
11	Tunisia	132	138	118	99	98	116	تونس	11
12	Egypt	69	64	142	95	177	129	مصر	13
13	Lebanon	132	150	90	173	122	137	لبنان	14
14	Algeria	132	150	153	91	133	121	الجزائر	15
15	Sudan	160	173	172	175	166	181	السودان	16
Arab Average		**72**	**98**	**99**	**80**	**128**	**107**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**177**	**177**	**177**	**178**	**182**	**182**	**عدد الدول بالمؤشر**	

مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر عن مؤسسة هيرتيج فاونديشن ومجلة وول ستريت جورنال منذ عام 1995، ويعمل على قياس وتقييم 4 جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم (من خلال تتبع وتقييم 12 مؤشراً فرعياً) على النحو التالي:

- **سيادة القانون:** يتضمن مؤشرات حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية.
- **حجم الحكومة**: يتضمن مؤشرات الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي والصحة المالية.
- **الكفاءة التنظيمية:** تتضمن حرية العامل وحرية العمل والحرية النقدية.
- **انفتاح السوق** : يتضمن حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية.

يصنف المؤشر المركب الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الإثني عشر، مع إعطاء وزن متساو لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر (إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100)، ودول ذات اقتصاد حر جزئيا (إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9)، ودول ذات اقتصاد حر معتدل (إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9)، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئيا (إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9)، ودول ذات اقتصاد مغلق (إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9).

المصدر : مؤسسة هريتيج فاونديشن

Source :The Heritage Foundation

DOING BUSINESS

1-3-3 مؤشرات بيئة أداء الأعمال

استناداً لأحدث بيانات تقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2020 شهد وضع الدول العربية تحسناً طفيفاً في مؤشر بيئة أداء الأعمال ليصل إلى 118 مركزاً ولكنه ما زال أقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا. ويمكن تقسيم الدول العربية الى 3 مجموعات رئيسية بحسب ترتيبها في المؤشر العام ودرجة الإصلاحات المطلوبة في المؤشرات الفرعية كما يلي:

المجموعة الأولى (9 دول) وترتيبها أفضل من المتوسط العالمي: تضم الإمارات والبحرين والمغرب والسعودية وسلطنة عمان والأردن، وقطر وتونس، والكويت على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (16 و 83 عالميا). ورغم ترتيبها المتقدم نسبيا فإن بعض دول تلك المجموعة لازالت تحتاج إلى إصلاحات عاجلة في بعض المجالات، ومثال على ذلك السعودية في مؤشر التعامل مع حالات الإعسار، وسلطنة عمان والمغرب وقطر والكويت في مؤشر الحصول على الائتمان، والأردن في مؤشر التعامل مع تصاريح البناء، وقطر في مؤشر حماية مستثمري الأقلية، وتونس في مؤشري دفع الضرائب والحصول على الائتمان، والكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود.

المجموعة الثانية (3 دول) وترتيبها أقل بقليل من المتوسط العالمي: تضم جيبوتي ومصر وفلسطين على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (112 و 117 عالميا). وتحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات بمعدلات أكبر من المجموعة الأولى ومثال على ذلك جيبوتي في 6 مؤشرات أهمها التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وبدء النشاط التجاري، أما مصر فتحتاج إلى إصلاحات مهمة في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية، فيما يستوجب على فلسطين إصلاحات مهمة في مؤشرات بدء النشاط التجاري والتعامل مع حالات الإعسار والتعامل مع تصاريح البناء.

المجموعة الثالثة (10 دول) وترتيبها أقل بكثير من المتوسط العالمي: تضم لبنان، وموريتانيا، والجزائر، وجزر القمر والسودان والعراق وسوريا وليبيا و اليمن والصومال على التوالي. وتراوح ترتيبها ما بين (143 و 190 عالميا). وتحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات عميقة في جميع المؤشرات بدرجات متفاوتة فيما عدا بعض المؤشرات التي تشهد أداء جيدا في بعض الدول، ومثال على ذلك بدء النشاط التجاري وتنفيذ العقود في موريتانيا، والتعامل مع حالات الإعسار في الجزائر.

- وفق مؤشر 2020، احتلت الإمارات مقدمة الترتيب في الدول العربية (16 عالميا)، تلتها البحرين (43 عالميا) ثم المغرب (53 عالميا).
- بسبب الأحداث السياسية، شغل العراق المرتبة (172 عالميا) وسوريا (176 عالميا) وليبيا (186 عالميا) واليمن (187 عالميا) والصومال (190 عالميا).
- حققت اقتصادات الدول العربية أفضل أداء في مجالات تسجيل الملكية (متوسط ترتيب 92) ودفع الضرائب (متوسط ترتيب 97) والتعامل مع تصاريح البناء (متوسط ترتيب 97) خلال عام 2020.

1-3-4 مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي

Foreign Direct Investment Regulatory Restrictiveness Index

- تشيرأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول ترتيب 84 دولة حول العالم (بينها 9 دول عربية) في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى تراجع متوسط ترتيب الدول العربية التسع مركزا واحدا خلال عام 2020.
- جميع الدول العربية باستثناء المغرب حصلت على ترتيب أقل من متوسط الترتيب العالمي وهو ترتيب متأخر يعكس وجود قيود مرتفعة على الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا وأن 3 دول عربية حلت في المراكز الخمسة الأخيرة عالميا.
- تحسن ترتيب الجزائر بمقدار 4 مراكز خلال عام 2020، في مقابل تراجع مصر ثلاثة مراكز والأردن وفلسطين مركزا واحدا، في حين استقر ترتيب المغرب ولبنان وتونس والسعودية وليبيا.
- من واقع متوسط ترتيب الدول العربية في 42 مؤشراً فرعياً، تميل قيود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الظهور في الغالب في القطاعات الخدمية مثل قطاع التوزيع والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة والنقل البحري والتأمين والأسطح وخدمات الأعمال والمحاسبة والتدقيق بجانب الهندسة المعمارية والبناء، حيث تخطى متوسط الترتيب العربي المركز الـ 60 في كل من هذه القطاعات من بين 84 مركزا على المستوى العالمي.
- تصدرت المغرب المرتبة الأولى عربيا (42 عالميا) في المؤشر العام لقيود الاستثمار الأجنبي، وحلت في المرتبة الأولى عالميا في 25 مؤشراً فرعياً، مما يعني أنه لا توجد قيود تنظيمية في نحو 60% من قطاعاتها.
- جاءت تونس في المرتبة الأولى عالميا في 11 مؤشراً فرعياً خلال عام 2020، مما يعني أن 26% من قطاعتها لا توجد بها قيود تنظيمية، في حين تبلغ هذه النسبة 19 % في فلسطين (8 قطاعات بلا قيود)، و5% في لبنان بواقع قطاعين.

المصدر: البنك الولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Source: World Bank, OECD

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

5-3-1 مؤشر مدركات الفساد

ووفقًا لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لعامي 2021 و2022، شهد المتوسط العام لترتيب 20 دولة عربية تراجعاً بمقدار 3 مراكز خلال عام 2022، واستقر دون المتوسط العالمي عند المركز 113.

- حازت 8 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي تصدرتهم دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الإمارات. بينما حازت 12 دولة عربية على ترتيب أقل من المتوسط العالمي في المؤشر ما بين المركز الـ 94 عالميا للمغرب والـ 180 للصومال.
- تحسن ترتيب 6 دول عربية في المؤشر خلال عام 2022، تصدرتهم موريتانيا التي تقدمت 10 مراكز، تلتها البحرين بتحسن 9 مراكز، ثم لبنان 4 مراكز، والسودان مركزين ومركزا واحداً لكل من ليبيا والجزائر.
- استقر ترتيب العراق في المؤشر عند المركز الـ 157 خلال عامي 2021 و2022، وسوريا عند المركز 178، بينما تراجع ترتيب 12 دولة أخرى في المؤشر تصدرتهم تونس، حيث تراجعت 15 مركزاً، ثم سلطنة عمان ومصر حيث تراجعتا 13 مركزاً، ثم قطر 9 مراكز، تلتها المغرب 7 مراكز، والكويت 4 مراكز، ثم الأردن والإمارات 3 مراكز، ثم السعودية وجيبوتي واليمن والصومال بمركزين لكل منها.

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد بمقدار 3 مراكز لعام 2022

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشرمدركات الفساد لعام 2022

Global Ranking of Arab Countries in Corruption Perceptions Index in 2022

Arab Ranking 2022	Country	التغير Change	2022	2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	UAE	▼ (3)	27	24	الإمارات	1
2	Qatar	▼ (9)	40	31	قطر	2
3	Saudi Arabia	▼ (2)	54	52	السعودية	3
4	Jordan	▼ (3)	61	58	الأردن	4
5	Bahrain	▲ 9	69	78	البحرين	5
6	Oman	▼ (13)	69	56	سلطنة عمان	6
7	Kuwait	▼ (4)	77	73	الكويت	7
8	Tunisia	▼ (15)	85	70	تونس	8
9	Morocco	▼ (7)	94	87	المغرب	9
10	Algeria	▲ 1	116	117	الجزائر	10
11	Egypt	▼ (13)	130	117	مصر	11
12	Mauritania	▲ 10	130	140	موريتانيا	12
13	Djibouti	▼ (2)	130	128	جيبوتي	13
14	Lebanon	▲ 4	150	154	لبنان	14
15	Iraq	▬ 0	157	157	العراق	15
16	Sudan	▲ 2	162	164	السودان	16
17	Libya	▲ 1	171	172	ليبيا	17
18	Yemen	▼ (2)	176	174	اليمن	18
19	Syria	▬ 0	178	178	سوريا	19
20	Somalia	▼ (2)	180	178	الصومال	20
Arab Average		▼ (3)	113	110	المتوسط العربي	
Number of Countries			180	180	عدد الدول بالمؤشر	

- **مؤشر مدركات الفساد**: يصنف المؤشر 180 دولة حول العالم سنوياً وفق مُدرَكات الفساد في القطاع العام، باستخدام بيانات من 13 مصدرًا خارجيًا، بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والشركات الخاصة للاستشارات وتقييم المخاطر، والمجمعات الفكرية وغيرها. وتمثّل درجات المؤشر آراء الخبراء ورجال الأعمال، ويستخدم مقياسًا من صفر إلى 100، حيث يكون الصفر الأكثر فساداً و 100 الأكثر نزاهة، ويقيس المؤشر الرشوة، وتحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، واستعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العواقب، وقدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام؛ والبيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، واستعمال الواسطة في التعيينات في الخدمة المدنية، ووجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح؛ والحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد، وسيطرة أصحاب المصالح على مفاصل الدولة؛ والوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/الأنشطة الحكومية.
- لكي يتم إدراج دولة أو إقليم في المؤشر، ينبغي أن ترد في واحد على الأقل من مصادر البيانات الثلاثة عشر لمؤشر مدركات الفساد. ومن ثم فإن غياب دولة ما من القائمة لا يعني أن تلك الدولة خالية من الفساد، بل يعني ببساطة عدم توافر بيانات كافية لقياس مستويات الفساد بدقة فيها.
- على الرغم من احتمالية وجود تصاعد لأوجه الفساد في أنشطة معينة في دولة ما خلال عام معين، إلا أنه قد لا يحدث تغير في درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد، حيث أن هناك عدداً من الأسباب المحتملة في هذه الحالة منها: أن النشاط لا يدخل ضمن الإطار الزمني لمؤشر مدركات الفساد لذلك العام وقد يستغرق سنة أو أكثر لينعكس في مصادر البيانات. وقد تكون بعض التطورات الإيجابية في ضبط فساد القطاع العام قد سُجلت، بحيث توازن هذه الحالات السلبية. كما أن هناك بعض أشكال الفساد التي قد تتصاعد ولا تؤثر على المؤشر مثل غسيل الأموال أو الرشاوى الأجنبية، حيث لا يتم قياسها في مؤشر مدركات الفساد.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

Source: Transparency International

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة **مؤشرات** البيئة التشريعية والتنظيمية

6-3-1 مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (1)

12 دولة عربية سجلت مستوى عالياً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية عام 2022 تصدرتهم دول مجلس التعاون الخليجي

تأخر طفيف في المتوسط العام لترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام 2022 واستقراره دون المتوسط العالمي

ووفقًا لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لعامي 2020 و2022، والذي يتضمن 20 دولة عربية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تراجع طفيف في المتوسط العام لترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام 2022، واستقراره دون المتوسط العالمي عند المركز 114.
- حازت 11 دولة عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العربي منها 7 دول أفضل من متوسط الترتيب العالمي هي دول مجلس التعاون الخليجي وتونس، بينما حازت 9 دول عربية على ترتيب أقل من المتوسط العربي في المؤشر ما بين المركز الـ 122 عالميا للبنان والـ 192 للصومال.
- تحسن ترتيب 9 دول عربية في المؤشر تصدرتهم الأردن التي تقدمت 17 مركزا تلتها السعودية بتحسن 12 مركزا ثم الإمارات ومصر والجزائر بتحسن 8 مراكز، والمغرب ولبنان بتحسن 5 مراكز، تلتها موريتانيا 4 مراكز ثم تونس 3 مراكز.
- استقر ترتيب سلطنة عمان في المؤشر عند المركز الـ 50 خلال عامي 2020 و2022، بينما تأخر ترتيب 10 دول أخرى في المؤشر تصدرتهم سوريا حيث تراجعت 25 مركزاً، ثم البحرين تراجعت 16 مركزاً، ثم الكويت 15 مركزاً، ثم قطر 12 مركزاً، تلتها ليبيا 7 مراكز والسودان 6 مراكز واليمن 5 مراكز والعراق 3 مراكز وجيبوتي مركزين والصومال مركزاً واحداً.
- سجلت 5 دول خليجية مستوى مرتفعاً جدا لتنمية الحكومة الإلكترونية (قيمة المؤشر من 0.75 إلى 1.00) فيما سجلت قطر وتونس والأردن والمغرب ومصر والجزائر مستوى مرتفعاً (من 0.50 إلى 0.75).
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الترتيب عربياً وحافظت الإمارات على صدارة الترتيب العربي خلال عام 2022 وحلت في المركز 13 عالميا، تلتها السعودية في المرتبة الثانية عربيا و31 عالميا ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة عربيا و 50 عالميا.
- على صعيد المؤشرات الفرعية لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2022، حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر البنية التحتية للاتصالات وحازت 9 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، تصدرتهم دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الإمارات.
- حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الخدمة عبر الإنترنت، حيث حصلت 9 دول عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر. وجاء متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً في مؤشر رأس المال البشري.

- تقوم إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بإجراء **مسح الحكومة الإلكترونية كل عامين** ومن ثم تصدر دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية المحلية لتقييم النمو الرقمي لحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما تستعرض البرامج التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات عامة أفضل وأسرع لمختلف فئات المجتمع.
- يقيس المسح تطور فعالية الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات العامة من خلال مؤشر كمي مركب لتنمية/ تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) يتكون من المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات مركبة مستقلة عبر ثلاثة أبعاد مهمة للحكومة الإلكترونية هي:

(1) نطاق وجودة الخدمات الحكومية الإلكترونية: مؤشر الخدمة عبر الإنترنت (OSI).

(2) حالة تطوير البنية التحتية للاتصالات : مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII).

(3) رأس المال البشري المتأصل : مؤشر رأس المال البشري (HCI).

- يتم تحديد مستوى تطور الحكومة الإلكترونية في الدولة وفق قيم المتوسط المرجح (تتراوح بين 0 و1) من خلال أربعة مستويات هي:
  - ◊ من 0.75 إلى 1.00 تعكس مستوى مرتفعاً جدا لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.
  - ◊ من 0.50 إلى 0.75 تعكس مستوى مرتفعاً لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.
  - ◊ من 0.25 إلى 0.50 تعكس مستوى متوسط لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.
  - ◊ من 0.00 إلى 0.25 تعكس مستوى ضعيفاً لتطور الحكومة الإلكترونية في الدولة.
- وتكمن أهمية المؤشر في أنه يرصد العديد من المتغيرات المهمة في تحسين مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل عام، وهي مؤشرات الخدمة عبر الانترنت، والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة

Source: United Nations

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

6-3-1 مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحكومة الإلكترونية ومكوناته الفرعية لعام 2022

Global Ranking of Arab Countries in the E-Government Index and its Sub-components for year 2022

Arab Ranking	Country	(3) مؤشر البنية التحتية للاتصالات Telecommuni-cation Infrastructure Index	(2) مؤشر رأس المال البشري Human Capital Index	(1) مؤشر الخدمة عبر الأنترنت Online Services Index	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2020	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	9	44	12	8	13	21	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	27	48	32	12	31	43	السعودية	2
3	Oman	48	69	58	0	50	50	سلطنة عمان	3
4	Bahrain	65	65	54	(16)	54	38	البحرين	4
5	Kuwait	57	86	67	(15)	61	46	الكويت	5
6	Qatar	42	105	85	(12)	78	66	قطر	6
7	Tunisia	83	114	87	3	88	91	تونس	7
8	Jordan	125	108	74	17	100	117	الأردن	8
9	Morocco	82	133	113	5	101	106	المغرب	9
10	Egypt	110	132	90	8	103	111	مصر	10
11	Algeria	95	109	139	8	112	120	الجزائر	11
12	Lebanon	122	125	127	5	122	127	لبنان	12
13	Iraq	117	143	182	(3)	146	143	العراق	13
14	Syria	147	163	162	(25)	156	131	سوريا	14
15	Libya	176	94	186	(7)	169	162	ليبيا	15
16	Mauritania	126	176	188	4	172	176	موريتانيا	16
17	Sudan	157	178	181	(6)	176	170	السودان	17
18	Yemen	175	177	153	(5)	178	173	اليمن	18
19	Djibouti	162	180	180	(2)	181	179	جيبوتي	19
20	Somalia	189	193	168	(1)	192	191	الصومال	20
Arab Average		**106**	**122**	**117**	(1)	**114**	**113**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**193**	**193**	**193**		**193**	**193**	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source: United Nations

المصدر: منظمة الأمم المتحدة

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

Investment Policy Hub

7-3-1 اتفاقيات الاستثمار (1)

ارتفاع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر اتفاقيات الاستثمار الثنائية ليظل أفضل من المتوسط العالمي بنهاية مارس 2023

الدول العربية أبرمت 16% من اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرمة عالميا و5.2% من الاتفاقيات التي تتضمن أحكاما استثمارية

استنادا إلى قاعدة بيانات برنامج اتفاقات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد والخاصة برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية وذات الصلة بالاستثمار في 234 دولة حول العالم ومن بينها 21 دولة عربية خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنظيره عام 2022، نجد أن :

اتفاقيات الاستثمار الثنائية

- بلغ إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية التراكمية التي وقعتها الدول العربية بنهاية مارس 2023، نحو 929 اتفاقية تمثل 16% من الإجمالي العالمي، بمتوسط بلغ 44 اتفاقية للدولة.
- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المرصودة من الأونكتاد ارتفاعاً طفيفاً ليظل أفضل من متوسط الترتيب العالمي، استمراراً لجهود الدول العربية في تشجيع وحماية الاستثمارات على أراضيها من خلال توقيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية.
- حققت 10 دول عربية تحسناً في ترتيبها في مؤشر الاتفاقيات الثنائية خلال الربع الأول من عام 2023، بينما استقر ترتيب 8 دول أخرى، وتراجع ترتيب كل من تونس وليبيا وجيبوتي.
- أبرمت 9 دول عربية عددا من الاتفاقيات الثنائية أكبر من المتوسط العربي(البلغ 44)، وحلت في ترتيب أفضل منه في الربع الأول من عام 2023، تصدرتهم الإمارات الأولى عربيا (5 عالميا)، تلتها مصر الثانية عربيا (6 عالميا)، ثم الكويت الثالثة عربيا (10 عالميا)، وجاءت المغرب في المرتبة الرابعة عربيا (15 عالميا)، ثم قطر (22 عالميا) تلتها الأردن وتونس ولبنان والجزائر على التوالي.
- من اللافت ظهور كل من لبنان سوريا وليبيا واليمن في مراكز متقدمة أفضل من متوسط الترتيب العربي وفي المراكز 34 و53 و61 و61 على التوالي، رغم ما تمر به تلك الدول من أزمات خلال السنوات الماضية.

اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار

- قامت الأونكتاد برصد 3908 اتفاقيات تتضمن أحكاما استثمارية في 234 دولة حول العالم منها 203 اتفاقيات في الدول العربية بما يمثل 5.2%، وبمتوسط 10 اتفاقيات لكل دولة.
- تراجع متوسط ترتيب الدول العربية عالميا في الاتفاقيات التي تتضمن أحكاما استثمارية بمقدار 5 مراكز، كمحصلة لتراجع ترتيب 17 دولة عربية في المؤشر في مقابل تحسن ترتيب الإمارات واليمن وموريتانيا والصومال.
- أبرمت 8 دول عربية عددا من الاتفاقيات أكبر من المتوسط العربي وحلت في مرتبة أفضل من متوسط الترتيب العربي، تصدرتهم كل من الإمارات ومصر، حيث ابرمتا 15 اتفاقية تتضمن أحكاما استثمارية بنهاية مارس 2023 ليستقر ترتيبهما عند المركز الـ 60 عالميا.
- حلت السعودية والبحرين في المرتبة الثانية عربيا (63 عالميا) بعدد 13 اتفاقية، ثم جاءت الكويت وقطر وتونس وسلطنة عمان في المرتبة الثالثة عربيا (68 عالميا) بعدد 12 اتفاقية، ثم المغرب وليبيا في المرتبة الرابعة عربيا (101 عالميا) مبرمين 10 اتفاقيات. لم يتجاوز عدد الاتفاقيات في 3 دول عربية نحو 7 اتفاقيات، لذا حلت في مؤخرة الترتيب العربي والعالمي في هذا المؤشر.

اتفاقية الاستثمار الثنائية (BIT) : هي اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتمثل الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية.

يقوم برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية للأونكتاد برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بناءاً على المعلومات المقدمة من الحكومات على أساس طوعي. يتم تضمين الاتفاقية الخاصة بالدولة بمجرد إبرامها رسميًا، بينما الاتفاقيات التي تجاوزت مرحلة التفاوض ولم يتم التوقيع عليها لا يتم احتسابها. كما تُستثنى الاتفاقية من إجمالي اتفاقيات الاستثمار الدولية بمجرد إنهائها.

الاتفاقيات التي تتضمن أحكامًا استثمارية (TIPs): هي اتفاقيات الاستثمار التي لا تعد اتفاقيات ثنائية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية منها:

1. الاتفاقيات الاقتصادية الواسعة التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في اتفاقيات الاستثمار الثنائية (مثل اتفاقية التجارة الحرة مع فصل الاستثمار).
2. الاتفاقيات ذات الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار (على سبيل المثال تلك المتعلقة بإنشاء الاستثمارات أو التحويل الحر للأموال المتعلقة بالاستثمار).
3. الاتفاقيات التي تحتوي فقط على فقرات "إطارية" مثل الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجال الاستثمار و / أو تفويض للمفاوضات المستقبلية بشأن قضايا الاستثمار.

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

Source :UNCTAD

7-3-1 اتفاقيات الاستثمار (2)

الترتيب العالمي للدول العربية وفق عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية

Global Ranking of Arab CountriesAccording to Bilateral Investment Treaties (Global Ranking)

Arab Ranking	Country	عدد الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار Number of Treaties With Investment Provisions (TIPs)			عدد اتفاقيات الاستثمارالثنائية Number of Bilateral Investment Treaties (BITs)			الدولة	الترتيب العربي
		التغير Change	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2023 Global Rank by the end of Q1-2023	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2022 Global Rank by the end of Q1-2022	التغير Change	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2023 Global Rank by the end of Q1-2023	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2022 Global Rank by the end of Q1-2022		
1	UAE	▲ 5	60	65	▬ 0	5	5	الإمارات	1
2	Egypt	▼ (1)	60	59	▲ 1	6	7	مصر	2
3	Kuwait	▼ (3)	68	65	▲ 2	10	12	الكويت	3
4	Morocco	▼ (20)	101	81	▬ 0	15	15	المغرب	4
5	Qatar	▼ (3)	68	65	▲ 4	22	26	قطر	5
6	Jordan	▼ (17)	118	101	▬ 0	29	29	الأردن	6
7	Tunisia	▼ (3)	68	65	▼ (1)	30	29	تونس	7
8	Lebanon	▼ (12)	129	117	▬ 0	34	34	لبنان	8
9	Algeria	▼ (7)	137	130	▬ 0	41	41	الجزائر	9
10	Syria	▼ (1)	169	168	▬ 0	53	53	سوريا	10
11	Libya	▼ (20)	101	81	▼ (1)	61	60	ليبيا	11
11	Yemen	▲ 5	149	154	▲ 2	61	63	اليمن	11
13	Oman	▼ (3)	68	65	▲ 5	64	69	سلطنة عمان	13
14	Bahrain	▼ (3)	63	60	▲ 6	69	75	البحرين	14
15	Sudan	▼ (1)	118	117	▲ 4	74	78	السودان	15
16	Saudi Arabia	▼ (3)	63	60	▬ 0	93	93	السعودية	16
17	Mauritania	▲ 8	137	145	▬ 0	99	99	موريتانيا	17
18	Iraq	▼ (6)	160	154	▲ 2	141	143	العراق	18
19	Djibouti	▼ (1)	118	117	▼ (1)	144	143	جيبوتي	19
21	Palestine	▼ (7)	137	130	▲ 1	154	155	فلسطين	20
20	Somalia	▲ 1	129	130	▲ 7	161	168	الصومال	21
Arab Average		▼ (5)	**106**	**101**	▲ **2**	**65**	**67**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries			**234**	**234**		**234**	**234**	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source :UNCTAD

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

8-3-1 مؤشر ليجاتوم للازدهار (1)

تحسن طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر ليجاتوم للازدهار والرفاه لعام 2023

تحسن ترتيب 9 دول عربية في المؤشر تصدرتهم الكويت وليبيا والسعودية ومصر

تشير بيانات معهد ليجاتوم عن 20 دولة عربية يغطيها مؤشر الازدهار إلى تحسن متوسط ترتيب الدول العربية خلال عام 2023 بمقدار مركز واحد من المركز 110 عام 2022 إلى المركز 109 عام 2023، وذلك على النحو التالي:

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- شهدت 9 دول عربية تحسنا في ترتيبها في مؤشر ليجاتوم للازدهار لعام 2023، تصدرتهم الكويت وليبيا، حيث قفزتا 4 مراكز تلتهما السعودية ومصر بمقدار 3 مراكز لكل منهما، ثم العراق تلاه قطر والبحرين وسلطنة عمان، مما يعني تحسن مستوى رفاه السكان في تلك الدول مقارنة بعام 2022.
- تراجع ترتيب 3 دول في مؤشر الازدهار لعام 2023 هي لبنان والأردن واليمن، بينما استقر ترتيب كل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي وموريتانيا وسوريا والسودان والصومال.
- واصلت الدول الستة الأولى حصولها على ترتيب أفضل من المتوسطين العالمي والعربي في المؤشر بين عامي 2022 و2023.
- واصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي (44 عالميا) بأعلى مستوى رفاه لسكانها ، تلتها قطر (46 عالميا)، ثم الكويت (60 عالميا، وجاءت البحرين في المرتبة الرابعة (62 عالميا) تلتها سلطنة عمان ثم السعودية (67 و79 عالميا على التوالي).

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الظروف المعيشية، حيث حازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، تصدرتهم دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة الكويت بالإضافة إلى الأردن وتونس والجزائر ولبنان
- حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الصحة، كمحصلة لجهودها المبذولة في مجال الخدمات والأنظمة الصحية، حيث حصلت دول مجلس التعاون الخليجي وتونس والجزائر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر خلال عام 2023.
- جاء متوسط ترتيب الدول العربية متأخراً في مؤشري البيئة الطبيعية والحرية الشخصية، حيث لم تحصل أي دولة عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في هذين المؤشرين خلال عام 2023.

مؤشر ليجاتوم للازدهار أو مؤشر الرخاء العالمي Legatum Prosperity Index

يتم إصداره سنويا من قبل معهد **ليجاتوم** منذ عام 2007، ويقيس التقرير جهود 167 دولة لتعزيز رفاه مواطنيها عبر 12 ركيزة تضم 300 مؤشر (192 بياناً إحصائياً و108 استبيانات)، يتم تجميعها في ثلاثة مجالات أساسية للازدهار هي المجتمعات الشاملة، والاقتصادات المفتوحة، وتمكين السكان مما يعكس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتنطوي الركائز الاثنتي عشرة على:

- **الجودة الاقتصادية**: قياس مدى جاهزية الاقتصاد لتوليد الثروة على نحو مستدام مع المشاركة الكاملة للقوى العاملة.
- **التعليم** : قياس معدل الالتحاق بالتعليم ونتائجه وجودته عبر أربع مراحل من التعليم (التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والعالي)، فضلاً عن المهارات لدى البالغين.
- **شروط المؤسسة:** قياس الدرجة التي تسمح بها اللوائح للشركات بالبدء والمنافسة والتوسع.
- **الحوكمة:** قياس مدى وجود ضوابط وقيود على السلطة وما إذا كانت الحكومات تعمل بفعالية وبدون فساد.
- **الصحة:** قياس مدى صحة الأفراد وحصولهم على الخدمات الضرورية للحفاظ على صحة جيدة، بما في ذلك النتائج الصحية والأنظمة الصحية والأمراض وعوامل الخطر ومعدلات الوفيات.
- **البيئة الاستثمارية:** قياس مدى الحماية الكافية للاستثمارات وسهولة الوصول إليها.
- **الظروف المعيشية:** قياس جودة تمتع جميع السكان بحياة معقولة، بما في ذلك الموارد المادية والمأوى والخدمات الأساسية والاتصال.
- **البنية التحتية للأسواق، وسهولة الوصول إليها:** قياس جودة البنية التحتية التي تمكّن التجارة والتشوهات في سوق السلع والخدمات.
- **البيئة الطبيعية:** قياس جوانب البيئة المادية التي لها تأثير مباشر على الأفراد في حياتهم اليومية والتغيرات التي قد تؤثر على ازدهار الأجيال القادمة.
- **الحرية الشخصية:** قياس التقدم نحو الحقوق القانونية الأساسية والحريات الفردية والتسامح الاجتماعي.
- **الأمن والسلامة:** قياس الدرجة التي أدت بها الحروب والصراعات والإرهاب والجريمة إلى زعزعة استقرار أمن الأفراد.
- **رأس المال الاجتماعي:** قياس قوة العلاقات الشخصية والاجتماعية، والثقة المؤسسية، والأعراف الاجتماعية، والمشاركة المدنية في أي دولة.

عند حساب المؤشر يتم الأخذ في الاعتبار متوسط النقاط المرجح بعدد السكان.

المصدر : المصدر: مركز الازدهار الوطني (مؤسسة معهد ليجاتوم) - لندن

Source : The Centre for National Prosperity (Legatum Institute oundation)-London

LEGATUM INSTITUTE

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

ثالثا :مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-8 مؤشر ليجاتوم للازدهار (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر ليجاتوم للازدهار ومكوناته الفرعية

Global Ranking of Arab Countries in Legatum Prosperity Index and its Sub-Components

Arab Ranking 2023	Country	(12) البيئة الطبيعية Natural Environ-ment	(11) التعليم Education	(10) الصحة Health	(9) الظروف المعيشية Living Conditions	(8) جودة الاقتصاد Economic Quality	(7) البنية التحتية والوصول إلى الأسواق Infrastructure and Market Access	(6) شروط المؤسسة Enterprise Conditions	(5) بيئة الاستثمار Invest-ment Environ-ment	(4) رأس المال الاجتماعي Social Capital	(3) الحوكمة Governance	(2) الحرية الشخصية Personal Freedom	(1) الأمن والسلامة Safety and Security	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	119	42	33	47	26	22	22	32	78	38	146	50	0	44	44	الإمارات	1
2	Qatar	134	60	38	48	13	36	26	43	51	47	149	23	1	46	47	قطر	2
3	Kuwait	137	75	43	42	51	64	76	63	99	87	119	51	4	60	64	الكويت	3
4	Bahrain	142	63	50	45	56	31	60	35	55	98	156	95	1	62	63	البحرين	4
5	Oman	153	83	55	67	63	48	48	58	88	83	142	40	1	67	68	سلطنة عمان	5
6	Saudi Arabia	138	64	56	75	55	54	43	56	105	82	163	98	3	79	82	السعودية	6
7	Jordan	146	90	100	61	121	67	41	50	152	68	116	74	(1)	86	85	الأردن	7
8	Morocco	132	122	86	95	95	57	90	55	162	89	114	62	1	96	97	المغرب	8
9	Tunisia	147	95	79	73	111	94	105	95	156	63	86	122	0	99	99	تونس	9
10	Algeria	144	92	70	70	132	99	138	131	155	107	128	60	0	109	109	الجزائر	10
11	Lebanon	116	65	102	83	161	101	104	104	165	143	100	128	(5)	112	107	لبنان	11
12	Egypt	156	105	107	93	136	82	62	86	161	140	160	142	3	121	124	مصر	12
13	Djibouti	154	132	126	118	104	112	109	97	142	115	130	85	0	122	122	جيبوتي	13
14	Iraq	167	121	115	87	105	107	144	127	138	135	133	163	2	140	142	العراق	14
15	Libya	157	112	105	94	99	128	161	157	115	160	129	162	4	146	150	ليبيا	15
16	Mauritania	164	154	138	124	135	154	166	161	119	154	123	87	0	154	154	موريتانيا	16
17	Sudan	163	144	127	138	167	139	155	149	164	145	153	159	0	158	158	السودان	17
18	Syria	160	128	108	106	148	149	165	143	167	165	167	164	0	159	159	سوريا	18
19	Somalia	136	158	163	159	165	165	140	153	143	161	141	160	0	163	163	الصومال	19
20	Yemen	152	155	136	148	164	156	160	165	157	166	159	165	(1)	166	165	اليمن	20
Arab Average		146	103	92	89	105	93	101	98	129	112	136	105	1	109	110	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167	167		167	167	**عدد الدول بالمؤشر**	

المصدر : المصدر: مركز الازدهار الوطني (مؤسسة معهد ليجاتوم) - لندن

Source Source: The Centre for National Prosperity (Legatum Institute

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-1 مؤشر الموارد الطبيعية

متوسط ترتيب الدول العربية يفوق متوسط الترتيب العالمي ويستقر عند المركز (64) خلال عام 2020

رغم تراجع متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر عوائد الموارد الطبيعية الى الناتج المحلي الإجمالي من المركز 63 الى المركز 64 بين عامي 2019 و2020، فإنها مازالت تتمتع بمتوسط ترتيب جيد يفوق المتوسط العالمي في هذا المؤشر مما يؤكد تمتع دول المنطقة بموارد طبيعية متنوعة يمكن استغلالها في المديين القصير والطويل.

- تخطت 12 دولة عربية متوسط الترتيب العالمي والعربي في المؤشر خلال عام 2021.
- شهدت 8 دول عربية تحسناً في ترتيبها العالمي في المؤشر خلال عام 2020، تصدرتهم موريتانيا وحققت قفزة ملحوظة بمقدار 54 مركزا من المركز 88 عالميا عام 2019 الى 34 عالميا عام 2020، تلتها السودان التي تقدمت 34 مركزا، وفلسطين 7 مراكز، كما تقدمت كل من لبنان والأردن بمقدار 6 مراكز، والمغرب والعراق ثلاثة مراكز وجيبوتي مركزين.
- سجلت 10 دول عربية تراجعاً في ترتيبها العالمي في المؤشر تصدرتهم مصر بتراجعها بمقدار 29 مركزا، وتراجعت البحرين بمقدار 19 مركزا وتونس 18مركزا، ثم الإمارات والجزائر بمقدار 12 مركزا.
- حافظت الكويت على المركز الرابع عالميا والثاني عربياً بين عامي 2019 و 2021، حيث ظلت عوائد مواردها الطبيعية الى ناتجها المحلي الإجمالي دون تغيير بين هذين العامين.
- حلت العراق في المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا في مؤشر عوائد الموارد الطبيعة للناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2020، تلتها الكويت في المرتبة الثانية عربيا (الرابعة عالميا)، ثم السودان في المرتبة الثالثة عربيا (السادسة عالميا)، وحلت ليبيا في المرتبة الرابعة عربيا (12 عالميا) تلتها سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (14 عالميا).

وضع الدول العربية في مؤشر ايرادات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي 2019-2020

Ranking of Arab countries in the index of natural resource revenues from GDP 2019-2020

Arab ranking 2020	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global ranking 2020	الترتيب العالمي Global ranking 2019	الدولة	الترتيب العربي 2020
1	Iraq	3	2	5	العراق	1
2	Kuwait	0	4	4	الكويت	2
3	Sudan	34	6	40	السودان	3
4	Libya	(10)	12	2	ليبيا	4
5	Oman	(6)	14	8	سلطنة عمان	5
6	Saudi Arabia	(8)	19	11	السعودية	6
7	Qatar	(9)	27	18	قطر	7
8	Somalia	(6)	28	22	الصومال	8
9	UAE	(12)	31	19	الإمارات	9
10	Algeria	(12)	32	20	الجزائر	10
11	Mauritania	54	34	88	موريتانيا	11
12	Bahrain	(19)	45	26	البحرين	12
13	Egypt	(29)	81	52	مصر	13
14	Tunisia	(18)	99	81	تونس	14
15	Morocco	3	132	135	المغرب	15
16	Djibouti	2	135	137	جيبوتي	16
17	Jordan	6	160	166	الأردن	17
18	Lebanon	6	174	180	لبنان	18
19	Palestine	7	179	186	فلسطين	19
20	Syria	…	…	67	سوريا	20
Arab average		(1)	64	63	المتوسط العربي	
Total countries			195	206	عدد الدول	

مؤشر مجموع عوائد الموارد الطبيعية: هو عبارة عن إيرادات / عوائد الموارد الطبيعية وتشمل الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات، ويستند البنك الدولي في إعداد المؤشر إلى التقديرات المستخدمة من قبل خبراء البنك بناءً على المصادر والأساليب الموضحة في تقرير "الثروة المتغيرة للأمم".

8 دول عربية شهدت تحسناً في ترتيبها العالمي بقيادة موريتانيا التي حققت قفزة ملحوظة بمقدار 54 مركزا

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

Source : World Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

2-4-1 مؤشر ريادة الأعمال

استناداً الى ترتيب الدول العربية العشر التي شملها مؤشر ريادة الأعمال الصادرعن مجلة 'سي إي أو وورلد الأمريكية CEOWORLD Magazine ، استقر متوسط ترتيب الدول العربية عند المركز 64 خلال عام 2021.

- حازت دولتان عربيتان فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر ريادة الأعمال للعام 2021.
- حازت 4 دول عربية هي الإمارات والسعودية وقطر والمغرب على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي، فيما حصلت الدول الستة الأخرى على ترتيب أقل من متوسط الترتيب العربي بين المركز 75 للأردن والمركز 96 للجزائر.
- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري التنافسية والبنية التحتية تلاهما مؤشرا الانفتاح على الأعمال والنفاذ الى رأس المال.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (5 عالميا)، ثم السعودية في المرتبة الثانية عربيا (15 عالميا)، تلتها قطر في المرتبة الثالثة عربيا (58 عالميا)، ثم المغرب في المرتبة الرابعة عربيا (61 عالميا) والأردن في المرتبة الخامسة عربيا (75 عالميا).
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر ريادة الأعمال، وكان ترتيبها من بين العشرة الأفضل على مستوى العالم في 4 مؤشرات هي النفاذ الى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية بالإضافة الى مؤشري التنافسية والبنية التحتية.

متوسط

ترتيب الدول العربية استقر عند المركز 64، مع استحواذ 4 دول على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي

الإمارات

حلت في المرتبة الأولى عربيا والخامسة عالميا تلتها السعودية وقطر والمغرب والأردن على التوالي

وضع الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال ومكوناته الفرعية لعام 2021 (الترتيب العالمي)

Ranking of Arab countries in the Entrepreneurship Index and its sub-components for 2021 (global ranking)

Arab ranking	Country	الابتكار Innovation	التنافسية Competitiveness	مهارات العمل Labour skills	البنية التحتية Infrastructure	النفاذ إلى رأس المال Access to capital	الانفتاح على الأعمال Openness for business	المؤشر المركب Composite index	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	25	8	25	9	3	3	**5**	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	87	30	87	30	22	21	**15**	السعودية	2
3	Qatar	80	90	80	90	65	64	**58**	قطر	3
4	Morocco	98	93	98	93	34	34	**61**	المغرب	4
5	Jordan	32	22	32	22	87	86	**75**	الأردن	5
6	Tunisia	85	96	85	96	93	93	**75**	تونس	6
7	Bahrain	33	22	33	22	80	80	**78**	البحرين	7
8	Lebanon	81	68	81	68	56	54	**87**	لبنان	8
9	Egypt	71	50	71	50	76	76	**90**	مصر	9
10	Algeria	79	70	79	70	57	57	**96**	الجزائر	10
Arab average		**67**	**55**	**67**	**55**	**57**	**57**	**64**	المتوسط العربي	
Total countries		100	100	100	100	100	100	100	إجمالي عدد الدول	

مؤشر ريادة الأعمال: هو مؤشر مركب تصدره مجلة 'سي إي أو وورلد الأمريكية CEOWORLD Magazine بالشراكة مع معهد سياسة الأعمال العالمية ويرصد المؤشر أفضل 100 دولة لريادة الأعمال خلال العام والتي تستأثر معاً بنسبة 95% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويتضمن المؤشر 6 مكونات رئيسية: الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية وتتضمن تلك المكونات 18 مؤشرًا فرعياً. ويتم حساب القيمة النهائية للمؤشر العام على مقياس من 1-100. وأكدت المجلة أنه لا ينبغي النظر إلى هذا ترتيب الدول وفقا للمؤشر على أنه أهم جانب عند اختيار مكان لإنشاء عمل تجاري بل هو أحد العناصر التي يجب مراعاتها.

المصدر :مجلة سي إي أو وورلد الأمريكية

Source : CEOWORLD Magazine

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

3-4-1 المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة (1)

ترتيب متأخر للدول العربية في المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة عند المركز 144 لعام 2022

على صعيد ترتيب الدول العربية التسعة عشرة التي يغطيها المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة لعام 2022، استقر متوسط ترتيبها عند المركز 144، والذي يعد متأخراً مقارنة بالمتوسط العالمي، وفيما يلي أهم تطورات الدول العربية بالمؤشر خلال عام 2022.

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- حلت دولة عربية واحدة في ترتيب افضل من المتوسط العالمي هي الإمارات، بينما حلت 9 دول عربية في ترتيب أفضل من المتوسط العربي منها 4 دول خليجية بالإضافة إلى المغرب وتونس والأردن وفلسطين ومصر.
- تحسن ترتيب 8 دول عربية في المؤشر المركب للتنافسية المستدامة خلال عام 2022، تصدرتهم فلسطين، حيث قفزت 27 مركزاً تلتها قطر ثم الإمارات وجيبوتي على التوالي.
- تراجع ترتيب 9 دول عربية في المؤشر المركب تصدرتهم الكويت بمقدار 15 مركزاً بين عامي 2021 و2022، تلتها سلطنة عمان (تراجعت 12 مركزاً)، بينما استقر ترتيب سوريا في المرتبة 176 عالميا خلال هذين العامين.
- واصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي خلال عام 2022، تلاها كل من السعودية والمغرب وقطر وعمان في المراتب الخمس الأولى عربيا.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر رأس المال الفكري والابتكار، كمحصلة لحصول 9 دول عربية على ترتيب افضل من المتوسط العالمي في المؤشر، تصدرتهم السعودية والإمارات وتونس على التوالي، وهو ما يعكس جهود تلك الدول في مجالات التعليم والبحث والتطوير بما يدعم مخرجات الابتكار.
- ثاني أفضل ترتيب للدول العربية حققته في مؤشر رأس المال الاجتماعي، بينما حققت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر رأس المال الطبيعي كمحصلة لتأخر ترتيب معظم الدول العربية.
- كان من اللافت ظهور الأردن وجيبوتي واليمن والجزائر ولبنان ومصر في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية المستدامة لعام 2022.

يصدر مؤشر التنافسية المستدامة العالمي(GSCI)عن مؤسسة SolAbility للأبحاث والاستشارات ويغطي 180 دولة حول العالم (منها 19 دولة عربية)، ويعد الترتيب الأكثر شمولاً للدول لقياس القدرة التنافسية بناءً على 189 مؤشرًا كميًا قابلاً للقياس مستمدة من مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة. تم تجميع المؤشرات الـ 189 في 6 مؤشرات فرعية:

رأس المال الطبيعي: يتضمن البيئة الطبيعية للدولة بما في ذلك توافر الموارد والطلب عليها وتطورها مقارنة بعدد السكان بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية بشأن مستوى نضوبها وتدهورها.

كفاءة الموارد وكثافتها: يقيس كفاءة استخدام الموارد المتاحة كمقياس للقدرة التنافسية التشغيلية في ظل محدودية الموارد، من خلال قياس القدرة على إدارة الموارد المتاحة سواء رأس المال الطبيعي أو البشري أو المالي بكفاءة - بغض النظر عما إذا كان رأس المال نادرًا أم وفيرًا.

رأس المال الاجتماعي: تتكون المؤشرات المستخدمة لحساب درجة رأس المال الاجتماعي للدول الرعاية الصحية (التوافر والقدرة على تحمل التكاليف)، والمساواة الكمية داخل المجتمعات (الدخل، والأصول، والمساواة بين الجنسين)، ومؤشرات الحرية (الحرية السياسية، التحرر من الخوف، السعادة الفردية)، ومستويات الجريمة، والرضا عن الحياة داخل الدولة.

رأس المال الفكري والابتكار: يقيس القدرة على توليد الثروة والوظائف من خلال الابتكار والصناعات ذات القيمة المضافة في الأسواق، بالتركيز على مؤشرات التعليم والبحث والتطوير والصناعات الجديدة بجانب مؤشرات ريادة الأعمال التجارية الفعلية (تسجيل الأعمال التجارية الجديدة، وطلبات العلامات التجارية) ويتم تقييم القدرة على الابتكار والقدرة التنافسية المستدامة مقابل حجم السكان و / أو مقابل الدخل القومي الإجمالي من أجل الحصول على صورة كاملة للقدرة التنافسية بغض النظر عن حجم الدولة .

الاستدامة الاقتصادية: تعكس الاستدامة الاقتصادية والقدرة التنافسية على تكوين الثروة من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالاستدامة مثل بيئة الأعمال، وتنافسية الأعمال، ومشاركة المرأة في سوق العمل والإدارة، وطبيعة أسواق المال والمؤشرات الاقتصادية التي تعكس النمو والثروة.

الحوكمة: تقيس نتائج الاستثمارات الأساسية للدولة والبنية التحتية وأداء السوق وهيكل التوظيف وتوفير إطار لتوليد ثروة مستدامة للأجيال.

المصدر : مركز الأبحاث والاستشارات SolAbility

Source: SolAbility (Intelligence think-tank and Consultancy)

SOLABILITY
Sustainable Intelligence

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

3-4-1 المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة (2)

الإمارات تصدرت عربيا في مؤشر التنافسية المستدامة بترتيب أفضل من المتوسط العالمي خلال عام 2022

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشرالتنافسية المستدامة

The Global Ranking of Arab Countries in the Sustainable Competitiveness Index

Arab Ranking 2022	Country	(6) الحوكمة Governance	(5) الاستدامة الاقتصادية Economic Sustainability	(4) رأس المال الفكري Intellectual Capital	(3) رأس المال الاجتماعي Social Capital	(2) كفاءة الموارد وكثافتها Resource Intensity	(1) رأس المال الطبيعي Natural Capital	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	UAE	49	108	53	9	172	171	▲19	**77**	96	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	78	151	45	63	178	98	▲12	**102**	114	السعودية	2
3	Morocco	77	110	68	153	114	147	▼(6)	**109**	103	المغرب	3
4	Qatar	86	171	91	45	162	166	▲24	**122**	146	قطر	4
5	Oman	109	141	65	67	179	119	▼(12)	**129**	117	سلطنة عمان	5
6	Tunisia	105	150	61	85	144	176	▼(2)	**130**	128	تونس	6
7	Jordan	106	79	150	94	76	175	▲ 1	**131**	132	الأردن	7
8	Palestine	114	80	63	101	146	179	▲27	**136**	163	فلسطين	8
9	Egypt	108	102	83	163	158	155	▼(10)	**141**	131	مصر	9
10	Algeria	153	170	70	84	163	142	▼(3)	**147**	144	الجزائر	10
11	Djibouti	160	78	152	164	13	149	▲14	**150**	164	جيبوتي	11
12	Kuwait	100	180	88	62	168	168	▼(15)	**154**	139	الكويت	12
13	Bahrain	131	166	100	104	160	174	▲ 2	**164**	166	البحرين	13
14	Mauritania	120	132	171	151	122	144	▼(8)	**168**	160	موريتانيا	14
15	Lebanon	164	138	109	79	151	178	▲ 4	**171**	175	لبنان	15
16	Yemen	179	178	107	171	10	169	▼(1)	**174**	173	اليمن	16
17	Syria	172	168	124	143	155	148	0	**176**	176	سوريا	17
18	Sudan	162	179	156	162	133	105	▼(5)	**177**	172	السودان	18
19	Iraq	163	140	125	140	177	161	.....	**178**	.....	العراق	19
Arab Average		123	138	99	107	136	154	0	**144**	144	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		180	180	180	180	180	180		180	180	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source: SolAbility (Intelligence think-tank and Consultancy)

المصدر : مركز الأبحاث والاستشارات SolAbility

4-4-1 أداء الخدمات اللوجستية (1)

	متوسط	الإمارات	الدول العربية
	ترتيب الدول العربية في مؤشر الخدمات اللوجستية خلال عام 2023 مازال دون المتوسط العالمي	تصدرت عربيا في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية كنتيجة لقوة وأداء قطاع خدماتها اللوجستية خلال فترة جائحة كوفيد	حققت أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري الشحن الدولي والالتزام بالوقت خلال عام 2023

وفقا لأحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي في أبريل 2023 عن ترتيب 16 دولة عربية في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، والذي صدر بعد 3 سنوات من الاضطرابات غير المسبوقة في سلسلة التوريد أثناء جائحة كوفيد – 19، استقر المتوسط العام لترتيب الدول العربية عند المرتبة 83 أي دون المتوسط العالمي خلال عام 2023.

- حازت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر، بينما حلت باقي الدول في مستوى أقل من هذا المتوسط بين المركزين 79 عالميا لجيبوتي و138 عالميا ليبيا.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربيا والسابعة عالميا في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023 (مقارنة مع المركز 11 عالميا عام 2018)، وذلك كنتيجة لقوة أداء قطاع خدماتها اللوجستية خلال فترة جائحة كوفيد، ففي الوقت الذي عانت فيه غالبية الدول من اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد الناجم عن حالات إغلاق الحدود وتوقف مظاهر حركة البضائع لاحتواء الجائحة، تمتعت الإمارات بحرية واستمرارية تدفق السلع والخدمات إليها.
- حلت كل من قطر والبحرين المرتبة الثانية عربيا (34 عالميا) في المؤشر، ثم السعودية (38 عالميا)، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (43 عالميا)، تلتها الكويت ثم مصر في المراتب 51 و 57 عالميا على التوالي خلال عام 2023.
- على صعيد أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية خلال عام 2023، حققت أفضل أداء لها في المتوسط في مؤشري الشحن الدولي والالتزام بالوقت.
- ثاني أفضل أداء للدول العربية جاء في مؤشر متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، بينما حل متأخراً في مؤشر الكفاءة اللوجستية.

يعد مؤشر **الأداء اللوجيستي أو أداء الخدمات اللوجستية** الذي يصدره البنك الدولي كل عامين منذ عام 2007، معياراً لقدرة الدولة على الاندماج في التجارة والأسواق العالمية أو بمعنى آخر معياراً لقدرة الدولة على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وعلى نحو منتظم، ويقيس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي يُغطِّي 139 بلداً مدى سهولة إقامة روابط منتظمة عبر سلاسل الإمداد، والعوامل الهيكلية التي تجعل ذلك ممكناً مثل جودة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية المتصلة بمجالي التجارة والنقل، وعمليات مراقبة الحدود، باستخدام استبيان يجريه البنك الدولي بمشاركة 1000 وكيل شحن دولي.

ويقيّم المجيبون ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى: أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المجيبين، والاختيار العشوائي، وللدول غير الساحلية والدول المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية.

يستخدم مؤشر أداء الخدمات اللوجستية كأداة في تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الدول ومدى قدرتها على أداء الخدمات اللوجستية بكفاءة وفقاً لمتطلبات الإنتاج والتوزيع الدولي استناداً إلى ستة معايير تضم أهم متطلبات البيئة اللوجستية هي :أساس كفاءة عمليات التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المرتبطة بمجالي التجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجيستية، والقدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، ومعدلات وصول الشحنات إلي أصحاب الشحنات في الوقت المحدد لها.

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

Source : World Bank database

THE WORLD BANK IBRD · IDA | Data

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

4-4-1 أداء الخدمات اللوجستية (2)

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي ومصر أفضل من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشرأداء الخدمات اللوجيستية لعام 2023 The Global Ranking of Arab Countries in the Logistic Performance Index 2023										
Arab Ranking	Country	(6) الالتزام بالوقت Timeliness	(5) التتبع والتعقب Tracking & tracing	(4) الكفاءة اللوجستية Logistics competence	(3) الشحن الدولي International shipments	(2) البنية التحتية Infra-structure	(1) الأداء الجمركي Customs	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	4	11	11	4	9	14	**7**	الإمارات	1
2	Qatar	46	34	14	47	19	43	**34**	قطر	2
2	Bahrain	10	41	46	47	30	31	**34**	البحرين	2
4	Saudi Arabia	35	37	46	38	30	47	**38**	السعودية	4
5	Oman	76	20	53	26	47	47	**43**	سلطنة عمان	5
6	Kuwait	101	49	65	43	30	37	**51**	الكويت	6
7	Egypt	35	72	65	43	55	59	**57**	مصر	7
8	Djibouti	35	87	76	102	108	74	**79**	جيبوتي	8
9	Algeria	116	98	126	57	125	101	**97**	الجزائر	9
10	Sudan	109	117	110	111	108	120	**115**	السودان	10
10	Iraq	87	105	126	102	118	120	**115**	العراق	10
12	Syria	124	117	126	121	118	110	**123**	سوريا	12
12	Mauritania	101	98	103	128	130	120	**123**	موريتانيا	12
14	Yemen	101	117	92	139	132	137	**132**	اليمن	14
15	Somalia	133	136	139	111	132	139	**137**	الصومال	15
16	Libya	137	136	138	135	138	133	**138**	ليبيا	16
Arab Average		78	80	84	78	83	83	83	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		139	139	139	139	139	139	139	**عدد الدول بالمؤشر**	

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

Source : World Bank database

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-5 مؤشر الطاقة العالمي (1)

متوسط

ترتيب الدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي شهد تحسناً خلال عام 2022 بمقدار 5 مراكز مدعوما بتحسن ترتيب جميع الدول باستثناء قطر

5 دول عربية

هي الإمارات والبحرين والسعودية والكويت وسلطنة عمان تخطت متوسط الترتيب العالمي والعربي في المؤشر خلال عامي 2021 و2022

وفقا لبيانات مجلس الطاقة العالمي بشأن الترتيب العالمي لـ 126 دولة شملهم مؤشر Trilemma Index للطاقة خلال عام 2022 (من بينهم 14 دولة عربية)، والتي توزعت على 91 مركزاً خلال عام 2022، شهد متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر تحسنا ملحوظاً بمقدار 5 مراكز بين عامي 2021 و 2022 مدعوما بتحسن ترتيب جميع الدول العربية المشمولة بالمؤشر، باستثناء قطر التي تراجعت 20 مركزاً من المركز الـ 31 عالميا إلى الـ 51 عالميا خلال عام 2022.

- تخطت 5 دول عربية متوسط الترتيب العالمي والعربي في المؤشر خلال عامي 2021 و2022 وهي الإمارات والبحرين والسعودية والكويت وسلطنة عمان. بينما حلت باقي الدول العربية في مستوى ترتيب أقل من المتوسطين العربي والعالمي للمؤشر بين المركز الـ 49 عالميا للجزائر و الـ 76 عالميا لموريتانيا.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا (26 عالميا)، ثم البحرين في المرتبة الثانية عربيا (32 عالميا)، تلتها السعودية في المرتبة الثالثة عربيا (33 عالميا)، بينما جاءت الكويت رابعا (34 عالميا) تلتها سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربيا (41 عالميا).
- حققت الكويت قفزة كبيرة في ترتيبها في مؤشر الطاقة العالمي لعام 2022، وذلك بمقدار 11 مركزاً لتحتل المرتبة الـ 34 عالميا والرابعة عربيا عام 2022، تلاها كل من البحرين وموريتانيا حيث قفزت كل منها بمقدار 10 مراكز، ثم الأردن بمقدار 9 مراكز.
- على صعيد المؤشرات الفرعية، واصلت الدول العربية تحقيق أفضل
- متوسط ترتيب لها في مؤشر المساواة في الطاقة (تخطت المتوسط العالمي)، حيث حلت 5 دول عربية في المراكز الخمسة الأولى عالميا في هذا المؤشر تصدرتهم قطر الثانية عالميا ثم الإمارات والكويت في المركز الثالث عالميا، تلتهم سلطنة عمان في المركز الرابع عالميا ثم البحرين في المركز الخامس عالميا.

- حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها خلال عامي 2021 و2022 في مؤشر أمن الطاقة، في مقابل تدني متوسط ترتيبها في مؤشر الاستدامة البيئية خلال هذين العامين.
- واصلت قطر تصدرها المرتبة الأولى عربيا (الثانية عالميا) في مؤشر المساواة في الطاقة بين عامي 2021 و2022، كما واصلت الأردن تصدرها المقدمة في مؤشر الاستدامة البيئية وحلت في المركز 60 عالميا. بينما حلت البحرين في المرتبة الأولى عربيا في مؤشر أمن الطاقة (المرتبة 44 عالميا) خلال عام 2022.
- كان من اللافت تراجع قطر من المرتبة الأولى عربيا في مؤشر Trilemma Index للطاقة إلى المرتبة التاسعة خلال عام 2022، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تراجع ترتيبها في مؤشر أمن الطاقة من المرتبة 13 عالميا عام 2021 إلى 52 عالميا عام 2022، وكذلك تراجع ترتيبها في مؤشر الاستدامة البيئية من المرتبة 96 إلى 108 عالميا بين هذين العامين.

كان من اللافت أيضا ظهور لبنان في مرتبة متقدمة في مؤشر المساواة في الطاقة خلال عامي 2021 و2022 وذلك رغم ما تمر به من أزمات اقتصادية.

المصدر : المجلس العالمي للطاقة

Source :World Energy Council

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

5-4-1 مؤشر الطاقة العالمي (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2022

The Global Ranking of Arab Countries in the World Energy Trilemma Index and its Sub-components 2022

Arab Ranking	Country	(3) الاستدامه البيئية Enviromental sustainabilit	(2) المساواة في الطاقة Energy equity	(1) أمن الطاقة Energy security	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	91	3	57	▲ 7	26	33	الإمارات	1
2	Bahrain	99	5	44	▲ 10	32	42	البحرين	2
3	Saudi Arabia	97	10	49	▲ 8	33	41	السعودية	3
4	Kuwait	104	3	49	▲ 11	34	45	الكويت	4
5	Oman	109	4	69	▲ 7	41	48	سلطنة عمان	5
6	Algeria	89	41	57	▲ 7	49	56	الجزائر	6
7	Tunisia	74	51	62	▲ 8	50	58	تونس	7
8	Egypt	95	44	46	▲ 3	51	54	مصر	8
9	Qatar	108	2	52	▼ (20)	51	31	قطر	9
10	Morocco	72	62	75	▲ 7	54	61	المغرب	10
11	Jordan	60	62	96	▲ 9	57	66	الأردن	11
12	Lebanon	77	32	106	▲ 6	59	65	لبنان	12
13	Iraq	106	45	100	▲ 2	67	69	العراق	13
14	Mauritania	98	93	73	▲ 10	76	86	موريتانيا	14
Arab Average		**91**	**33**	**67**	▲ 5	**49**	**54**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**126**	**126**	**126**		**126**	**127**	**عدد الدول بالمؤشر**	

المؤشر العالمي للطاقة Trilemma: يصدر عن مجلس الطاقة العالمي ويعمل على ترتيب ما يزيد على 120 دولة حول العالم وفقا لقدرتها على توفير الطاقة المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد:

- **أمن الطاقة:** يقيس قدرة الدولة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الطاقة بشكل موثوق، وتحمل الصدمات مع الحد الأدنى من انقطاع الإمدادات. كما يغطي فعالية إدارة مصادر الطاقة المحلية والخارجية، بجانب موثوقية ومرونة البنية التحتية للطاقة.
- **المساواة في الطاقة:** يقيم قدرة الدولة على توفير الطاقة وفقا للتكلفة المعتدلة أي إمكانية الوصول اليها والقدرة على تحمل تكلفتها بما في ذلك الكهرباء والغاز والوقود للاستخدام المحلى والتجاري .
- **الاستدامة البيئية** : تمثل الاستدامة البيئية لأنظمة الطاقة انتقالاً لنظام الطاقة نحو تخفيف وتجنب الضرر البيئي وتأثيرات تغير المناخ. ويركز على الإنتاجية وكفاءة التوليد والنقل والتوزيع وإزالة الكربون وجودة الهواء.

يتم تحديد الدرجة الإجمالية للدولة من خلال المتوسط المرجح لدرجات الأبعاد على مقياس من A (الأفضل) إلى D (الأسوأ).

المصدر : المجلس العالمي للطاقة

Source :World Energy Council

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

6-4-1 مؤشر التنمية المستدامة (1)

استناداً الى الترتيب العالمي لعدد 163 دولة حول العالم في المؤشر العام لأهداف التنمية المستدامة الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يرصد التقدم المحرز للدول في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حلت 19 دولة عربية ما بين المركز الـ 64 عالميا للجزائر والـ 160 للصومال خلال عام 2022، وفيما يلي تفصيلا لهذا الترتيب:

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر العام للتنمية المستدامة تراجعاً خلال عام 2022، بمقدار 4 مراكز، وانتقل من متوسط 103 عام 2021 الى متوسط 107 عام 2022، واستمراره دون متوسط الترتيب العالمي خلال عامي 2021 و 2022.
- تخطت 12 دولة عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام2022، في حين تخطت 4 دول فقط هي الجزائر وتونس والأردن وسلطنة عمان متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- شهد ترتيب 5 دول عربية في المؤشر تحسناً خلال عام 2022، تصدرتهم الكويت والتي قفز ترتيبها بمقدار 12 مركزاً، تلاها كل من الجزائر والسعودية والصومال (مركزين لكل منها)، ثم موريتانيا مركزاً واحداً.
- استقر ترتيب قطر عند المركز 94 عالميا بين عامي 2021 و2022، بينما تراجع ترتيب 13 دولة عربية في المؤشر في مقدمتها جيبوتي (تراجعت 17 مركزا)، ثم المغرب (15 مركزا)، تلتها الإمارات (14 مركزاً).
- حلت الجزائر في المرتبة الأولى عربيا (64 عالميا)، تلتها تونس في المرتبة الثانية عربيا (69 عالميا)، ثم الأردن في المرتبة الثالثة عربيا (80 عالميا)، تلتها سلطنة عمان في المرتبة الرابعة عربيا (81 عالميا)، ثم جاءت المغرب في المرتبة الخامسة عربيا (84 عالميا).
- حلت كل من الإمارات ومصر وقطر والسعودية ولبنان والكويت والبحرين في ترتيب أفضل من المتوسط العربي في المؤشر خلال عام 2022.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2022

The Global Ranking of Arab Countries in the SDGs Index for 2022

Arab Ranking 2022	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	Algeria	▲ 2	64	66	الجزائر	1
2	Tunisia	▼ (9)	69	60	تونس	2
3	Jordan	▼ (8)	80	72	الأردن	3
4	Oman	▼ (8)	81	73	سلطنة عمان	4
5	Morocco	▼ (15)	84	69	المغرب	5
6	UAE	▼ (14)	85	71	الإمارات	6
7	Egypt	▼ (5)	87	82	مصر	7
8	Qatar	▬ 0	94	94	قطر	8
9	Saudi Arabia	▲ 2	96	98	السعودية	9
10	Lebanon	▼ (4)	97	93	لبنان	10
11	Kuwait	▲ 12	101	113	الكويت	11
12	Bahrain	▼ (2)	102	100	البحرين	12
13	Iraq	▼ (10)	115	105	العراق	13
14	Syria	▼ (2)	129	127	سوريا	14
15	Mauritania	▲ 1	132	133	موريتانيا	15
16	Yemen	▼ (5)	150	145	اليمن	16
17	Djibouti	▼ (17)	155	138	جيبوتي	17
18	Sudan	▼ (2)	159	157	السودان	18
19	Somalia	▲ 2	160	162	الصومال	19
Arab Average		▼ (4)	107	103	المتوسط العربي	
Number of countries with available data			163	165	عدد الدول المتوفر لها بيانات بالمؤشر	

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، من خلال خطة يجري تنفيذها حتى عام 2030، وتتضمن 231 مؤشراً تتوزع على 169 غاية و17 هدفا، ويقيس الترتيب العالمي في المؤشر العام الأداء العام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة يتم تصنيف الدول وفقا لدرجاتها الإجمالية. تقيس النتيجة الإجمالية التقدم الإجمالي للدولة نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يمكن تفسير النتيجة كنسبة مئوية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير الدرجة 100 إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة قد تحققت، وهي : الهدف الأول : القضاء على الفقر، الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع، الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه، الهدف الرابع: التعليم الجيد، الخامس: المساواة بين الجنسين، الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام، الهدف الثالث عشر: العمل المناخي الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء، الهدف الخامس عشر: الحياة في البر، الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، الهدف السابع عشر: الشراكات.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

6-4-1 مؤشر التنمية المستدامة (2)

تراجع طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر العام للتنمية المستدامة خلال عام 2022

ترتيب الجزائر وتونس والأردن وسلطنة عمان في المؤشر جاء أفضل من متوسط الترتيب العالمي

- على صعيد تطور أداء الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، واجهت غالبية الدول العربية تحديات كبيرة وواضحة في تحقيق الأهداف الثاني والثامن والرابع عشر والخامس عشر.
- الهدف الأول: المعني بالقضاء على الفقر، هو أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تفتقر إلى وجود بيانات كافية في معظم الدول العربية.
- الهدف الثالث عشر: المعني بالعمل المناخي هو أكثر أهداف التنمية المستدامة تحققا في الدول العربية.
- الهدف الثاني عشر: المعني بالإنتاج والاستهلاك المستدام، هو أكثر الأهداف التي تسير فيه الدول العربية على المسار الصحيح.
- الهدف الخامس: المعني بالمساواة بين الجنسين هو أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تعاني ركوداً في المنطقة العربية.

أداء الدول العربية في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خلال عام 2022

The performance of Arab countries in the seventeen sustainable development goals during the year 2022

Arab Ranking 2022	Country	الهدف الأول SDG1	الهدف الثاني SDG2	الهدف الثالث SDG3	الهدف الرابع SDG4	الهدف الخامس SDG5	الهدف السادس SDG6	الهدف السابع SDG7	الهدف الثامن SDG8	الهدف التاسع SDG9	الهدف العاشر SDG10	الهدف الحادي عشر SDG11	الهدف الثاني عشر SDG12	الهدف الثالث عشر SDG13	الهدف الرابع عشر SDG14	الهدف الخامس عشر SDG15	الهدف السادس عشر SDG16	الهدف السابع عشر SDG17	الدولة	الترتيب العربي في المؤشر 2022
1	Algeria	↗	↗	→	↑	→	→	↗	→	↗		↓	↑	↗	→	↗	↗	↑	الجزائر	1
2	Tunisia	↗	→	↗	↑	→	↑	↗	→	↗		→	↑	↑	→	↗	↗	↗	تونس	2
3	Jordan	↑	→	↗	→	→	↑	↗	↗	↑		→	↑	↑	↗	→	↗	→	الأردن	3
4	Oman		→	↗	↑	→	↗	↗	↑	↗		↗	↑	↗	→	→	↗	↗	سلطنة عمان	4
5	Morocco	↗	↗	↗	↗	→	↑	↗	→	↗		→	↑	↑	→	→	↗	→	المغرب	5
6	UAE	↑	→	→	↑	→	↑	↗	↗	↑		↗	→	↗	→	→	↗	→	الإمارات	6
7	Egypt	→	↗	↗	↗	↗	↑	→	↗	↗	↑	↗	↑	↑	→	↗	↗	↓	مصر	7
8	Qatar		↗	↗	↑	→	↑	↗	↑	↗		→	↑	↓	↗	↓	↗		قطر	8
9	Saudi Arabia		↗	↗	↗	↗	↑	↗	↗	↑		↗	↗	↗	→	→	→	↗	السعودية	9
10	Lebanon	↑	→	→	→	→	↗	↗	→	↗		↓	↑	↗	→	↗	→	↑	لبنان	10
11	Kuwait		→	↗	↗	→	↑	↗	↑	↗		→	→	↗	→	→	→	↑	الكويت	11
12	Bahrain		→	↗	↗	→	↑	↗	↑	↗		↓	↗	→	→	↓	→		البحرين	12
13	Iraq	↓	↗	↗		→	↑	↗	↗	↗		→	↑	↗	→	→	→	→	العراق	13
14	Syria		→	↗		↓	→	→	→	→		→	↑	↑	↓	→	→	↗	سوريا	14
15	Mauritania	↗	→	→	↗	→	→	→	→	↗		→	→	↑	→	↗	→	↗	موريتانيا	15
16	Yemen		→	→		→	→	→	↗	→		→	↑	↑	↗	↓	→	↓	اليمن	16
17	Djibouti	↗	→	→	→	↗	→	→	→	↗		→	↑	↗	→	↓	→	→	جيبوتي	17
18	Sudan	↓	→	→	↓	→	→	→	→	↗		→	↗	↑	↗	↗	↗	→	السودان	18
19	Somalia	↓	→	→		→	→	→	→	→		→	↑	↑	→	↓	→	↗	الصومال	19
20	Libya		↓	→		→	→	↓	↗	↓		↓	↑	→	→	↗	→	↓	ليبيا	20

Green	Goal Achievement/تحقق الهدف
Yellow	Challenges remain/مازالت هناك تحديات
Orange	Significant challenges/هناك تحديات واضحة
Red	Major challenges/تحديات كبيرة
Grey	Insufficient data/لاتوجد بيانات كافية

↑	On track or maintaining achievement/على المسار الصحيح أو الحفاظ على الإنجاز
↗	Moderately Increasing/زيادة معتدلة
→	Stagnating/ركود
↓	Decreasing/تراجع

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Source :United Nations Development Programme

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-7 مؤشر الابتكار العالمي (1)

من بين 132 دولة شملها مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، شهد متوسط ترتيب الدول العربية الأربعة عشرة التي يغطيها المؤشر تراجعاً طفيفا بمقدار مركزين من متوسط ترتيب 81 عام 2021 إلى 83 عام 2022، وظل دون متوسط الترتيب العالمي، فيما يلي التفصيل:

تراجع طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2022

الدول العربية حققت أفضل ترتيب في مؤشر رأس المال البشري ثم مؤشر المؤسسات

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

- تخطت 9 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2022، في حين تخطت ثلاث دول فقط هي: الإمارات والسعودية وقطر متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- شهدت 10 دول عربية تحسناً في ترتيبها خلال عام 2022، تصدرتهم قطر حيث قفزت 16 مركزاً ، ثم السعودية (15 مركزا)، تلاها كل من الكويت والمغرب (10 مراكز لكل منها)، ثم البحرين 6 مراكز، تلتها مصر والجزائر (5 مراكز)، ثم الأردن واليمن (3 مراكز)، بينما تحسن ترتيب الإمارات بمقدار مركزين.
- تراجع ترتيب دولتين فقط في المؤشر خلال عام 2022، هما سلطنة عمان التي تراجعت 3 مراكز إلى المركز 79 عالميا، وتونس تراجعت مركزين إلى المركز 73 عالميا.
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربيا (31 عالميا)، ثم السعودية في المرتبة الثانية عربيا (51 عالميا)، ثم قطر ثالثا (52 عالميا)، تلتها الكويت في المرتبة الرابعة عربيا (62 عالميا) وجاءت المغرب في المرتبة الخامسة عربيا (67 عالميا).
- تجدر الإشارة إلى انه تم إضافة كل من موريتانيا والعراق ضمن الدول الـ 132 التي يغطيها مؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2022، بينما لم تدخل لبنان ضمن نطاق تلك الدول رغم تصنيفها في المؤشر لعام 2021.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- واصلت الدول العربية تحقيقها أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال البشري والبحث، خلال عام 2022، تلاه مؤشر المؤسسات، وحل مؤشر البنية التحتية ثالثا، ثم مؤشر تطوير السوق رابعاً.
- حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر تطوير الأعمال في مرتبة متأخرة نسبياً مقارنة ببقية المؤشرات الفرعية، وحظيت دولتان فقط هما: الإمارات والسعودية بترتيب أفضل من المتوسط العالمي هذا في المؤشر.
- تصدرت الإمارات المقدمة عربياً في 4 مؤشرات فرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2022 ، وحققت أفضل ترتيب عالمي في مؤشر المؤسسات (6 عالميا)، ثم البنية التحتية (7 عالميا)، ثم رأس المال البشري (17 عالميا)، وأخيرا مؤشر تطوير الأعمال (26 عالميا).
- تصدرت السعودية المقدمة عربياً في مؤشر تطوير السوق (22 عالميا)، كما حلت المغرب في المقدمة في مؤشر المخرجات الإبداعية (44 عالميا)، بينما حلت تونس في المقدمة في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا (53 عالميا).

يقدّم مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) WIPO مقاييس مفصّلة عن الأداء الابتكاري في 132 دولة تمثل 94% من سكان العالم و 99% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية. ويعتمد المؤشر الرئيسي على مؤشرين فرعيين:

- **المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار:** يتكون من خمس ركائز للاقتصاد الوطني تعزز الأنشطة الابتكارية. وهي:
  1- البيئة المؤسسية وتشمل البيئة السياسية والقانونية وبيئة الأعمال.
  2- رأس المال البشري والبحث وتشمل التعليم والإنفاق على البحث والتطوير.
  3- البنية الأساسية وتشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  4- وضع السوق وتشمل التمويل والاستثمار والتجارة.
  5- بيئة الأعمال وتشمل المعرفة والابتكار.
- **المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار:** يقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التي تتضمن ركيزتين: المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الابداعية، ويتمتع مؤشر المخرجات بنفس وزن مؤشر المدخلات في حساب المؤشر العام.

وتتكون الركائز من مؤشرات فردية، بإجمالي 81 مؤشراً تغطي العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية ومجالات التعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال.

المصدر : المنظمة العالمية للملكية الفكرية

Source :World Intellectual Property Organization (WIPO)

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

7-4-1 مؤشر الابتكار العالمي (2)

10 دول عربية تحسن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي بقيادة قطر في مقابل تراجع ترتيب تونس وسلطنة عمان

الإمارات تصدرت المقدمة عربياً في 4 مؤشرات فرعية لمؤشر الابتكار، مقابل تصدر السعودية وتونس والمغرب في 3 مؤشرات أخرى

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2022

The Global Ranking of Arab Countries in the Global Innovation Index and its Sub-Components for 2022

Arab Rank	Country	(7) المخرجات الإبداعية Creative outputs	(6) مخرجات المعرفة والتكنولوجيا Knowledge and technology outputs	(5) تطوير الاعمال Business sophisti-cation	(4) تطوير السوق Market sophisti-cation	(3) البنية التحتية Infra-structure	(2) رأس المال البشري والبحث Human capital and research	(1) المؤسسات Institutions	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	45	59	26	23	7	17	6	▲ 2	31	33	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	66	65	53	22	53	30	50	▲ 15	51	66	السعودية	2
3	Qatar	59	69	73	47	29	56	25	▲ 16	52	68	قطر	3
4	Kuwait	60	68	101	73	36	55	86	▲ 10	62	72	الكويت	4
5	Morocco	44	64	94	74	89	83	85	▲ 10	67	77	المغرب	5
6	Bahrain	98	73	93	75	32	78	27	▲ 6	72	78	البحرين	6
7	Tunisia	61	53	116	98	85	45	92	▼ (2)	73	71	تونس	7
8	Jordan	78	76	75	52	100	76	45	▲ 3	78	81	الأردن	8
9	Oman	80	94	97	71	56	40	57	▼ (3)	79	76	سلطنة عمان	9
10	Egypt	84	79	103	86	93	97	111	▲ 5	89	94	مصر	10
11	Algeria	109	118	120	125	102	82	99	▲ 5	115	120	الجزائر	11
12	Yemen	95	124	127	87	120	124	132	▲ 3	128	131	اليمن	12
13	Mauritania	130	132	111	129	127	112	83	....	129	....	موريتانيا	13
14	Iraq	129	125	132	128	124	93	127	....	131	....	العراق	14
Arab Average		**81**	**86**	**94**	**78**	**75**	**71**	**73**	▼ (2)	**83**	**81**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**132**	**132**	**132**	**132**	**132**	**132**	**132**		**132**	**132**	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source :World Intellectual Property Organization (WIPO)

المصدر : المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

8-4-1 مؤشر المعرفة العالمي (1)

وفقا لنتائج مسح المعرفة العالمي والذي تضمن 132 دولة حول العالم خلال عام 2022، شهد متوسط ترتيب 12 دولة عربية استقراراً عند المركز الـ 70 خلال عامي 2021 و2022. وفيما يلي التفاصيل:

استقرار متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي عند المركز 70 خلال عام 2022

الترتيب العالمي في المؤشر العام :

- تخطت دول مجلس التعاون الخليجي فقط متوسط الترتيبين العالمي والعربي في مؤشر المعرفة العالمي لعامي 2021 و2022.
- تحسن الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية في المؤشر تصدرتهم موريتانيا، حيث تقدمت 24 مركزاً إلى المركز 123 خلال عام 2022، تلتها المغرب (تقدمت 16 مركزا)، ثم فلسطين (13 مركزا)، تلتها الأردن (7 مراكز) ثم قطر والكويت وتونس (مركزا واحدا).
- تراجع ترتيب 4 دول عربية في المؤشر خلال عام 2022، تصدرتهم مصر (بتراجع ترتيبها (42 مركزا)، تلتها الإمارات (14 مركزا)، ثم السعودية (3 مراكز)، ثم سلطنة عمان (مركزين).
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تصدرها الترتيب العربي في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2022، بقيادة الإمارات التي حلت في المرتبة 25 عالميا، ثم قطر (37 عالميا)، تلتها السعودية (43 عالميا)، وجاءت الكويت رابعاً (47 عالميا)، ثم سلطنة عمان خامساً (54 عالميا)، وحلت البحرين سادسا (55 عالميا).
- تجدر الإشارة إلى أن مؤشر المعرفة العالمي غطى 12 دولة عربية فقط خلال عام 2022، مقارنة مع 17 دولة عام 2021، حيث لم تتوافر بيانات لكل من لبنان والجزائر والعراق والسودان واليمن.

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- متوسط ترتيب الدول العربية في 4 مؤشرات فرعية تخطى نظيره العالمي، وتضمنت مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم ما قبل الجامعي، والاقتصاد.
- على صعيد المؤشرات الفرعية، حققت الدول العربية أفضل ترتيب لها في مؤشري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم التقني والتدريب المهني، تلاهما مؤشرا التعليم ما قبل الجامعي، والاقتصاد.
- حل ترتيب الدول العربية في مؤشر التعليم العالي في مرتبة متأخرة مقارنة بوضعها في باقي المؤشرات الفرعية الأخرى، وحظيت دولتان فقط هما : الإمارات وقطر على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في 5 مؤشرات فرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2022، وحلت الأولى عالميا وعربيا في مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني، وحققت ثاني أفضل ترتيب لها في مؤشر الاقتصاد (11 عالميا) ، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (15 عالميا)، تلاه البحث والتطوير (29 عالميا)، ثم البيئة التمكينية (46 عالميا).
- تصدرت قطر المقدمة عربياً في مؤشري التعليم قبل الجامعي (19 عالميا) والتعليم العالي (24 عالميا) خلال عام 2022.

- يصدر مؤشر المعرفة العالمي (GKI) سنويا منذ عام 2017، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وذلك بهدف التأكيد على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأدوات قياسها، وهو مقياس موجز لتتبع أداء حافة المعرفة للبلدان على مستوى سبعة مجالات ؛ وهي التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث، والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد والبيئة التمكينية العامة.
- يغطي المؤشر 138 دولة و 199 مؤشرا ويوفر أداة منهجية يسترشد بها صانعو السياسات والباحثين والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية. وتوفر نتائج الدول نظرة على أداء كل دولة من حيث البنية التحتية المعرفية.
- نظرًا للاختلافات في معاني المعرفة واستخداماتها، يهدف المؤشر إلى تقديم فهم منهجي للمعرفة من خلال تقسيم المفهوم إلى مكوناته الأساسية ، وبالتالي التعرف على طبيعة الأبعاد المتعددة لأنظمة المعرفة في جميع السياقات والتطبيقات المتعلقة بالبنى الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء مؤشر المعرفة العالمي يستخدم نهجًا تشاركيًا ويهدف إلى قياس مفهوم المعرفة متعدد الأوجه والذي غالبًا ما يكون مرتبطًا بمفاهيم مثل "اقتصاد المعرفة" أو "مجتمع المعرفة". كما أنه يقتصر أحيانًا على فهم ضيق يحد من التركيز على التعليم أو التكنولوجيا.

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

Source: UNDP & Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM KNOWLEDGE FOUNDATION

UNDP

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022

رابعاً :مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

8-4-1 مؤشر المعرفة العالمي (2)

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تخطيها لمتوسط الترتيب العالمي في المؤشر خلال عامي 2021 و2022

حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم التقني والتدريب المهني

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2022

The Global Ranking of Arab Countries in the Global Knowledge Index and its Sub-components for 2022

Arab Ranking	Country	(7) البيئة التمكينية Enabling Environ-ment	(6) الاقتصاد Economy	(5) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Informa-tion and Communi-cations Technology	(4) البحث و التطوير والابتكار Research, Develop-ment and Innovation	(3) التعليم العالي Higher Education	(2) التعليم والتدريب التقني والمهني Technical and Vocational Education	(1) التعليم ما قبل الجامعي -Pre University Education	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	46	11	15	29	44	1	30	▼(14)	25	11	الإمارات	1
2	Qatar	47	19	50	51	24	53	19	▲ 1	37	38	قطر	2
3	Saudi Arabia	72	45	18	40	72	80	48	▼ (3)	43	40	السعودية	3
4	Kuwait	77	32	28	85	68	9	81	▲ 1	47	48	الكويت	4
5	Oman	96	60	46	79	92	3	35	▼ (2)	54	52	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	82	42	31	102	83	26	69	▬ 0	55	55	البحرين	6
7	Tunisia	71	88	80	89	93	68	50	▲ 1	82	83	تونس	7
8	Morocco	85	77	70	84	105	78	86	▲ 16	85	101	المغرب	8
9	Palestine	104	96	104	61	106	94	41	▲ 13	93	106	فلسطين	9
10	Egypt	112	89	85	99	95	81	79	▼(42)	95	53	مصر	10
11	Jordan	83	74	81	88	118	99	97	▲ 7	96	103	الأردن	11
12	Mauritania	129	124	111	80	131	122	123	▲ 24	123	147	موريتانيا	12
Arab Average		**84**	**63**	**60**	**74**	**86**	**60**	**63**	▬ 0	**70**	**70**	**المتوسط العربي**	
Number of Countries		**132**	**132**	**132**	**132**	**132**	**132**	**132**		**132**	**154**	**عدد الدول بالمؤشر**	

Source: UNDP & Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2022، وذلك استناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العـــــالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية: أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة، وعدد المشاريع المنفذة، والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع، وعدد الوظائف الجديدة التي استحدثتها تلك المشاريع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والمدن والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشاريع خلال العام 2022.

محتويات الجزء الثاني

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2022	50
تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2022	51
أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2022	52
أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لعام 2022	53
أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2022	54
أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2022	55
أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2022	56
أهم المدن العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2022	58
أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع في الدول العربية لعام 2022	59
اهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022	61

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2022

ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 74% الى 1617 مشروعا بتكلفة تجاوزت 200 مليار دولار عام 2022

استناداً إلى قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية اتجاها عاما للتذبذب خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2022، وشهد العام 2022 الذروة في عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية وعدد الشركات، بينما شهد عام 2008 الذروة من حيث عدد الوظائف المتولدة عن تلك المشاريع، بعدد 264.4 ألف وظيفة.

على صعيد التطورات خلال عام2022، شهدت جميع مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا على النحو التالي:

- ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 74% الى 1617 مشروعا عام 2022، لتمثل نحو 10% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.
- ارتفعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 358% الى 200.2 مليار دولار(تمثل نحو 17% من تكلفة المشاريع الجديدة في العالم)، تزامناً مع ارتفاع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بنسبة 163% ليصل الى 124 مليون دولار عام 2022 مقارنة مع 47 مليون دولار عام 2021.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2022 أكثر من 177 ألف وظيفة (تمثل 8% من الإجمالي العالمي) وبارتفاع قدره 135% مقارنة بعام 2021، بمتوسط بلغ 110 وظيفة للمشروع مقارنة بنحو 81 وظيفة عام 2021.

التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2003-2022
FDI Projects into Arab Countries from 2003 to 2022

السنة Year	عدد المشاريع number of projects	عدد الشركات companies	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (US$ million)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)
2003	415	356	46012.1	110.9	65793	159
2004	361	301	56652.7	156.9	58006	161
2005	545	455	75770.4	139.0	108104	198
2006	738	579	112308.2	152.2	163228	221
2007	641	555	50521.4	78.8	105143	164
2008	1172	891	167973.6	143.3	264490	226
2009	967	760	106243.7	109.9	138577	143
2010	886	711	58415.7	65.9	115246	130
2011	959	766	56798.1	59.2	98665	103
2012	902	689	44624.3	49.5	91880	102
2013	786	627	50273.0	64.0	70742	90
2014	746	601	58519.7	78.4	88582	119
2015	700	569	42404.0	60.6	79312	113
2016	669	562	89688.9	134.1	97626	146
2017	697	590	69494.4	99.7	78161	112
2018	775	647	87623.1	113.1	121939	157
2019	1007	769	58213.1	57.8	110296	110
2020	640	551	32275.4	50.4	56809	89
2021	930	773	43750.3	47.0	75489	81
2022	1617	1,418	200232.0	124	177089	110
Total	16,153	9,854	1,507,794	93	2,165,177	134

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2003-2022
Evolution of the Greenfield FDI projects in Arab countries 2003-2022

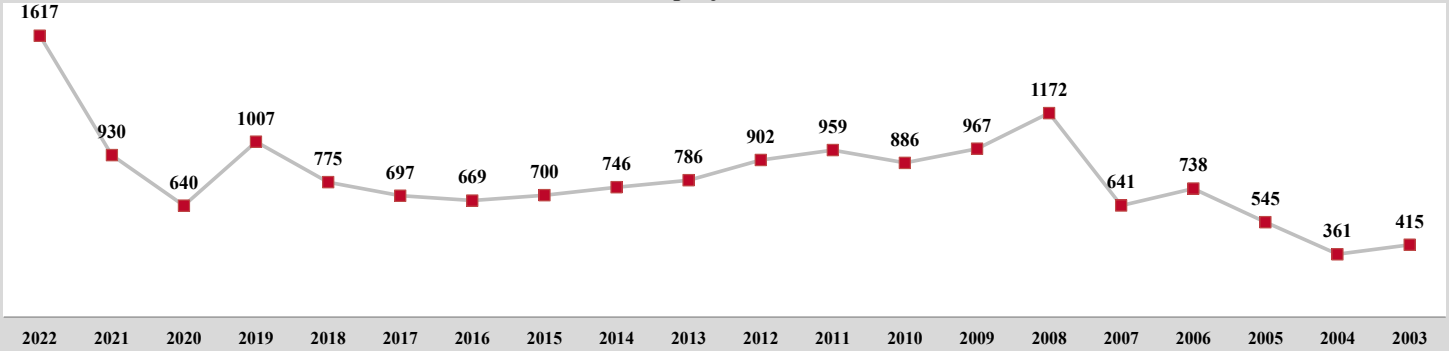

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets
Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2022

سبتمبر شهد الذروة في عدد المشاريع الجديدة وعدد الشركات المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022 بينما شهد أغسطس الذروة في تكلفة المشاريع وعدد الوظائف

- شهد شهر سبتمبر الذروة في كل من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وعدد الشركات المستثمرة، بعدد 178 مشروعا تمثل نحو 11% من الإجمالي نفذتها 169 شركة، بتكلفة استثمارية نحو 6 مليارات دولار وفرت ما يزيد على 13 ألف وظيفة.
- شهد شهر أغسطس الذروة في كل من تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وعدد عدد الوظائف الجديدة، بتكلفة بلغت 43.5 مليار دولار تمثل 22% من الاجمالي، وبما يزيد على 24 ألف وظيفة تمثل 14% من الإجمالي، كما شهد ذروة متوسط التكلفة للمشروع وبلغت 257 مليون دولار للمشروع.
- شهد شهر ديسمبر أعلى متوسط للوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2022، وبلغت 154 وظيفة للمشروع.
- سجلت جميع مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى مستوى لها خلال شهر يناير، باستثناء متوسطي التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، حيث شهدا أدنى مستوى لهما في شهر أكتوبر، بمتوسط تكلفة بلغ 13.5 مليون دولار وعدد 59 وظيفة للمشروع الواحد.

مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الأربعة الرئيسية سجلت أدنى مستوى لها في المنطِقة العربية خلال يناير 2022

ارتفاع جميع المؤشرات خلال العام 2022

عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية	الوظائف الجديدة
%74	%358	%135

التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

Monthly evolution of FDI projects into Arab Countries - 2022

Month	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	عدد الوظائف jobs created	متوسط التكاليف Capex (Avg)	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار Capex (USD m)	عدد الشركات companies	عدد المشاريع Number of projects	الشهر
January	73	6030	24.6	2044	75	83	يناير
February	89	8074	162.6	14797.4	85	91	فبراير
March	86	12830	90.9	13548.7	140	149	مارس
April	139	15170	118.7	12937	98	109	أبريل
May	119	15910	204.7	27426.4	125	134	مايو
June	135	22738	182.6	30853.1	158	169	يونيو
July	84	9633	140.8	16191	105	115	يوليو
August	144	24382	257.2	43463.4	153	169	أغسطس
September	78	13876	33.6	5984.4	169	178	سبتمبر
October	59	9365	13.5	2133.9	150	158	أكتوبر
November	144	18022	114.4	14295.4	120	125	نوفمبر
December	154	21059	120.9	16557.2	130	137	ديسمبر
Total	110	177,089	124	200,232	1,418	1,617	المجموع

التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2022

Monthly evolution of FDI projects into Arab Countries during 2022

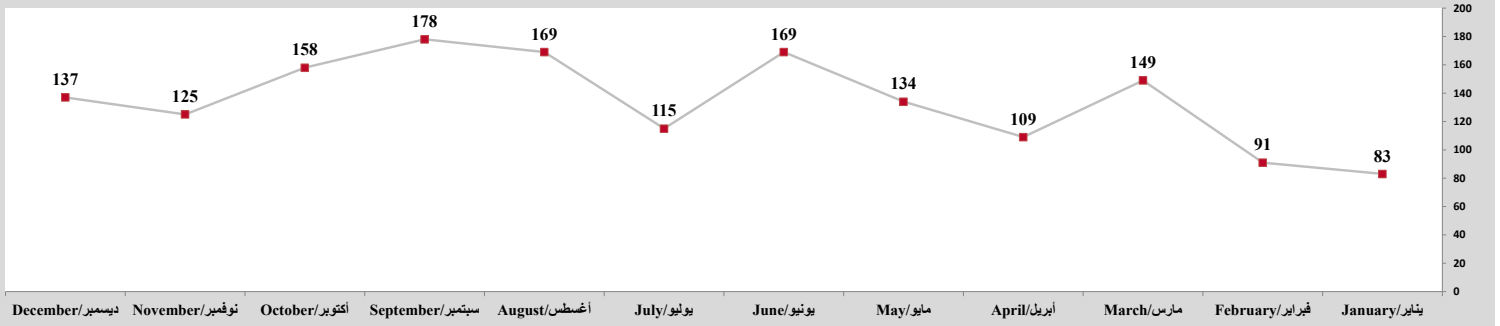

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2022

- وفقاً لأهم المناطق الجغرافية المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2022، واصلت أوروبا الغربية تصدرها المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 572 مشروعاً تمثل 35% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2022، وتم تنفيذ تلك المشاريع من خلال 507 شركات بتكلفة استثمارية تقديرية تزيد على 80 مليار دولار بحصة 40% من الإجمالي، وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 67 الف وظيفة بحصة 38% من الإجمالي.
- حلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ كثاني أهم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية من حيث العدد والتكلفة والوظائف، بعدد مشاريع بلغ 370 مشروعاً وبحصة 23% من الإجمالي بلغت تكلفتها الاستثمارية 48.8 مليار دولار بحصة 24.4% من الإجمالي، و بحصة 25% من حيث عدد الوظائف، وبحصة 24% من حيث عدد الشركات.
- حلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع والشركات المستثمرة، بعدد بلغ 295 مشروعاً تمثل 18% من الاجمالي، نفذتها 342 شركة، بتكلفة استثمارية تخطت الـ21 مليار دولار، ووفرت ما يزيد على 22 ألف وظيفة جديدة. بينما حلت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بحصص 23.7% و 17.8% من الإجمالي على التوالي، واستحوذت على 14% من عدد المشاريع.
- تصدرت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى من حيث متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع في المنطقة العربية، حيث تجاوزت 206 ملايين دولار للمشروع، في حين حلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في المقدمة من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد (140 وظيفة للمشروع).

أوربا الغربية

تواصل تصدرها كأهم إقليم مستثمر في المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع والشركات والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف

مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وفق الأقاليم المستثمرة لعام 2022
FDI Projects into Arab CountriesAccording to Source Regions-2022

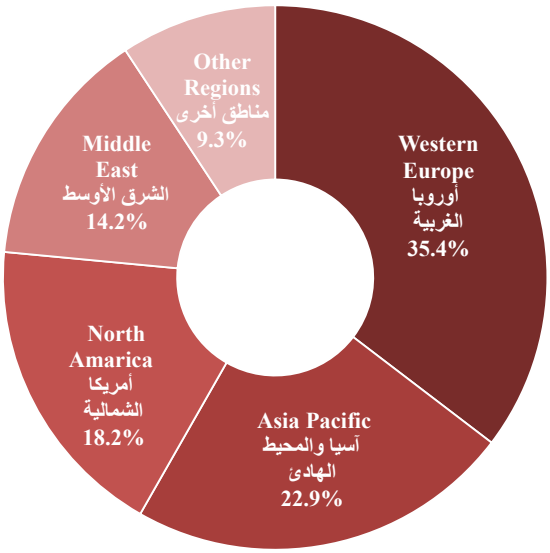

أهم الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022 وفق عدد المشاريع

The Most Important Regions Investing in Arab Countries According to Number of Projects in 2022

Rank	Region	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	عدد الوظائف jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار Capex (USD m)	عدد الشركات Companies	عدد المشاريع number of projects	الإقليم	الترتيب
1	Western Europe	118	67297	141.5	80963.6	507	**572**	أوروبا الغربية	1
2	Asia-Pacific	122	44966	131.8	48770.9	342	**370**	آسيا والمحيط الهادئ	2
3	North America	75	22111	71.2	21015.9	255	**295**	أمريكا الشمالية	3
4	Middle East	137	31506	206.6	47519.3	182	**230**	الشرق الأوسط	4
5	Emerging Europe	77	5539	9.9	712.2	71	**72**	دول اوربا الناشئة	5
6	Africa	51	3005	10.5	617.1	46	**59**	أفريقيا	6
7	Latin America & Caribbean	140	2665	33.3	632.9	16	**19**	أمريكا اللاتينية والكاريبي	7
	Total &Average	**110**	**177089**	**123.8**	**200231.9**	**1418**	**1617**	**المجموع والمتوسط**	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية خلال العام 2022

- من إجمالي 87 دولة استثمرت في المنطقة العربية خلال عام 2022، استحوذت الدول العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 67% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، 88% من التكلفة الرأسمالية، و 71% من مجمل الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع خلال عام 2022.
- واصلت الإمارات استحواذها على المرتبة الأولى كأكبر مستثمر على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة بلغت 33.5 مليار دولار وبحصة 16.7%، وحلت في المرتبة الثانية من حيث عدد الوظائف بحصة 11.4% من الاجمالي، كما حلت في المرتبة الرابعة على صعيد عدد المشاريع بحصة بلغت 7.9%.
- واصلت الولايات المتحدة تصدرها المقدمة كأهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة الى الدول العربية، وفق مؤشري عدد المشاريع وعدد الوظائف، حيث نفذت من خلال 231 شركة 271 مشروعا تمثل 16.8% من إجمالي عدد المشاريع بتكلفة بلغت نحو 20.7 مليار دولار تمثل 10.4% من الإجمالي، ووفرت تلك المشاريع ما يزيد على 21 ألف وظيفة بحصة 12% من الإجمالي.
- حلت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بحصة 13.2% من مجمل المشاريع المنفذة في المنطقة، بينما حلت في المرتبة الثالثة على صعيد التكلفة الاستثمارية بحصة 10.7%، في حين جاءت في المرتبة الرابعة على صعيد الوظائف الجديدة بحصة 8.4%.
- حلت السعودية ضمن قائمة أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة خلال عام 2022، وجاءت في المرتبة العاشرة وفقا لعدد المشاريع بحصة 2.2%، والمرتبة الثامنة من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بحصص 5.4% و4.1% على التوالي.

الولايات المتحدة

أهم مستثمر في المنطقة العربية وفق عدد المشاريع بحصة 16.8% والوظائف الجديدة بحصة 12% من الإجمالي

الإمارات

تواصل تصدرها كأهم مستثمر في المنطقة العربية من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 33.5 مليار دولار

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022 وفق عدد المشاريع

Top 10 Investing Countries in Arab Region According to Number of Projects - 2022

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	Country	Ranking
1	الولايات المتحدة	271	16.8%	United States	1
2	المملكة المتحدة	214	13.2%	United Kingdom	2
3	الهند	168	10.4%	India	3
4	الإمارات	127	7.9%	UAE	4
5	فرنسا	82	5.1%	France	5
6	سويسرا	67	4.1%	Switzerland	6
7	ألمانيا	46	2.8%	Germany	7
8	سنغافورة	41	2.5%	Singapore	8
9	الصين	36	2.2%	China	9
10	السعودية	35	2.2%	Saudi Arabia	10
المجموع		1087	67%	Total	

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022 وفق للتكلفة الاستثمارية

Top 10 Investing Countries in Arab Region According to Capex -2022

الترتيب	الدولة	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	Country	Ranking
1	الإمارات	33451.3	16.7%	UAE	1
2	الهند	28930.6	14.4%	India	2
3	المملكة المتحدة	21355.7	10.7%	United Kingdom	3
4	الولايات المتحدة	20746.6	10.4%	United States	4
5	فرنسا	20704.7	10.3%	France	5
6	إيطاليا	12976.4	6.5%	Italy	6
7	أستراليا	12521.2	6.3%	Australia	7
8	السعودية	10807.6	5.4%	Saudi Arabia	8
9	لوكسمبورغ	10290.1	5.1%	Luxembourg	9
10	النرويج	5055.9	2.5%	Norway	10
المجموع		176840.1	88%	Total	

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2022 وفق عدد الوظائف الجديدة

Top 10 Investing Countries in Arab Region According to Jobs Created -2022

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	الدولة / Country	Rank
1	الولايات المتحدة	21278	12.0%	United States	1
2	الإمارات	20121	11.4%	UAE	2
3	الهند	19078	10.8%	India	3
4	المملكة المتحدة	14874	8.4%	United Kingdom	4
5	فرنسا	12887	7.3%	France	5
6	ألمانيا	8877	5.0%	Germany	6
7	هولندا	8302	4.7%	Netherlands	7
8	السعودية	7185	4.1%	Saudi Arabia	8
9	هونج كونج	6565	3.7%	Hong Kong	9
10	الصين	6162	3.5%	China	10
المجموع		125329	71%	Total	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2022

مجموعة ACME الهندية أضخم مستثمر في المنطقة للعام الثاني على التوالي بتكلفة استثمارية 13 مليار دولار

مصدر الإمارتية ثالث أضخم مستثمر في المنطقة بتكلفة استثمارية بلغت 11 مليار دولار وبحصة 5.6%

- تزامنا مع ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 74% خلال عام 2022، ارتفع عدد الشركات المستثمرة بمعدل 83% من 773 شركة عام 2021 الى 1418 شركة عام 2022، وتركز عمل 95.5% من تلك الشركات في الإمارات والسعودية وقطر ومصر خلال العام نفسه .
- استحوذت الشركات العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 3.3% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و49.1% من التكلفة الرأسمالية، و19.4% من مجمل الوظائف الجديدة.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية، واصلت مجموعة ACME الهندية العاملة في قطاع الصناعات الكيميائية تصدرها القائمة خلال عام 2022، بقيمة بلغت 13 مليار دولار تمثل نحو 6.5% من الإجمالي، تلتها مجموعة إيني سبا الإيطالية العاملة في مجال الفحم والغاز بقيمة 12.8 مليار دولار تمثل 6.4% من الإجمالي، ثم شركة مصدر الإمارتية العاملة في مجال الطاقة المتجددة بقيمة بلغت 11.2 مليار دولار وبحصة 5.6% من الإجمالي.
- واصلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس) السويسرية العاملة في قطاع العقارات والمتخصصة في توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقية أو افتراضية تصدرها كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال العام 2022 بعدد 9 مشاريع تمثل 0.6% من الإجمالي وبتكلفة 33.3 مليون دولار، تلتها إنلايت للطاقة المتجددة حيث نفذت 7 مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت 2.2 مليار دولار.
- جاءت شركة أميا باور الإمارتية العاملة في مجال الطاقة كثالث أكبر مستثمر في المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع (6 مشاريع) وهو العدد نفسه لصندوق الاستثمارات العامة السعودي.
- تصدرت شركة مجموعة إيني سبا الإيطالية المقدمة كأهم مستثمر من حيث عدد الوظائف المستحدثة في سوق العمل في المنطقة العربية خلال عام 2022، بعدد يزيد على 4 آلاف وظيفة، تلتها شركة ستيلانتس الهولندية بعدد 4 آلاف وظيفة، ثم شركة كرومبرغ وشوبرت الألمانية بعدد 3.5 آلاف وظيفة.

أهم 10 شركات مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2022 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 Companies Investing in Arab Countries According to Capex-2022

Ranking	Company	الحصة من الإجمالي Share of total	التكلفة الاستثمارية بالمليار دولار Capex (US$ bn)	الشركة	الترتيب
1	ACME Group (ACME Cleantech Solutions)	6.5%	13	مجموعة ACME	1
2	Eni SpA	6.4%	13	شركة إيني سبا	2
3	Masdar	5.6%	11	شركة مصدر	3
4	Globeleq Generation	5.5%	11	شركة غلوبليك	4
5	Total Eren	5.1%	10	توتال إرين	5
6	Fortescue Future Industries (FFI)	5.0%	10	Fortescue لصناعات المستقبل	6
7	TotalEnergies (Total)	4.6%	9	توتال انرجي	7
8	ReNew Power Ventures	4.0%	8	رنيو باور	8
9	AMEA Power	3.3%	7	اميا باور	9
10	Shell PLC (Royal Dutch Shell)	3.2%	6	رويال دانش شل	10
	Total	49.1%	98	المجموع	

أهم 10 شركات أجنبية مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2022 وفق عدد المشاريع

Top 10 Foreign Companies Investing in Arab Countries According to Number of Projects in 2022

Ranking	Company	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد المشاريع Number of Projects	الشركة	الترتيب
1	International Workplace Group (Regus)	0.6%	9	المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس)	1
2	Enlight Renewable Energy	0.4%	7	إنلايت للطاقة المتجددة	2
3	AMEA Power	0.4%	6	اميا باور	3
4	Public Investment Fund of Saudi Arabia	0.4%	6	صندوق الإستثمارات العامة السعودي	4
5	Eni SpA	0.3%	5	إيني سبا	5
6	Apple	0.2%	4	أبل	6
7	Boston Consulting Group (BCG)	0.2%	4	مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)	7
8	Collatree	0.2%	4	كولاتري	8
9	Scan Global Logistics	0.2%	4	سكان جلوبال لوجستيكس	9
10	Sia Partners	0.2%	4	شركاء سيا	10
	Total	3.3%	53	المجموع	

أهم 10 شركات أجنبية مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2022 وفقا لعدد لوظائف الجديدة

Top 10 Foreign Companies Investing in Arab Countries According to Jobs Created-2022

Ranking	Company	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد الوظائف Jobs created	الشركة	الترتيب
1	Eni SpA	2.5%	4382	إيني سبا	1
2	Stellantis	2.3%	4000	ستيلانتس	2
3	Kromberg & Schubert	2.0%	3500	كرومبرغ /شوبرت	3
4	Concentrix Egypt	2.0%	3500	كونسنتريكس ايجيبت	4
5	TotalEnergies (Total)	1.9%	3361	توتال انرجي	5
6	Masdar	1.9%	3290	شركة مصدر	6
7	Hutchison Port Holdings (HPH)	1.8%	3188	هوتشيسون بورت هولدنجز (HPH)	7
8	Alpine Group (Alpine Creations)	1.8%	3163	مجموعة ألبين	8
9	Star Energy (SE)	1.7%	3000	ستار إنيرجي (SE)	9
10	Fortescue Future Industries (FFI)	1.7%	3000	Fortescue لصناعات المستقبل	10
	Total	19.4%	34384	المجموع	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2022

- واصل قطاع الطاقة المتجددة تصدره المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية لأهم عشر مشاريع في المنطقة العربية خلال عام 2022، وذلك من خلال 6 مشاريع خمسة منها بمصر وواحد بالمغرب بقيمة 63.1 مليار دولار وبحصة 31.5% من الإجمالي.
- حل قطاع النفط والغاز والفحم في المرتبة الثانية مستحوذاً على 4 مشاريع بقيمة 25.3 مليار دولار وبحصة 12.6% من الإجمالي.
- بلغت نسبة المشاريع التي وفرت أكثر من 100 فرصة عمل للمشروع نحو 14.5% من إجمالي المشاريع خلال عام 2022، وتراوح عدد الوظائف الجديدة ما بين 50 و 100 وظيفة في 124 مشروعا بحصة 7.7% من الإجمالي، بينما وفر 78% من المشاريع أقل من 50 وظيفة للمشروع الواحد.
- حلت لكسمبورغ في المرتبة الأولى كأضخم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية من حيث متوسط تكلفة المشروع والتي بلغت 1.7 مليار دولار للمشروع، وذلك رغم أنها احتلت المرتبة التاسعة على صعيد التكلفة.
- وفيما يلي قائمة بأهم المشاريع مرتبة حسب التكلفة الاستثمارية :

قطاع الطاقة المتجددة

يواصل الاستحواذ على أهم 6 مشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من حيث التكلفة الاستثمارية

لكسمبورغ

المصدر الأول للمشاريع الضخمة في المنطقة العربية بمتوسط تكلفة بلغ 1.7 مليار دولار

مصنع الهيدروجين الأخضر في منطقة العين السخنة في مصر	**13 مليار دولار**	أعلنت مجموعة ACMEالهندية للطاقة في أغسطس 2022 عزمها استثمار نحو 13 مليار دولار لبناء مصنع للهيدروجين الأخضر في العين السخنة بمحافظة السويس المصرية على مساحة 4.5 ملايين متر مربع لإنتاج نحو 2.2 مليار طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا. وذلك من خلال توقيعها لمذكرات تفاهم مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والصندوق السيادي المصري والشركة المصرية لنقل الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، ويتوقع أن يوفر المشروع نحو 3000 فرصة عمل جديدة.
محطة إنتاج الوقود الأخضر في منطقة العين السخنة في مصر	**11 مليار دولار**	أعلنت شركة الطاقة غلوبليك البريطانية Globeleq Generation في أغسطس 2022 عزمها بناء محطة لإنتاج الهيدروجين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر بقيمة 11 مليار دولار على مساحة 10 ملايين متر مربع وبطاقة إنتاجية 2 مليون طن سنويًا ومن المقرر أن يوفر المشروع 3000 فرصة عمل. في هذا الصدد وقعت الشركة مذكرات تفاهم مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والصندوق السيادي المصري للاستثمار والتنمية والشركة المصرية لنقل الكهرباء.
مزارع طاقة الرياح في منطقة خليج السويس في مصر	**10.8 مليارات دولار**	أعلنت شركة "مصدر" الإماراتية في نوفمبر 2022 عن عزمها استثمار 10.8 مليارات دولار لتطوير مزارع لإنتاج طاقة الرياح في منطقة خليج السويس بمصر بالشراكة مع شركتي إنفينيتي باور وشركة حسن علام للمرافق. ومن المتوقع أن تنتج مزرعة الرياح المكتملة 47790 جيجاوات / ساعة من الطاقة النظيفة سنويًا للسوق المحلي. وسيوفر المشروع نحو 3200 فرصة عمل جديدة.
مشروع إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء في منطقة كلميم واد نون في المغرب	**10.2 مليارات دولار**	أعلنت توتال إرين ومقرها لوكسمبورغ في فبراير 2022 عن عزمها استثمار 10.2 مليارات دولار في مشروع لإنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء في منطقة كلميم واد نون في المغرب، على مساحة 170 ألف هكتار، بالاعتماد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية لإنتاج نحو 10 جيجاوات من الكهرباء النظيفة. على أن يوفر المشروع الذي سيبدأ الإنتاج في عام 2027 نحو 3000 فرصة عمل جديدة.
منشأة لإنتاج الهيدروجين في مصر	**10 مليارات دولار**	أعلنت شركة Fortescue Future Industries (FFI) الأسترالية للطاقة المتجددة في مايو 2022 عن عزمها استثمار 10 مليارات دولار في بناء منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في مصر يتم تشغيلها بواسطة محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبطاقة إجمالية تصل إلى 9.20 جيجاواط، ومن المقرر أن يوفر المشروع نحو 3000 فرصة عمل جديدة.

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2022

تواصل التركز الجغرافي في 5 دول استحوذت على 92% من عدد المشاريع و88% من التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف

- واصلت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تركزها الجغرافي خلال عام 2022 في عدد محدود من الدول في المنطقة العربية على صعيد كافة المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة.
- استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت كلاً من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على نحو 92% من عدد المشاريع (1494 مشروعاً)، و88% من التكلفة الاستثمارية (176.2 مليار دولار)، و 87.7% من الوظائف الجديدة (155.2 آلاف وظيفة).
- وفقا للتقديرات ونوايا الشركات، تصدرت مصر كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية (وخاصة في قطاع الطاقة المتجددة) وعدد الوظائف المستحدثة بقيمة اقتربت من 107 مليارات دولار مثلت 53.4% من إجمالي تكلفة المشاريع في المنطقة، وبعدد وظائف تجاوز 61 ألف وظيفة، في حين حلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـ 148 مشروعا مثلت 9.2% من الإجمالي.
- واصلت الإمارات تصدرها دول المنطقة كأكبر مستقبل لعدد المشاريع بـ 923 مشروعا، مثلت 57.1% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة، وحلت ثانيا من حيث الوظائف الجديدة بما يقرب من 39 ألف وظيفة، كما حلت في المرتبة الخامسة من حيث التكلفة بقيمة 10.8 مليارات دولار.
- حلت السعودية كثاني أكبر مستثمر من حيث عدد المشاريع بـ 217 مشروعاً مثلت 13.4% من الاجمالي، وبتكلفة استثمارية بلغت 13.2 مليار دولار وفرت ما يزيد على 20 ألف فرصة عمل.
- حلت قطر في المركز الثاني كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 29.8 مليار دولار موزعة على 135 مشروعا وفرت ما يقرب من 14 ألف وظيفة جديدة. واستحوذت المغرب على المركز الثالث من حيث التكلفة الاستثمارية التي بلغت 15.3 مليار دولار، وزعت على71 مشروعا، ووفرت ما يزيد على 21 ألف وظيفة جديدة للعام 2022.

مصر تصدرت المقدمة على صعيد التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف و الإمارات تواصل استحواذها على العدد الأكبر من المشاريع

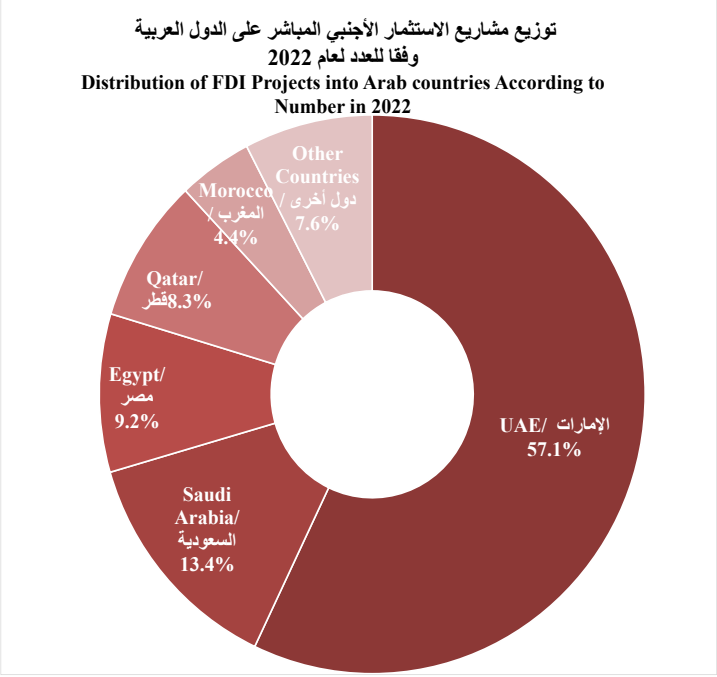

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2022

New FDI projects into Arab Countries by Destination- 2022

Ranking by No.of projects	Country	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف Capex (Avg)	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	عدد الشركات companies	عدد المشاريع number of projects	الدولة	الترتيب وفق عدد المشاريع
1	UAE	42	38871	12	10837	890	**923**	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	93	20249	61	13249	201	**217**	السعودية	2
3	Egypt	413	61063	723	106996	130	**148**	مصر	3
4	Qatar	103	13972	221	29779	133	**135**	قطر	4
5	Morocco	297	21074	216	15308	64	**71**	المغرب	5
6	Oman	231	8071	280	9795	35	**35**	سلطنة عمان	6
7	Bahrain	114	2743	92	2199	21	**24**	البحرين	7
8	Tunisia	131	1706	31	402	12	**13**	تونس	8
9	Iraq	296	2960	104	1039	7	**10**	العراق	9
10	Jordan	82	820	38	377	9	**10**	الأردن	10
11	Kuwait	130	777	92	555	6	**6**	الكويت	11
12	Lebanon	18	91	2	12	5	**5**	لبنان	12
13	Libya	448	2240	1272	6362	5	**5**	ليبيا	13
14	Algeria	477	1908	34	136	4	**4**	الجزائر	14
15	Palestine	33	100	8	25	3	**3**	فلسطين	15
16	Djibouti	77	154	1235	2469	2	**2**	جيبوتي	16
17	Sudan	46	91	87	174	2	**2**	السودان	17
18	Yemen	57	113	179	358	2	**2**	اليمن	18
19	Mauritania	16	16	55	55	1	**1**	موريتانيا	19
20	Somalia	70	70	109	109	1	**1**	الصومال	20
Total & Average		110	177,089	124	200,232	1,418	1,617	المجموع والمتوسط	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2022

مصر

تصدرت كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 107 مليارات دولار

الإمارات

تواصل تصدرها بحصة تخطت الـ 57% من إجمالي عدد المشاريع

السعودية

ثاني أكبر مستثمر وفقا للعدد بـ 217 مشروعاً مثلت 13.4% من الإجمالي

قطر

حلت كثاني أكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 29.8 مليار دولار موزعة على 135 مشروعا

المغرب

حلت ثالثا من حيث التكلفة الاستثمارية والوظائف وخامساً من حيث عدد المشاريع

سلطنة عمان

حلت كسادس أكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف الجديدة

من بين 20 دولة عربية استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت كلاً من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على ما يقرب من 92% من عدد المشاريع و 88% من التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف الجديدة.

الدول العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية
خلال عام 2022 وفقا لعدد المشاريع

Arab Countries Receving FDI
According to Number of Projects-2022

Ranking	Country	Share of total	number of projects	الدولة	الترتيب
1	UAE	57.1%	923	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	13.4%	217	السعودية	2
3	Egypt	9.2%	148	مصر	3
4	Qatar	8.3%	135	قطر	4
5	Morocco	4.4%	71	المغرب	5
6	Oman	2.2%	35	سلطنة عمان	6
7	Bahrain	1.5%	24	البحرين	7
8	Tunisia	0.8%	13	تونس	8
9	Iraq	0.6%	10	العراق	9
10	Jordan	0.6%	10	الأردن	10
11	Kuwait	0.4%	6	الكويت	11
12	Lebanon	0.31%	5	لبنان	12
12	Libya	0.31%	5	ليبيا	12
14	Algeria	0.25%	4	الجزائر	14
15	Palestine	0.19%	3	فلسطين	15
16	Djibouti	0.12%	2	جيبوتي	16
16	Sudan	0.12%	2	السودان	16
16	Yemen	0.12%	2	اليمن	16
19	Mauritania	0.06%	1	موريتانيا	19
19	Somalia	0.06%	1	الصومال	19
Total		100%	1,617	المجموع	

الدول العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية
خلال عام 2022 وفقا للتكلفة الاستثمارية

Arab Countries Receving FDI
According to Capex-2022

Ranking	Country	Share of total	Capex (USD m)	الدولة	الترتيب
1	Egypt	53.4%	106,996	مصر	1
2	Qatar	14.9%	29,779	قطر	2
3	Morocco	7.6%	15,308	المغرب	3
4	Saudi Arabia	6.6%	13,249	السعودية	4
5	UAE	5.4%	10,837	الإمارات	5
6	Oman	4.9%	9,795	سلطنة عمان	6
7	Libya	3.2%	6,362	ليبيا	7
8	Djibouti	1.2%	2,469	جيبوتي	8
9	Bahrain	1.1%	2,199	البحرين	9
10	Iraq	0.5%	1,039	العراق	10
11	Kuwait	0.3%	555	الكويت	11
12	Tunisia	0.2%	402	تونس	12
13	Jordan	0.2%	377	الأردن	13
14	Yemen	0.2%	358	اليمن	14
15	Sudan	0.1%	174	السودان	15
16	Algeria	0.1%	136	الجزائر	16
17	Somalia	0.1%	109	الصومال	17
18	Mauritania	0.0%	55	موريتانيا	18
19	Palestine	0.0%	25	فلسطين	19
20	Lebanon	0.0%	12	لبنان	20
Total		100%	200,232	المجموع	

الدول العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية
خلال عام 2022 وفقا لعدد الوظائف الجديدة

Arab Countries Receving FDI
According to Jobs Created-2022

Ranking	Country	Share of total	jobs created	الدولة	الترتيب
1	Egypt	34.5%	61,063	مصر	1
2	UAE	21.9%	38,871	الإمارات	2
3	Morocco	11.9%	21,074	المغرب	3
4	Saudi Arabia	11.4%	20,249	السعودية	4
5	Qatar	7.9%	13,972	قطر	5
6	Oman	4.6%	8,071	سلطنة عمان	6
7	Iraq	1.7%	2,960	العراق	7
8	Bahrain	1.5%	2,743	البحرين	8
9	Libya	1.3%	2,240	ليبيا	9
10	Algeria	1.1%	1,908	الجزائر	10
11	Tunisia	1.0%	1,706	تونس	11
12	Jordan	0.5%	820	الأردن	12
13	Kuwait	0.4%	777	الكويت	13
14	Djibouti	0.09%	154	جيبوتي	14
15	Yemen	0.06%	113	اليمن	15
16	Palestine	0.06%	100	فلسطين	16
17	Sudan	0.05%	91	السودان	17
17	Lebanon	0.05%	91	لبنان	17
19	Somalia	0.04%	70	الصومال	19
20	Mauritania	0.01%	16	موريتانيا	20
Total		100%	177,089	المجموع	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم المدن المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022

- توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة على ما يزيد على 89 مدينة عربية خلال عام 2022.
- استحوذت المدن العشر الأولى على 75.6% من إجمالي عدد المشاريع ونحو 31% من التكلفة الإجمالية و37% من عدد الوظائف الجديدة خلال عام 2022.
- واصلت دبي صدارة المدن العربية من حيث عدد المشاريع باستقبالها 776 مشروعا تمثل نحو 48% من الإجمالي، كما تصدرت المقدمة من حيث عدد الوظائف بعدد تخطى 23 ألف وظيفة جديدة.
- حلت الدوحة في المرتبة الثانية بعدد 117 مشروعا تمثل 7.2%، ثم الرياض وأبو ظبي بحصة 6.1%، وحلت القاهرة خامسا بعدد 46 مشروعا تمثل 2.8%.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية للمشاريع، تصدرت العين السخنة المصرية المقدمة كأضخم مستقبل بقيمة 40.8 مليار دولار تمثل 20% من الإجمالي وزعت على 14 مشروعاً معظمها في قطاع الطاقة المتجددة.
- حلت مدينة رأس لفان القطرية كثاني اضخم مستقبل من حيث التكلفة بقيمة 28.8 مليار دولار تمثل 14% من الإجمالي، كما استحوذت على أكبر متوسط لحجم تكلفة استثمارية لمشروع بلغ 5.8 مليارات دولار، وأكبر متوسط لعدد الوظائف اقترب من ألفي وظيفة للمشروع الواحد خلال عام 2022.

العين السخنة أضخم مستقبل للمشاريع بتكلفة 40.8 مليار دولار تمثل 20% من الإجمالي وزعت على 14 مشروعاً

دبي تواصل الصدارة كأهم المدن المستقبلة للمشاريع الأجنبية من حيث عدد المشاريع والوظائف الجديدة لعام 2022

أهم المدن العربية المستقبلة للمشاريع الأجنبية لعام 2022

The Most Important Arab Cities Receving FDI Projects - 2022

Ranking by No. of projects	City	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	التكلفة الاستثمارية Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد المشاريع Number of projects	المدينة	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	Dubai	30	23,523	5.6	4,351	48.0%	**776**	دبي	1
2	Doha	26	3,069	6.5	761	7.2%	**117**	الدوحة	2
3	Riyadh	38	3,757	29.5	2,922	6.1%	**99**	الرياض	3
4	Abu Dhabi	90	8,813	44.5	4,365	6.1%	**98**	أبو ظبي	4
5	Cairo	201	9,263	54.0	2,484	2.8%	**46**	القاهرة	5
6	Casablanca	77	1,688	23.3	513	1.4%	**22**	الدار البيضاء	6
7	Jeddah	198	4,154	68.2	1,432	1.3%	**21**	جدة	7
8	Muscat	126	2,008	179.9	2,878	1.0%	**16**	مسقط	8
9	Ain Sokhna	670	9,382	2912.7	40,777	0.9%	**14**	العين السخنة	9
10	Dammam	74	1,031	45.2	632	0.9%	**14**	الدمام	10
11	Tangier	513	7,181	62.1	870	0.9%	**14**	طنجة	11
12	Al-Manamah	32	257	2.0	16	0.5%	**8**	المنامة	12
13	Sharjah	41	284	10.9	76	0.4%	**7**	الشارقة	13
14	New Cairo	25	152	15.3	92	0.4%	**6**	القاهرة الجديدة	14
15	Tunis	36	218	7.9	48	0.4%	**6**	تونس العاصمة	15
16	Rabat	79	393	17.0	85	0.3%	**5**	الرباط	16
17	Ras al Khaimah	80	400	34.6	173	0.3%	**5**	رأس الخيمة	17
18	Ras Laffan	1999	9,997	5750.0	28,750	0.3%	**5**	راس لفان	18
19	Al Hidd	70	279	183.0	732	0.2%	**4**	الحد	19
20	Al Jubail	110	439	44.3	177	0.2%	**4**	الجبيل	20
	Other Cities	412	40,820	289.6	28,673	6.1%	**99**	مدن أخرى	
	Undefined	217	50,647	341.9	79,664	14.4%	**233**	غير محدد	
Total &Average		110	177,848	124	200,226	100%	1,617	المجموع والمتوسط	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع لعام 2022

- توزعت القطاعات المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية لعام 2022 على 36 قطاعا، واستحوذت القطاعات الخمسة الأولى على 67.2% من إجمالي عدد المشاريع.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية، تصدر قطاع الطاقة المتجددة المقدمة كأضخم مستقبل بتكلفة بلغت نحو 120 مليار دولار بحصة تجاوزت 60% من الإجمالي وزعت على 61 مشروعا ونفذت من قبل 38 شركة، وفرت ما يزيد على 30 ألف وظيفة جديدة.
- حل قطاع الفحم والنفط والغاز في المرتبة الثانية من حيث التكلفة بقيمة 35.6 مليار دولار وبحصة 17.8% ثم قطاع المعادن بحصة 4.4%، ثم قطاع العقارات بحصة 4.3%.
- تصدر قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات المقدمة من حيث عدد المشاريع باستحواذه على 379 مشروعاً بحصة تزيد على 23% من مجمل المشاريع وتم تنفيذها من قبل 352 شركة بتكلفة بلغت نحو 2.4 مليار دولار وفرت ما يزيد على 16 ألف وظيفة.
- حل قطاع خدمات الأعمال في المرتبة الثانية بعدد 362 مشروعا وبحصة 22.4% من مجمل المشاريع وبتكلفة بلغت نحو 3 مليارات دولار وفرت ما يزيد على 14 ألف وظيفة جديدة خلال العام.

قطاع الطاقة المتجددة أكبر مستقبل على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 120 مليار دولار تمثل 60% من الإجمالي

قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات تصدر القائمة بعدد 379 مشروعا و16.3 ألف وظيفة جديدة

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022

The Most Important Sectors Receving FDI Projects in Arab Countries - 2022

Ranking by No.of projects	Sector	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	عدد الشركات Companies	عدد المشاريع number of projects	القطاع	الترتيب وفقا لعدد المشاريع
1	Software & IT services	43	16,397	6.4	2,435	352	**379**	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	1
2	Business services	39	14,280	8.2	2,977	328	**362**	خدمات الأعمال	2
3	Financial services	23	4,029	5.6	983	163	**174**	الخدمات المالية	3
4	Transportation & Warehousing	116	10,596	37.5	3,413	68	**91**	النقل والتخزين	4
5	Industrial equipment	44	3,483	9.1	730	72	**80**	المعدات الصناعية	5
6	Renewable energy	500	30,497	1963.9	119,797	38	**61**	الطاقة المتجددة	6
7	Communications	60	3,075	48.7	2,486	48	**51**	الاتصالات	7
8	Real estate	116	5,669	177.3	8,688	36	**49**	العقارات	8
9	Food & Beverages	168	5,707	34.6	1,176	28	**34**	الأغذية والمشروبات	9
10	Hotels & tourism	112	3,589	47.5	1,520	29	**32**	الفنادق والسياحة	10
11	Electronic components	113	3,518	14.8	460	29	**31**	المكونات الكترونية	11
12	Consumer products	113	3,289	14.9	433	25	**29**	منتجات المستهلك	12
13	Chemicals	159	3,648	87.8	2,018	22	**23**	المواد الكيميائية	13
14	Coal, oil & gas	563	12,940	1546.4	35,566	22	**23**	الفحم والنفط والغاز	14
15	Metals	542	11,373	423.3	8,889	21	**21**	المعادن	15
16	Pharmaceuticals	85	1,692	20.7	414	18	**20**	الأدوية	16
17	Automotive OEM	604	8,461	113.5	1,588	12	**14**	تصنيع المعدات الأصلية للسيارات	17
18	Healthcare	367	5,136	161.8	2,265	13	**14**	الرعاية الصحية	18
19	Business machines & equipment	159	2,073	6.3	82	10	**13**	الآلات ومعدات الأعمال	19
20	Textiles	353	4,588	23.9	311	11	**13**	النسيج	20
	Other Sectors	224	23,049	38.9	4,003	73	**103**	قطاعات أخرى	
Total &Average		**110**	**177,089**	**123.8**	**200,232**	**1,418**	**1,617**	**المجموع والمتوسط**	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022

استمرار التركز القطاعي للوظائف الجديدة في 5 قطاعات تمثل 48.3% من الإجمالي

أهم 10 قطاعات مستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022 وفق عدد لمشاريع

Top 10 Sectors Receving FDI in Arab Countries According to Number of Projects-2022

Ranking	Sector	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد المشاريع Number of Projects	القطاع	الترتيب
1	Software & IT services	23.4%	379	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	1
2	Business services	22.4%	362	خدمات الأعمال	2
3	Financial services	10.8%	174	الخدمات المالية	3
4	Transportation & Warehousing	5.6%	91	النقل والتخزين	4
5	Industrial equipment	4.9%	80	المعدات الصناعية	5
6	Renewable energy	3.8%	61	الطاقة المتجددة	6
7	Communications	3.2%	51	الاتصالات	7
8	Real estate	3.0%	49	العقارات	8
9	Food & Beverages	2.1%	34	المأكولات والمشروبات	9
10	Hotels & tourism	2.0%	32	الفنادق والسياحة	10
Total		81.2%	1,313		المجموع

أهم 10 قطاعات مستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 Sectors Receving FDI in Arab Countries According to Capex- 2022

Ranking	القطاع Sector	الحصة من الإجمالي Share of total	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	القطاع	الترتيب
1	Renewable energy	59.8%	119,797	الطاقة المتجددة	1
2	Coal, oil & gas	17.8%	35,566	الفحم والنفط والغاز	2
3	Metals	4.4%	8,889	المعادن	3
4	Real estate	4.3%	8,688	العقارات	4
5	Transportation & Warehousing	1.7%	3,413	النقل والتخزين	5
6	Business services	1.5%	2,977	خدمات الأعمال	6
7	Communications	1.2%	2,486	الاتصالات	7
8	Software & IT services	1.2%	2,435	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	8
9	Healthcare	1.1%	2,265	الرعاية الصحية	9
10	Chemicals	1.0%	2,018	الصناعات الكيمائية	10
Total		94.2%	188,533		المجموع

أهم 10 قطاعات مستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022 وفق عدد الوظائف الجديدة

Top 10 Sectors Receving FDI in Arab Countries According to Jobs Created - 2022

Ranking	القطاع Sector	الحصة من الإجمالي Share of total	عدد الوظائف Jobs created	القطاع	الترتيب
1	Renewable energy	17.2%	30,497	الطاقة المتجددة	1
2	Software & IT services	9.3%	16,397	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	2
3	Business services	8.1%	14,280	خدمات الأعمال	3
4	Coal, oil & gas	7.3%	12,940	الفحم والنفط والغاز	4
5	Metals	6.4%	11,373	المعادن	5
6	Transportation & Warehousing	6.0%	10,596	النقل والتخزين	6
7	Automotive components	4.9%	8,761	مكونات السيارات	7
8	Automotive OEM	4.8%	8,461	تصنيع المعدات الأصلية للسيارات	8
9	Food & Beverages	3.2%	5,707	الأغذية والمشروبات	9
10	Real estate	3.2%	5,669	العقارات	10
Total		70.4%	124,681		المجموع

Source: FDI Markets

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022
The Most Important Sectors Receving FDI in Arab Countries in 2022 According to Number of Projects

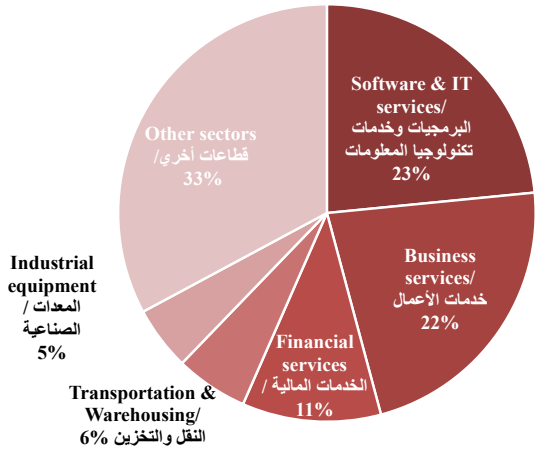

- على صعيد عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في 36 قطاعاً خلال عام 2022، تركز ما يزيد على 85 ألف وظيفة (تمثل 48.3% من الإجمالي) في 5 قطاعات هي: الطاقة المتجددة بعدد 30.5 ألف وظيفة، والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بعدد 16.4 ألف وظيفة، وخدمات الأعمال بعدد 14.3 ألف وظيفة، ثم الفحم والنفط والغاز بعدد 12.9 ألف وظيفة، ويأتي قطاع المعادن خامساً بعدد 11.4 ألف وظيفة.
- على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية، حل قطاع الطاقة المتجددة في المقدمة بأضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع خلال عام 2022، بقيمة اقتربت من المليار دولار للمشروع، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بمتوسط بلغ 1.5 مليار دولار للمشروع.
- ساهم قطاع تصنيع مكونات السيارات بأكبر متوسط عدد وظائف للمشروع خلال عام 2022، بمتوسط 1.1 ألف وظيفة للمشروع، تلاه قطاع المطاط بمتوسط 900 وظيفة للمشروع.

قطاع تصنيع مكونات السيارات تصدر عربياً وفقا لمتوسط عدد الوظائف للمشروع خلال عام 2022

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

أهم الأنشطة المستقبلة للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2022

استقطبت 5 أنشطة نحو 88% من عدد المشاريع، و 61% من التكلفة و 69% من الوظائف خلال عام 2022

"التصنيع" يتصدر في مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، و"خدمات الأعمال" يتصدر مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات

- في اطار الأنشطة المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2022، والتي توزعت على 16 نشاطاً رئيسيا، استحوذت الأنشطة الخمسة الأولى على 1429 مشروعاً مثلت 88.4% من الإجمالي، بتكلفة استثمارية بلغت 121.5 مليار دولار بحصة 60.7% الإجمالي، ووفرت 121.5 ألف وظيفة بحصة 68.6% خلال عام 2022.
- على صعيد عدد المشاريع، حل نشاط خدمات الأعمال في المقدمة في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة بعدد 613 مشروعا تمثل 38% من الإجمالي وبإجمالي 553 شركة (تمثل 39%)، تلاه قطاع المبيعات والتسويق والدعم بعدد 520 مشروعا وبحصة 32%، وبعدد 787 شركة مثلت 34% من الإجمالي.
- حل نشاط التصنيع في المقدمة في مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف باستحواذه على حصة 57.5% من إجمالي التكلفة، 46.2% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة، بينما حل نشاط الاستخراج في المرتبة الثانية من حيث التكلفة بحصة 17.7%، وحل نشاط خدمات الأعمال في المرتبة الثانية على صعيد الوظائف الجديدة بحصة 10% من الإجمالي.
- على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية ومتوسط عدد الوظائف، تصدر نشاط الاستخراج المقدمة في هذين المؤشرين، تلاه نشاط التصنيع على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية، بينما جاء قطاع مراكز العملاء ثانيا على صعيد متوسط الوظائف الجديدة.

أهم الأنشطة الاقتصادية المستقبلة للمشاريع الأجنبية في المنطقة العربية لعام 2022

The Most Important Economic Activities Receving FD in Arab Countries in 2022

Ranking by NO. of projects	Activity	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex, Avg (USD m)	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	عدد الشركات Companies	عدد المشاريع Number of Projects	النشاط	الترتيب وفق عدد المشاريع
1	Business Services	29	17,490	3.3	2,050	553	**613**	خدمات الأعمال	1
2	Sales, Marketing & Support	22	11,436	3.0	1,541	487	**520**	المبيعات والتسويق والدعم	2
3	Manufacturing	580	81,840	817.2	115,220	128	**141**	التصنيع	3
4	Headquarters	75	7,472	15.4	1,521	99	**99**	توفير المقرات	4
5	Research & Development	58	3,257	20.2	1,134	53	**56**	البحث و التطوير	5
6	Logistics, Distribution & Transportation	272	11,961	85.1	3,742	37	**44**	الخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل	6
7	Electricity	156	5,610	624.1	22,468	18	**36**	الكهرباء	7
8	Construction	452	13,105	424.0	12,295	25	**29**	البناء	8
9	Education & Training	94	1,979	13.0	274	19	**21**	التعليم والتدريب	9
10	ICT & Internet Infrastructure	85	1,278	192.3	2,884	14	**15**	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	10
11	Recycling	52	626	84.3	1,012	11	**12**	إعادة التدوير	11
12	Maintenance & Servicing	67	737	16.3	179	10	**11**	الصيانة والخدمة	12
13	Technical Support Centre	311	2,488	24.5	196	7	**8**	مركز الدعم الفني	13
14	Extraction	1759	12,310	5071.8	35,503	6	**7**	الإستخراج	14
15	Customer Contact Centre	1167	3,500	21.7	65	1	**3**	مراكز العملاء	15
16	Shared Services Centre	1000	2,000	75.0	150	2	**2**	مراكز الخدمات المشتركة	16
Total &Average		110	177,089	124	200,232	1,418	1,617	المجموع والمتوسط	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

يركز هذا الجزء على معلومات أكثر تخصصاً عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2022 والتي تعد جزءا من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. حيث تم رصد مشاريع الاستثمار العربي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية من قبل الشركات العربية، وذلك استنادا للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية.

وفي هذا السياق تم أيضا استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية تمثلت في عدد الشركات العربية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع وعدد الوظائف الجديدة التي استحداثها تلك المشاريع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لاهم الدول العربية والشركات العربية المستثمرة في المنطقة واهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشروعات خلال العام 2022.

محتويات الجزء الثالث

تطور المشاريع العربية البينية 2003 – 2022	64
التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2022	65
أهم الدول العربية المستقبلة والمستثمرة للمشاريع العربية لعام 2022	66
أهم المشاريع العربية البينية لعام 2022	67

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

تطور المشاريع العربية البينية خلال عام 2022

عدد المشاريع العربية البينية ارتفع بنسبة 84%
وتكلفتها الاستثمارية بنسبة 623%
إلى 45.6 مليار دولار خلال عام 2022

شهدت الاستثمارات العربية البينية ذروتها خلال عام 2008، وذلك على صعيد مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف لمشاريع الاستثمار البيني، بينما شهد مؤشرا عدد المشاريع وعدد الشركات الذروة خلال عام 2022، بعدد 245 مشروعا نفذتها 197 شركة. وشهد عام 2022 قفزة في كافة مؤشرات مشاريع الاستثمار العربي البيني مقارنة بعام 2021، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني المباشر بنسبة 84% من 133 مشروعا الى 245 مشروعاً لتمثل 15.2% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2022.
- زاد عدد الشركات العربية المنفذة لمشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 103% من نحو 97 شركة عام 2021 إلى 197 شركة عام 2022 مثلت 13.9% من إجمالي الشركات المستثمرة في المنطقة خلال العام نفسه.
- حققت التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية البينية قفزة غير مسبوقة لم تشهدها المنطقة منذ عام 2005، وارتفعت بمعدل 623% من 6.3 مليارات دولار عام 2021 الى 45.6 مليار دولار عام 2022، لتمثل 22.8% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام 2022.

خلال عام 2022 ارتفع عدد الشركات العربية
المنفذة لمشاريع الاستثمار العربي البيني
بمعدل 103% إلى 197 شركة

- ارتفع عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع بمعدل 209% من 10.5 آلاف وظيفة عام 2021 الى 32.4 ألف وظيفة عام 2022، لتمثل 18.3% من مجمل الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية خلال عام 2022.
- بلغت نسبة المشاريع التي وفرت ما يزيد على 100 وظيفة جديدة نحو 24% من مجمل المشاريع العربية البينية للعام 2022، بينما وفرت 11% من المشاريع ما بين 50 إلى 100 وظيفة، وفي المقابل وفرت 65% منها أقل من 50 وظيفة جديدة.
- شهد شهر يونيو ذروة عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة خلال عام 2022، بعدد 37 مشروعا و33 شركة، بينما شهد شهر أغسطس ذروة التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بقيمة 11.6 مليار دولار و 5.6 ألف وظيفة.
- شهد شهر نوفمبر أعلى متوسط تكلفة لمشروع استثمار عربي بيني خلال عام 2022، بقيمة 656 مليون دولار، كما تصدر بأعلى متوسط وظائف وفرها المشروع الواحد بعدد 280 وظيفة.

تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني بالمليار دولار
Evolution of Capital Investment of Inter -Arab FDI Projects (USD bn)

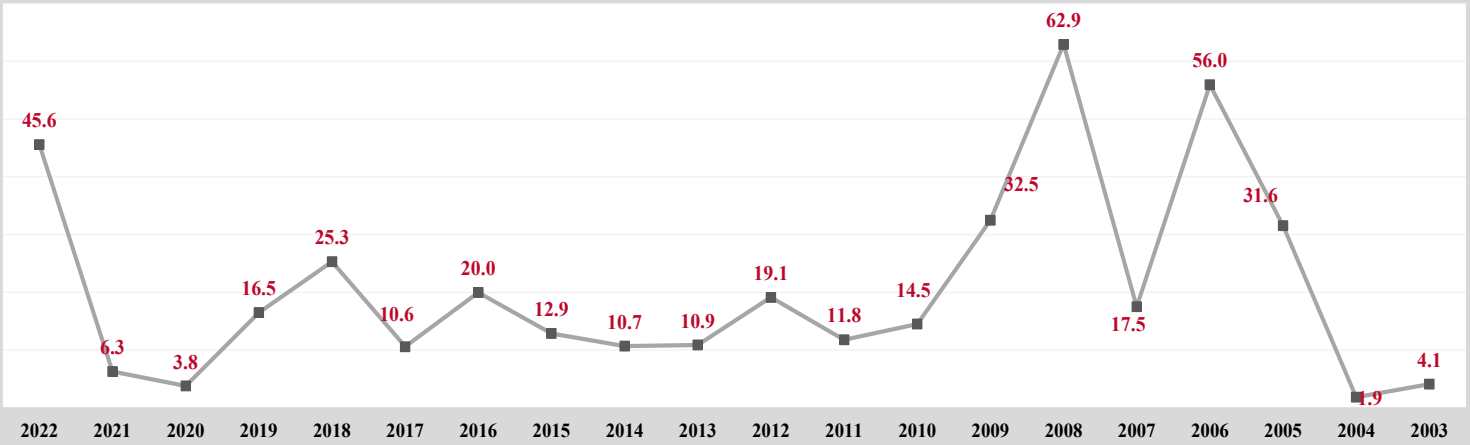

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2022

قطاع الطاقة المتجددة في المقدمة بأعلى تكلفة استثمارية بقيمة 32.4 مليار دولار وبعدد وظائف تجاوز 7 آلاف وظيفة

قطاع خدمات الأعمال في المقدمة عربيا في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات بحصص 21.2% و24.9% على التوالي

- من إجمالي 25 قطاعا مستقبلا للاستثمارات العربية، استحوذت القطاعات الخمسة الأولى على نحو 65% من عدد المشاريع، و65.5% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة، و 76% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و45% من الوظائف الجديدة.
- تصدر قطاع خدمات الأعمال المقدمة في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات بحصص 21.2% و24.9% على التوالي.
- حل قطاع الطاقة المتجددة في المقدمة مستقبلا أكبر تكلفة استثمارية خلال عام 2022، بقيمة 32.4 مليار دولار مثلت 71% من الإجمالي، كما تصدر في مؤشر عدد الوظائف بعدد تجاوز 7 آلاف وظيفة بحصة تجاوزت 22% من الإجمالي.
- بطبيعة الحال ونتيجة لما شهده قطاع الطاقة المتجددة من قفزة في التكلفة الاستثمارية، حل في المرتبة الأولى بتوفيره أضخم متوسط تكلفة للمشروع بلغ 1.5 مليار دولار، بينما حل قطاع العقارات في المقدمة بأكبر متوسط لعدد الوظائف بلغ 482 وظيفة للمشروع خلال عام 2022.

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية خلال عام 2022 وفقا للتكلفة الاستثمارية
Distribution of Capex among sectors in inter- Arab FDI projects in 2022

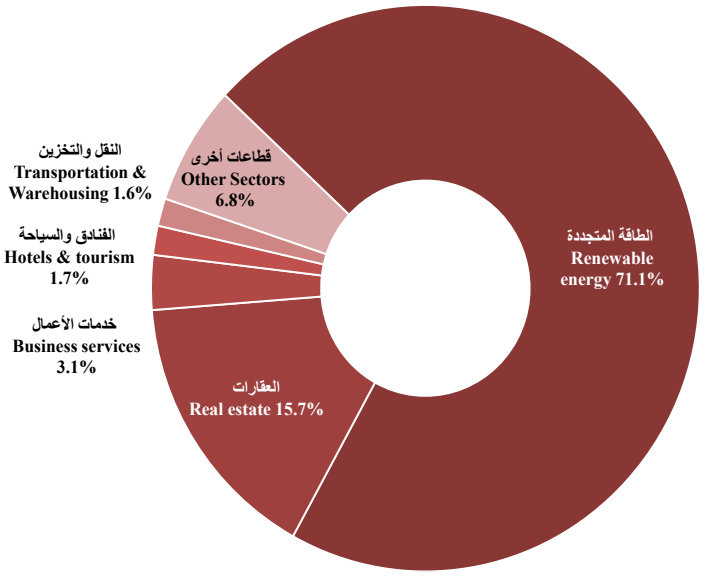

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية خلال عام 2022

The Most Important Sectors Receiving Inter-Arab Projects - 2022

Ranking by No. of projects	Sector	متوسط الوظائف	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	عدد الشركات companies	عدد المشاريع number of projects	القطاع	الترتيب وفقاً لعدد المشاريع
1	Business services	45	2,355	27.3	1,421	49	**52**	خدمات الأعمال	1
2	Software & IT services	38	1,208	3.0	96	30	**32**	البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات	2
3	Financial services	25	760	6.8	204	23	**30**	الخدمات المالية	3
4	Transportation & Warehousing	119	2,867	29.9	718	16	**24**	النقل والتخزين	4
5	Renewable energy	352	7,385	1542.7	32,397	11	**21**	الطاقة المتجددة	5
6	Food & Beverages	100	1,098	25.3	278	9	**11**	الأغذية ومشروبات	6
7	Hotels & tourism	181	1,812	75.9	759	10	**10**	الفنادق والسياحة	7
8	Real estate	482	4,824	717.9	7,179	7	**10**	العقارات	8
9	Communications	48	385	79.0	632	8	**8**	الاتصالات	9
10	Consumer products	118	827	18.7	131	6	**7**	المنتجات الاستهلاكية	10
	Other Sectors	222	8,872	44.2	1,769	28	**40**	قطاعات أخرى	
	Total	**132**	**32,393**	**186.1**	**45,583**	**197**	**245**	**المجموع**	

Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

أهم الدول العربية المستثمرة والمستقبلة للمشاريع العربية لعام 2022

مصر تتصدر المقدمة كأكبر مستقبل للاستثمارات العربية البينية من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بقيمة 35 مليار دولار و17.7 ألف وظيفة جديدة

- على صعيد الدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية، واصل التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار العربي البيني تركزه في السعودية من حيث عدد المشاريع، مستحوذة على 62 مشروعاً تمثل 25% من الإجمالي، وعدد الشركات المستثمرة بعدد 59 شركة تمثل 30% من الإجمالي.
- تصدرت مصر المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، حيث استقبلت ما يزيد على 34 مليار دولار(أغلبها في قطاع الطاقة المتجددة)، من خلال 50 مشروعاً وفرت 17.7 ألف وظيفة خلال عام 2022 (بما يزيد على 54% من الإجمالي)، كما تصدرت في مؤشري متوسط التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، بقيمة 699 مليون دولار و354 وظيفة.
- على صعيد الدول العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية، واصلت الإمارات تصدرها المقدمة كأكبر مستثمر خلال عام 2022، وفق جميع المؤشرات، حيث بلغ عدد مشاريعها البينية 127 مشروعاً مثلت 52% من الإجمالي، بقيمة تخطت الـ 33 مليار دولار مثلت ما يزيد على 73% من إجمالي التكلفة الاستثمارية، نفذتها من خلال 99 شركة إماراتية ووفرت ما يزيد على 20 ألف وظيفة جديدة بحصة 62.1% من الإجمالي.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية بعدد 35 مشروعاً بحصة 14.3% من الإجمالي نفذتها 23 شركة، وبتكلفة بلغت 10.8 مليارات دولار مثلت 23.7% وبعدد وظائف تخطى الـ 7 آلاف وظيفة .
- حلت مصر في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات بحصة 9.8% و10.2% على التوالي، وحلت سلطنة عمان ثالثا على صعيد التكلفة الاستثمارية، بينما جاءت الكويت ثالثا على صعيد عدد الوظائف الجديدة خلال عام 2022.

واصلت الإمارات تصدرها المقدمة كأكبر مستثمر بـ 127 مشروعاً نفذتها 99 شركة بتكلفة 33.5 مليار دولار وفرت ما يزيد على 20 ألف وظيفة جديدة

الدول العربية المستثمرة في المشاريع البينية خلال عام 2022
Arab Countries Investing in Intra-Projects - 2022

Rank by No. of projects	Country	متوسط الوظائف	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	عدد الشركات companies	عدد المشاريع number of projects	الدولة	الترتيب وفقاً لعدد المشاريع
1	UAE	158	20,121	263.4	33,451	99	**127**	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	205	7,185	308.8	10,808	23	**35**	السعودية	2
3	Egypt	38	916	5.3	128	20	**24**	مصر	3
4	Kuwait	110	1,432	27.0	351	12	**13**	الكويت	4
5	Lebanon	26	281	2.6	29	11	**11**	لبنان	5
6	Jordan	115	918	3.3	27	8	**8**	الأردن	6
7	Bahrain	28	198	8.1	56	7	**7**	البحرين	7
8	Oman	30	181	69.9	420	6	**6**	سلطنة عمان	8
8	Qatar	77	462	21.4	129	5	**6**	قطر	8
10	Tunisia	116	463	12.7	51	3	**4**	تونس	10
11	Algeria	101	101	19.1	19	1	**1**	الجزائر	11
11	Djibouti	70	70	108.5	109	1	**1**	جيبوتي	11
11	Iraq	15	15	1.5	2	1	**1**	العراق	11
11	Libya	50	50	5.2	5	1	**1**	ليبيا	11
Total & Average		132	32,393	186.1	45,583	197	245	المجموع والمتوسط	

الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية خلال عام 2022
Arab Countries Receving Intra-FDI Projects - 2022

Ranking by No. of projects	Country	متوسط الوظائف	عدد الوظائف Jobs created	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	عدد الشركات companies	عدد المشاريع number of projects	الدولة	الترتيب وفقاً لعدد المشاريع
1	Saudi Arabia	75	4,627	35.8	2,221	59	**62**	السعودية	1
2	Egypt	354	17,682	699.1	34,955	42	**50**	مصر	2
3	UAE	66	3,119	15.5	730	41	**47**	الإمارات	3
4	Qatar	25	764	5.6	169	30	**30**	قطر	4
5	Oman	190	2,281	302.3	3,628	12	**12**	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	59	588	160.5	1,605	8	**10**	البحرين	6
7	Morocco	103	825	66.7	534	6	**8**	المغرب	7
8	Iraq	152	910	6.9	42	5	**6**	العراق	8
9	Kuwait	154	769	110.4	552	5	**5**	الكويت	9
10	Jordan	30	91	32.4	97	3	**3**	الأردن	10
10	Libya	28	84	65.7	197	3	**3**	ليبيا	10
12	Sudan	46	91	87.1	174	2	**2**	السودان	12
12	Tunisia	44	87	9.7	19	2	**2**	تونس	12
14	Algeria	288	288	16.0	16	1	**1**	الجزائر	14
14	Djibouti	44	44	180.7	181	1	**1**	جيبوتي	14
14	Lebanon	12	12	0.9	1	1	**1**	لبنان	14
14	Somalia	70	70	108.5	109	1	**1**	الصومال	14
14	Yemen	61	61	355.3	355	1	**1**	اليمن	14
Total &Average		132	32,393	186.1	45,583	197	245	المجموع والمتوسط	

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

أهم المشاريع العربية البينية لعام 2022

مصر استقبلت 8 مشاريع من بين أكبر 10 مشاريع للاستثمار العربي البيني خلال عام 2022 بتكلفة تخطت 30 مليار دولار

أكبر 10 مشاريع تركزت في قطاع الطاقة المتجددة بعدد 6 مشاريع وبقيمة 27.7 مليار دولار، ثم قطاع العقارات بعدد 4 مشاريع بقيمة 5.4 مليارات دولار

- من بين 245 مشروعاً عربياً بينياً خلال عام 2022، ساهمت أكبر 10 مشاريع بنحو 73% من إجمالي التكلفة الاستثمارية بقيمة 33.2 مليار دولار، كما وفرت ما يزيد على ربع عدد الوظائف الجديدة.
- تركزت المشاريع العشرة الأولى من حيث العدد في قطاعي الطاقة المتجددة بعدد 6 مشاريع بقيمة 27.7 مليار دولار، والعقارات بعدد 4 مشاريع وبتكلفة استثمارية قدرها 5.4 مليارات دولار.
- على صعيد تنفيذ المشاريع العشرة الأكبر حجما، تصدرت الإمارات المقدمة بعدد 6 مشاريع بقيمة 25.2 مليار دولار، تلتها السعودية بعدد 4 مشاريع بقيمة 8 مليارات دولار.
- تصدرت مصر المقدمة على صعيد استقبال المشاريع العشرة الأكبر حجما من حيث العدد (8 مشاريع) والتكلفة الاستثمارية (30.7 مليار دولار)، وعدد الوظائف الجديدة (7.3 آلاف وظيفة)، تلتها سلطنة عمان باستقبالها مشروعين في قطاع العقارات بتكلفة استثمارية بلغت 2.5 مليار دولار، وفرا ما يزيد على ألف وظيفة جديدة خلال عام 2022.

مزارع طاقة الرياح في منطقة خليج السويس في مصر	**10.8 مليارات دولار**	أعلنت شركة "مصدر" الإماراتية في نوفمبر 2022 عزمها استثمار 10.8 مليارات دولار لتطوير مزارع لإنتاج طاقة الرياح في منطقة خليج السويس بمصر بالشراكة مع شركتي إنفينيتي باور وشركة حسن علام للمرافق. ومن المتوقع أن تنتج مزرعة الرياح المكتملة 47790 جيجاوات / ساعة من الطاقة النظيفة سنويًا للسوق المحلي، وسيوفر المشروع نحو 3200 فرصة عمل جديدة.
مصنع الهيدروجين الأخضر في مدينة العين السخنة المصرية	**5 مليارات دولار**	أعلنت شركة KK Power International الإماراتية في أغسطس 2022 عن عزمها استثمار 5 مليارات دولار لبناء مصنع هيدروجين أخضر في مدينة العين السخنة بمصر لإنتاج نحو 230 ألف طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر، حيث وقعت الشركة مذكرات تفاهم مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والصندوق السيادي المصري والشركة المصرية لنقل الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .
منشأة لإنتاج الأمونيا الخضراء	**5 مليارات دولار**	أعلنت شركة أيما باور الإماراتية للطاقة AMEA Power في أبريل 2022 عن عزمها بناء منشأة للأمونيا الخضراء في المنطقة الصناعية مدينة العين السخنة المصرية بقيمة 5 مليارات دولار وبطاقة إنتاجية قدرها 390 ألف طن سنويًا لأغراض التصدير. حيث وقعت الشركة في هذا الشأن اتفاقية تفاهم مشترك مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والصندوق السيادي المصري والشركة المصرية لنقل الكهرباء هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.
مشروع تطوير منشأة الأمونيا الخضراء في مدينة العين السخنة بمصر	**3.5 مليارات دولار**	أعلنت شركة الفنار السعودية في أغسطس 2022 عن عزمها استثمار 3.5 مليارات دولار لتطوير منشأة الأمونيا الخضراء في منطقة العين السخنة في مصر لإنتاج 500 ألف طن من الأمونيا الخضراء و 100 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا ومن المقرر أن يوفر المشروع 1415 فرصة عمل جديدة.
مشروع مصنع الهيدروجين الأخضر في مدينة العين السخنة بمصر	**2 مليار دولار**	أعلنت شركة Alcazar Energy الإماراتية عن خطتها لبناء مصنع هيدروجين أخضر في مدينة العين السخنة بمحافظة السويس المصرية بتكلفة تبلغ نحو مليارى دولار وعلى مساحة قدرها 37 ألف متر مربع، من المتوقع أن تبلغ الطاقة الإجمالية للمصنع 230 ألف طن سنويًا وأن يوفر المشروع نحو 809 فرص عمل. و قامت الشركة بتوقيع مذكرات تفاهم مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والصندوق السيادي المصري والشركة المصرية لنقل الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بهذا الشأن .

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

Source: FDI Markets

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها، حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات. كما يقوم الأونكتاد بحساب أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في دول المنطقة وفق نفس المنهجية ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على تلك الاستثمارات عبر الزمن، والمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع التدفقات الفعلية والأرصدة التراكمية في الدول العربية، مع رصد لقيم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال العام 2022.

وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الأجنبية والعربية في المنطقة والتي تمت في الجزءين الثاني والثالث.

محتويات الجزء الرابع

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2022	70
تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية لعام 2022	72
صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2018- 2022	74
تطور تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2012-2022	75

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

التدفقات الواردة للدول العربية لعام 2022

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعت بمعدل 3% لتبلغ نحو 54 مليار دولار خلال 2022

- تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد في مطلع يوليو عام 2023 إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية بمعدل 3% إلى نحو 54 مليار دولار خلال عام 2022، لتمثل 6% من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية و4.2% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.3 تريليون دولار خلال عام 2022.
- واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية تركزها الجغرافي في ثلاث دول بحصة تخطت 78% من مجمل تلك التدفقات بقيادة الامارات التي استقطبت 22.7 مليار دولار بحصة 42.3%، تلتها مصر باستحواذها على 11.4 مليار دولار بحصة 21.2%، ثم حلت السعودية ثالثا باستحواذها على نحو 7.9 مليارات دولار تمثل 14.7 % من مجمل التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية.

مصر تسجل أعلى معدل نمو للتدفقات الواردة خلال عام 2022 تلتها قطر والأردن والكويت على التوالي

- حلت سلطنة عمان رابعا باستحواذها على 3.7 مليارات دولار وبحصة 6.9% من الاجمالي، فيما حلت كل من المغرب والبحرين وموريتانيا في المراكز من الخامس إلى السابع بقيم 2.1 و2 و1.1 مليار دولار وبحصص بلغت 4% و3.6% و2.1% من الاجمالي على التوالي.
- شهد العراق خروجاً للتدفقات الاستثمارية خلال عامي 2021 و2022 مسجلاً قيماً سالبة ناتجة عن تصفية الاستثمارات بلغت نحو 2.1- مليارات دولار خلال عام 2022 ولكن بانخفاض قدره 549 مليون دولار مقارنة بعام 2021.
- شهدت مصر أعلى معدل نمو للتدفقات الواردة للمنطقة العربية خلال عام 2022، بمعدل بلغ 122.6%، تلتها قطر بمعدل 107%، ثم الأردن والكويت بمعدلات 83% و34% على التوالي.

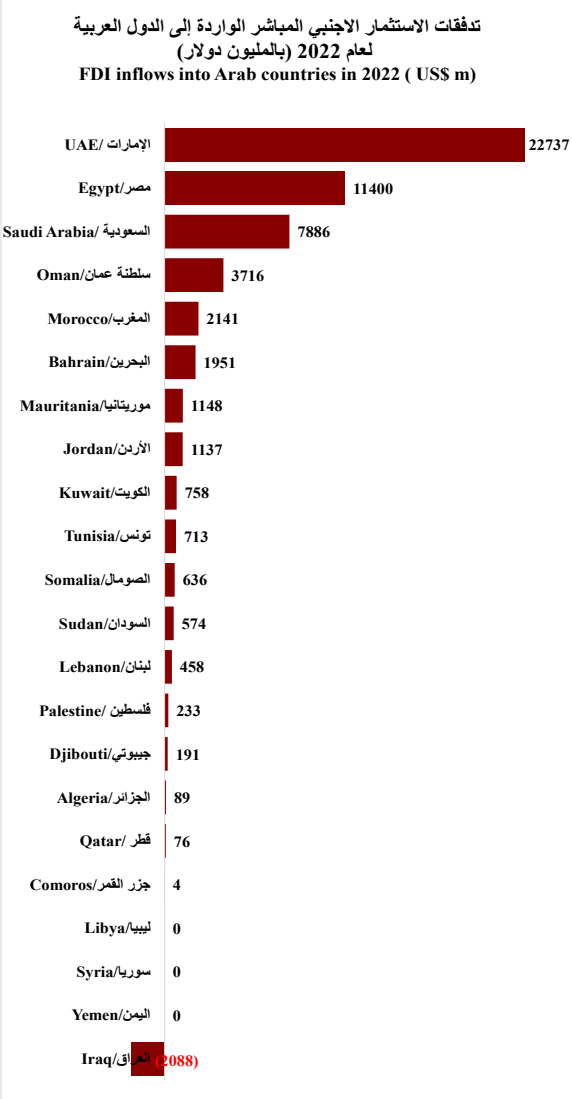

Source :UNCTAD, World Investment Report 2023

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2022 (مليون دولار)

FDI Inflows in to Arab Countries 2022 (US$ million)

Arab Ranking 2022	Country	الحصة من الاجمالي العربي Share in Total Arab	معدل التغير % % of Change	التغير Cange	2022	2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	UAE	42.3%	10.0	2069	**22737**	20667	الإمارات	1
2	Egypt	21.2%	122.6	6278	**11400**	5122	مصر	2
3	Saudi Arabia	14.7%	(59.1)	(11399)	**7886**	19286	السعودية	3
4	Oman	6.9%	(7.6)	(305)	**3716**	4021	سلطنة عمان	4
5	Morocco	4.0%	(5.5)	(125)	**2141**	2266	المغرب	5
6	Bahrain	3.6%	9.7	172	**1951**	1779	البحرين	6
7	Mauritania	2.1%	7.9	84	**1148**	1064	موريتانيا	7
8	Jordan	2.1%	82.9	515	**1137**	622	الأردن	8
9	Kuwait	1.4%	33.6	191	**758**	567	الكويت	9
10	Tunisia	1.3%	8.0	53	**713**	660	تونس	10
11	Somalia	1.2%	5.8	35	**636**	601	الصومال	11
12	Sudan	1.1%	9.7	51	**574**	523	السودان	12
13	Lebanon	0.9%	(24.3)	(147)	**458**	605	لبنان	13
14	Palestine	0.4%	(34.1)	(121)	**233**	353	فلسطين	14
15	Djibouti	0.4%	13.6	23	**191**	168	جيبوتي	15
16	Algeria	0.2%	(89.8)	(781)	**89**	870	الجزائر	16
17	Qatar	0.1%	107.0	1170	**76**	(1093)	قطر	17
18	Comoros	0.0%	(4.1)	(0)	**4**	4	جزر القمر	18
19	Libya	0.0%	....	0	**0**	0	ليبيا	19
20	Syria	0.0%	....	0	**0**	0	سوريا	20
21	Yemen	0.0%	....	0	**0**	0	اليمن	21
22	Iraq	-3.9%	(20.8)	549	**(2088)**	(2637)	العراق	22
	Total	**100%**	**(3.0)**	**(1689)**	**53759**	55448	المجموع	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2023

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

الأرصدة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2022

ارتفاع الأرصدة الواردة إلى المنطقة العربية بمعدل 4.1% إلى 1.1 تريليون دولار بنهاية عام 2022

- وفقاً لبيانات الاونكتاد، شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 4.1% بنهاية العام 2022 لتبلغ 1.1 تريليون دولار.
- استحوذت الدول الثلاث الاولى على أكثر من 57% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة الى المنطقة العربية، وتصدرت السعودية المقدمة بحجم ارصدة بلغ نحو 269 مليار دولار وبحصة بلغت 25.2% من الاجمالي العربي، تلتها الإمارات بقيمة 194.3 مليار دولار وبحصة 18.2%، ثم مصر بنحو 149 مليار دولار وبحصة 13.9%.
- حققت الصومال أعلى معدل نمو في أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2022 بمعدل بلغ 14.8%، تلتها الإمارات بمعدل 13.3%، ثم موريتانيا في المركز الثالث بمعدل نمو بلغ 10.4%.
- شهدت كل من المغرب والكويت تراجعاً في حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال العام 2022، حيث تراجعت تلك الأرصدة بمعدل 13.3% في المغرب وبمعدل 2.8% في الكويت، بينما شهد حجم تلك الأرصدة استقراراً في كل من ليبيا وسوريا واليمن.

السعودية والإمارات ومصر استحوذوا على 57 % من مجمل الأرصدة الاستثمارية الواردة بنهاية 2022

استقرار الأرصدة الاستثمارية الواردة في ليبيا وسوريا واليمن بينما تراجعت في المغرب والكويت

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2022 (مليون دولار)
Inward FDI Stocks into Arab Countries 2022 (US$ million)

الترتيب العربي 2022	الدولة	2021	2022	التغير Cange	معدل التغير % % of Change	الحصة من الاجمالي العربي Share in Arab Total	Country	Arab Ranking 2022
1	السعودية	261061	**268947**	7886	3.0	25.2%	Saudi Arabia	1
2	الإمارات	171563	**194300**	22737	13.3	18.2%	UAE	2
3	مصر	137543	**148888**	11345	8.2	13.9%	Egypt	3
4	لبنان	70083	**70540**	458	0.7	6.6%	Lebanon	4
5	المغرب	72994	**63278**	(9716)	(13.3)	5.9%	Morocco	5
6	سلطنة عمان	45844	**49560**	3716	8.1	4.6%	Oman	6
7	تونس	38933	**39467**	534	1.4	3.7%	Tunisia	7
8	الأردن	37305	**38380**	1075	2.9	3.6%	Jordan	8
9	البحرين	33484	**35436**	1951	5.8	3.3%	Bahrain	9
10	الجزائر	33977	**34066**	89	0.3	3.2%	Algeria	10
11	السودان	29728	**30301**	574	1.9	2.8%	Sudan	11
12	قطر	27534	**27610**	76	0.3	2.6%	Qatar	12
13	ليبيا	18462	**18462**	0	0.0	1.7%	Libya	13
14	الكويت	15531	**15091**	(440)	(2.8)	1.4%	Kuwait	14
15	موريتانيا	11013	**12161**	1148	10.4	1.1%	Mauritania	15
16	سوريا	10743	**10743**	0	0.0	1.0%	Syria	16
17	الصومال	4287	**4923**	636	14.8	0.5%	Somalia	17
18	فلسطين	2976	**3116**	140	4.7	0.3%	Palestine	18
19	اليمن	1942	**1942**	0	0.0	0.2%	Yemen	19
20	جزر القمر	142	**145**	4	2.7	0.0%	Comoros	20
21	جيبوتي	0	**0**	0	....	0.0%	Djibouti	21
22	العراق	0	**0**	0	....	0.0%	Iraq	22
المجموع		1025143	1067355	42212	4.1	100%	Total	

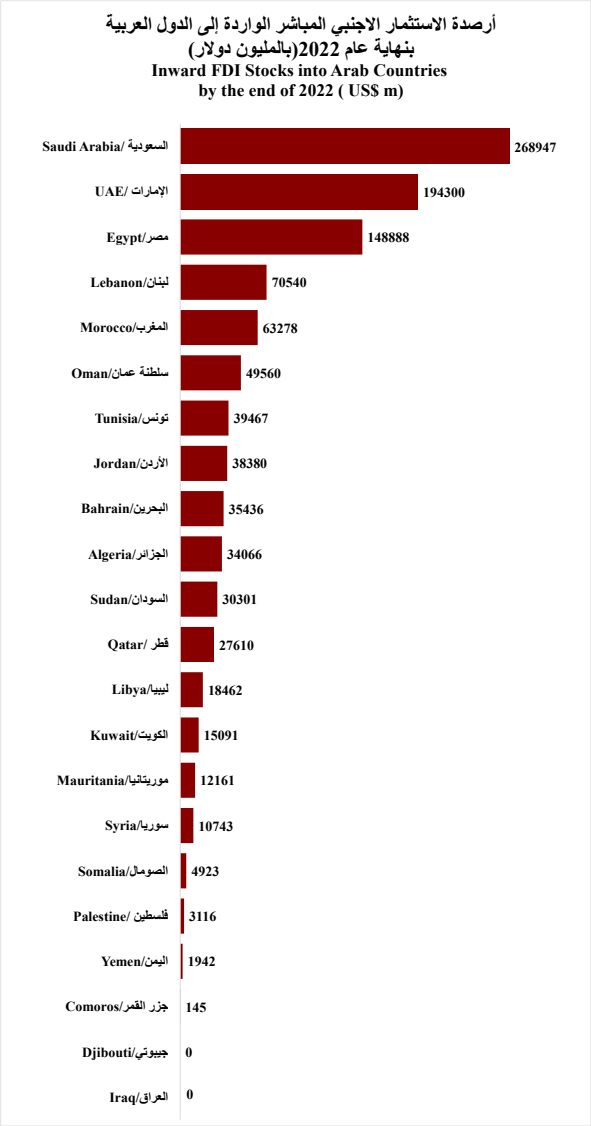

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2023

Source :UNCTAD, World Investment Report 2023

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

التدفقات الصادرة من الدول العربية لعام 2022

- شهدت التدفقات الصادرة من الدول العربية تراجعا حادا خلال العام 2022 بمعدل 54% لتبلغ نحو 23.3 مليار دولار مقارنة مع 50.6 مليار دولار في العام 2021.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً وبلغت تدفقاتها الاستثمارية الصادرة 24.8 مليار دولار خلال عام 2022 بارتفاع قدره 10%.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 18.8 مليار دولار، أي بما يوازي 80% من صافي التدفقات الصادرة عن الدول العربية خلال عام 2022، تلتها قطر بقيمة 2.4 مليار دولار، وجاءت البحرين رابعا بقيمة 1.9 مليار دولار ثم المغرب ومصر بقيم 615 و342 مليون دولار على التوالي.
- تراوحت التدفقات الصادرة عن 7 دول عربية ما بين 238 مليون دولار للعراق و3 ملايين دولار لموريتانيا، بينما لم يصدر عن السودان واليمن أي تدفقات استثمارية خلال عام 2022 .
- حققت البحرين أعلى معدل نمو في التدفقات الاستثمارية الصادرة خلال عام 2022، تلتها قطر ثم الجزائر وليبيا على التوالي.
- تراجعت التدفقات الاستثمارية وسجلت قيما سالبة في 3 دول عربية تصدرتهم الكويت التي شهدت تصفية استثمارات خارجية بقيمة 25.6 مليار دولار وفقاً لبيانات الأونكتاد، تلتها سلطنة عمان والتي ارتفعت قيمة تصفية استثماراتها الخارجية من 398 مليون دولار عام 2021 إلى 520 مليون دولار عام 2022، ثم الأردن التي شهدت تصفية بقيمة 16 مليون دولار خلال العام نفسه.

تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بمعدل 54% إلى 23.3 مليار دولار

الإمارات تتصدر عربيا بتدفقات صادرة بلغت قيمتها 24.8 مليار دولار خلال عام 2022

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2022 (مليون دولار)

FDI Outflow from Arab Countries 2022 (US$ million)

Arab Ranking 2022	Country	الحصة من الاجمالي العربي Share in Arab Total	معدل التغير % % of Change	التغير Cange	2022	2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	UAE	106.5%	10.1	2287	**24833**	22546	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	80.8%	(21.1)	(5034)	**18826**	23860	السعودية	2
3	Qatar	10.2%	1390.9	2224	**2384**	160	قطر	3
4	Bahrain	8.4%	2926.4	1884	**1948**	64	البحرين	4
5	Morocco	2.6%	(4.6)	(29)	**615**	644	المغرب	5
6	Egypt	1.5%	(6.9)	(25)	**342**	367	مصر	6
7	Iraq	1.0%	77.0	104	**238**	135	العراق	7
8	Lebanon	0.4%	107.3	1465	**99**	(1366)	لبنان	8
9	Algeria	0.3%	238.0	123	**71**	(52)	الجزائر	9
10	Libya	0.2%	190.3	105	**50**	(55)	ليبيا	10
11	Tunisia	0.1%	(13.6)	(5)	**30**	35	تونس	11
12	Palestine	0.1%	123.0	71	**13**	(58)	فلسطين	12
13	Mauritania	0.0%	(44.5)	(2)	**3**	5	موريتانيا	13
14	Sudan	0.0%	(100.0)	(54)	**0**	54	السودان	14
15	Yemen	0.0%	....	0	**0**	0	اليمن	15
16	Jordan	-0.1%	(199.1)	(32)	**(16)**	16	الأردن	16
17	Oman	-2.2%	30.7	(122)	**(520)**	(398)	سلطنة عمان	17
18	Kuwait	-109.8%	(648.7)	(30269)	**(25603)**	4666	الكويت	18
	Total	**100%**	**(53.9)**	**(27311)**	23314	50624	المجموع	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2023

Source :UNCTAD, World Investment Report 2023

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

الأرصدة الصادرة من الدول العربية بنهاية العام 2022

ارتفاع الأرصدة الصادرة من الدول العربية بمعدل 10.7% إلى 590 مليار دولار بنهاية عام 2022

- شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية ارتفاعا بمعدل 10.7% الى 590 مليار دولار بنهاية العام 2022، مقارنة مع 53.3 مليار دولار في نهاية العام 2021، وذلك وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- واصلت الأرصدة الصادرة عن الدول العربية تركزها في 5 دول خليجية هي الامارات والسعودية وقطر والكويت والبحرين بحصة بلغت 89% من مجمل الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى بقيمة 240 مليار دولار وبحصة 40.7%، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 167.5 مليار دولار وبحصة 28.4%، وجاءت قطر ثالثا بقيمة 50 مليار دولار وبحصة 8.5% ثم الكويت والبحرين بقيم 46.8 و21 مليار دولار وبحصص 7.9% و3.6% على التوالي.
- ارتفع حجم أرصدة الاستثمار المباشر الصادرة عن 12 دولة عربية بمعدلات تراوحت ما بين 32.3% (الكويت) و 0.2% (ليبيا)، في حين شهدت الأرصدة الصادرة عن كل من اليمن وسوريا استقراراً عند نفس المستوى خلال عامي 2021 و2022. في المقابل شهدت الأرصدة الصادرة عن سلطنة عمان وفلسطين والمغرب تراجعاً بمعدلات 10.2% و4.2% و0.2% على التوالي.
- حققت الإمارات أعلى قيمة زيادة في الأرصدة الصادرة عن الدول العربية خلال عام 2022 ، بلغت 24.8 مليار دولار بحيث مثلت وحدها 43.7% من إجمالي الزيادة في الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية.

تركز الأرصدة العربية الصادرة في 5 دول خليجية بقيمة 525.2 مليار دولار تمثل 89% من الإجمالي العربي بنهاية 2022

أهم الدول العربية المصدرة لأرصدة الاستثمار المباشر بنهاية عام 2022
(الحصة من الاجمالي العربي)
Top Arab Countries in Outword FDI Stocks
by the End of 2022 (Share of the Arab Total)

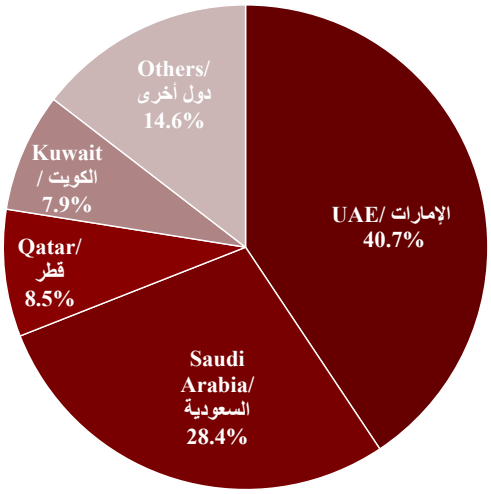

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية
بنهاية عام 2022 (مليون دولار)
FDI Stock Outflow from Arab Countries
by the End of 2022 (US$ million)

Arab Ranking 2022	Country	الحصة من الاجمالي العربي Share in Arab Total	معدل التغير % % of Change	التغير Cange	2022	2021	الدولة	الترتيب العربي 2022
1	UAE	40.7%	11.5	24833	**239880**	215047	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	28.4%	10.6	15984	**167483**	151499	السعودية	2
3	Qatar	8.5%	5.0	2384	**50054**	47670	قطر	3
4	Kuwait	7.9%	32.3	11422	**46821**	35399	الكويت	4
5	Bahrain	3.6%	10.2	1948	**20955**	19007	البحرين	5
6	Libya	3.5%	0.2	50	**20450**	20400	ليبيا	6
7	Lebanon	2.5%	0.7	99	**14735**	14636	لبنان	7
8	Egypt	1.6%	3.9	342	**9190**	8848	مصر	8
9	Morocco	1.2%	(0.2)	(12)	**7314**	7326	المغرب	9
10	Oman	0.8%	(10.2)	(520)	**4593**	5113	سلطنة عمان	10
11	Iraq	0.6%	7.6	238	**3389**	3151	العراق	11
12	Algeria	0.5%	2.6	71	**2770**	2699	الجزائر	12
13	Tunisia	0.12%	1.5	10	**683**	673	تونس	13
14	Jordan	0.12%	….	(16)	**681**	697	الأردن	14
15	Yemen	0.11%	0.0	0	**672**	672	اليمن	15
16	Palestine	0.05%	(4.2)	(14)	**318**	332	فلسطين	16
17	Mauritania	0.02%	2.9	3	**107**	104	موريتانيا	17
18	Syria	0.00%	0.0	0	**5**	5	سوريا	18
	Total	100%	10.7	56823	590101	533278	المجموع	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2023

Source :UNCTAD, World Investment Report 2023

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2022-2021

قيمة عمليات بيع الأصول لشركات أجنبية في الدول العربية ارتفعت بمقدار 6.4 مليارات دولار عام 2022

- شهدت عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية نشاطا لافتا خلال العام 2022، حيث ارتفعت قيمة عمليات البيع في 9 دول عربية بمعدل 21.2% الى 36.7 مليار دولار ومثلت حصة قدرها 5.1% من الإجمالي العالمي البالغ 706.6 مليار دولار وفقاً لبيانات الأونكتاد.
- شهدت 9 دول عربية عمليات بيع أصول خلال العام 2022، واستحوذت السعودية على أكثر من 43% من مجمل الصفقات بقيمة بلغت 15.8 مليار دولار، تلتها البحرين بحصة 23.7% و بقيمة 8.6 مليارات دولار، ثم الإمارات بحصة 19.2% وبقيمة بلغت نحو 7 مليارات دولار، ثم مصر بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 9.3%.
- شهدت عمليات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية ارتفاعا كبيراً بمعدل 303% إلى 28.3 مليار دولار خلال عام 2022.
- قامت 8 دول عربية بعمليات شراء بغرض التملك والاندماج خلال عام 2022، استحوذت كل من الكويت والامارات والسعودية ولبنان على أكثر من 96% من الاجمالي وبقيم بلغت نحو 9.3 و 6.8 و 6.1 و 5 مليارات دولار على التوالي.

عمليات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية شهدت ارتفاعاً بمعدل 303% إلى28.3 مليار دولار خلال عام 2022

أهم الدول العربية التي استفادت من صفقات الاستحواذ والاندماج لعام 2202 (الحصة من إجمالي عمليات البيع في المنطقة العربية)

Top Arab countries in acquisitions and mergers deals in 2022 (share of total sales in Arab region)

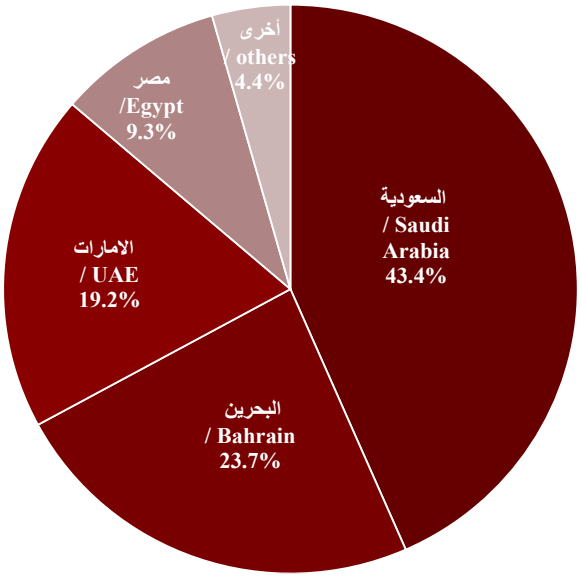

عمليات الاندماج والاستحواذ الصافية عبر الحدود للدول العربية لعام 2022 (مليون دولار)

Net Cross-Border Merger & Acquisitions in Arab Countries during 2022 (US$ mn)

Arab Ranking 2022	Country	صفقات الشراء Purchases Deals			صفقات البيع Sales Deals			الدولة	الترتيب العربي 2022
		التغير Cange	2022	2021	التغير Cange	2022	2021		
1	Saudi Arabia	5589.6	**6090.2**	500.6	(8662.7)	**15788.8**	24451.5	السعودية	1
2	Bahrain	430.0	**752.2**	322.2	8557.2	**8602.2**	45.0	البحرين	2
3	UAE	690.8	**6769.7**	6078.9	5454.7	**6975.0**	1520.3	الإمارات	3
4	Egypt	(225.3)	**0.0**	225.3	3363.6	**3392.4**	28.8	مصر	4
5	Oman	(66.0)	**(15.6)**	50.4	1205.0	**1205.0**	0.0	سلطنة عمان	5
6	Iraq	0.0	**0.0**	0.0	195.0	**195.0**	0.0	العراق	6
7	Morocco	220.0	**280.0**	60.0	156.7	**137.6**	(19.2)	المغرب	7
8	Kuwait	9035.4	**9320.1**	284.6	(4001.1)	**76.0**	4077.2	الكويت	8
9	Tunisia	0.0	**0.0**	0.0	0.3	**0.3**	0.0	تونس	9
10	Qatar	551.5	**68.3**	(483.1)	102.9	**0.0**	(102.9)	قطر	10
11	Mauritania	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	موريتانيا	11
12	Jordan	(28.3)	**0.0**	28.3	(2.8)	**0.0**	2.8	الأردن	12
15	Lebanon	5463.8	**4986.2**	(477.6)	(3.0)	**0.0**	3.0	لبنان	15
16	Palestine	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	فلسطين	16
17	Djibouti	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	جيبوتي	17
18	Algeria	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	الجزائر	18
19	Comoros	….	**….**	…..	0.0	**0.0**	0.0	جزر القمر	19
20	Libya	(429.1)	**0.0**	429.1	0.0	**0.0**	0.0	ليبيا	20
13	Somalia	….	**….**	….	0.0	**0.0**	0.0	الصومال	13
14	Sudan	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	السودان	14
21	Syria	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	سوريا	21
22	Yemen	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**	0.0	اليمن	22
Total Arab Countries		21232.4	28251.1	7018.7	6365.8	36372.3	30006.5	الإجمالي العربي	

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2023

Source :UNCTAD, World Investment Report 2023

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2022

تطور التدفقات الواردة إلى الدول العربية 2013-2022

38.6 مليار دولار متوسط التدفقات السنوية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2013-2022)

5.2% متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية و2.7% من إجمالي التدفقات العالمية خلال السنوات العشر الأخيرة

- شهد حجم التدفقات الواردة الى الدول العربية تذبذبا واضحا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث ارتفع من متوسط 5.4 مليارات دولار خلال الفترة (من 1993 إلى 2002) إلى أكثر من 57 مليار دولار خلال الفترة (من 2003 إلى 2012) قبل أن يتراجع الى 38.6 مليار دولار في الفترة (من 2013 إلى 2023).
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية ما يزيد على 386 مليار دولار خلال الفترة (من 2013 إلى 2022) بمتوسط 38.6 مليار دولار سنويا.
- بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ما نسبته 2.7% خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2022، في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول النامية نحو 5.2% خلال نفس الفترة.
- تراجعت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية إلى 5.9% خلال العام 2022 مقارنة مع 6.3% عام 2021، في حين ارتفعت حصتها من الإجمالي العالمي من 3.8% عام 2021 الى 4.2% عام 2022.

تطور حصص الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والعالم
Arab countries' Share of FDI Inflows into Developing Countries and in the World

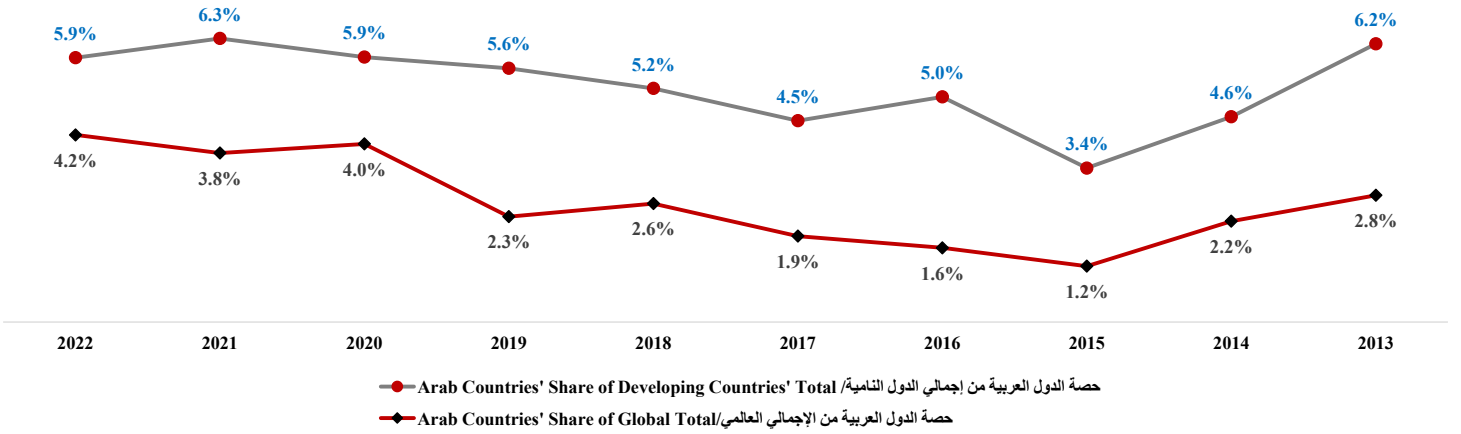

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم (2013-2022)

FDI Inflows into Arab Countries and Proportion to Developing Countries and to World (2013-2022)

Year	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة
Value of Inflows into Arab Countries (US$ billion)	53.8	55.4	38.0	39.9	36.2	31.4	33.0	25.5	31.6	41.3	قيمة التدفقات إلى الدول العربية (مليار دولار)
Value of Inflows into Developing Countries (US$ billion)	916.4	880.9	646.5	709.1	697.2	701.7	659.8	746.3	693.6	669.0	قيمة التدفقات إلى الدول النامية (مليار دولار)
Value of Global Inflows (US$ billion)	1294.7	1478.1	962.0	1707.8	1375.4	1644.9	2003.5	2056.4	1411.8	1468.4	قيمة التدفقات إلى الدول العالم (مليار دولار)
Arab Countries' Share of Developing Countries' Total	5.9%	6.3%	5.9%	5.6%	5.2%	4.5%	5.0%	3.4%	4.6%	6.2%	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية
Arab Countries' Share of Global Total	4.2%	3.8%	4.0%	2.3%	2.6%	1.9%	1.6%	1.2%	2.2%	2.8%	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2023
Source :UNCTAD, World Investment Report 2023

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

ملحق: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

يتضمن هذا الجزء عرضا لأهم التحسينات أو المستجدات التي شهدتها الدول العربية في مجال مناخ الاستثمار خلال العام 2022، وعلى وجه الخصوص في مجال التشريعات والقرارات والإجراءات، والتطور في مجال البنية التحتية والتكنولوجية والمالية والمدن الصناعية والمناطق الحرة وغيرها من المؤشرات التي ترصد مستجدات مناخ الاستثمار خلال عام 2022.

ويتم رصد تلك التحسينات استناداً إلى ردود الدول العربية أو رصد ما نشر بالمواقع الرسمية في هذا الشأن، لتقديم صورة أكثر شمولية حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022.

سيتم استعراض التحسينات وفق الترتيب الأبجدي للدول المعتمد من قبل الأمم المتحدة.

محتويات الملحق

م	الدولة	رقم الصفحة
1	الأردن	78
2	الإمارات	79
3	البحرين	80
4	تونس	81
5	الجزائر	82
6	سوريا	83
7	جيبوتي	84
8	العراق	85
9	سلطنة عمان	86
10	فلسطين	87
11	قطر	88
12	الكويت	89
13	ليبيا	90
14	مصر	91
15	المغرب	92
16	السعودية	93
17	موريتانيا	94

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

الأردن Jordan

قانون جديد لتنظيم البيئة الاستثمارية ومنح مزايا وتسهيلات إضافية

إصدار قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الجديد لعام 2022 الذي تضمن العديد من المستجدات في البيئة الاستثمارية منها:

- توسيع صلاحيات وزارة الاستثمار، بشأن إنشاء صناديق استثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية وإصدار تعليمات خاصة بأعمالها.
- إلغاء شروط الحصول على موافقات مسبقة لترخيص أي شركة أو مؤسسة فردية من أي جهة ما لم ينص أي تشريع على غير ذلك.
- المساواة بين المستثمر الأردني وغير الأردني، وحماية الاستثمارات، والتحول من مبدأ الرقابة المسبقة إلى الرقابة اللاحقة.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات القائمة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز المنافسة، وتحديد التعليمات المانعة للاحتكار وضمان حماية المستهلك.
- دعم التوجه الرقمي وأتمتة جميع إجراءات الوزارة وخدماتها.
- دعم توجهات حماية البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- ضمان حقوق المستثمر، ومنحه موافقة على استخدام غير الأردنيين في وظائف إدارية وفنية بنسب معينة.
- منح المستثمر صلاحيات تحويل العملات القابلة للتحويل داخل المملكة وخارجها دون تأخير.
- منح المستثمر حرية الاستثمار بالتملك الكامل أو المشاركة كمساهم في الأنشطة الاستثمارية وحرية تصفية أو إنهاء أنشطته الاستثمارية.
- إعطاء المستثمر الحق بالمطالبة بالتعويض عن الخسائر المتحققة نتيجة لقرارات جهات رسمية تجاهه.
- إلغاء نزع ملكية أي استثمار أو جزء منه إلا بمقتضى القانون، مع التعهد بدفع تعويض عادل له.

إستراتيجية وطنية شاملة لترويج الاستثمار للفترة (2022 - 2026)

- أعدت وزارة الاستثمار بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي استراتيجية وطنية شاملة للترويج للاستثمار في الأردن خلال الفترة (2023 – 2026) بالتركيز على قطاعات وأسواق محددة.
- تستهدف الاستراتيجية زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي تسهم في تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل للأردنيين وبما يتماشى مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي والبرنامج التنفيذي الحكومي.
- تركز الاستراتيجية على قطاعات الصناعات التحويلية ذات القيمة العالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقطاع الرعاية الصحية، والسياحة، والتطوير العقاري والتعدين، والكيماويات، والزراعة، والخدمات اللوجستية وغيرها.
- تستهدف الاستراتيجية دولا عدة من بينها دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا وهولندا وفرنسا وتركيا واليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية.

موقع إلكتروني جديد للمناطق الحرة

- أطلقت المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، موقعها الإلكتروني الجديد خلال 2022 والذي تم تصميمه وتطويره وفقا للمعايير التكنولوجية الحديثة.
- يوفر الموقع المعلومات والخدمات باللغتين العربية والإنجليزية لخدمة المستثمرين.

إطلاق "منصة City Builder" لترويج الفرص الاستثمارية

- أطلقت وزارة الاستثمار الأردنية بالتعاون مع مجموعة سيتي بنك منصة City Builder الإلكترونية، والتي تهدف الى تمكين المستثمر من التعرف على أهم الفرص الاستثمارية والموزعة على كافة المحافظات وفقا للقطاعات الاستثمارية.
- من المقرر أن تسهم المنصة في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي 2033 التي اطلقتها الحكومة الأردنية، وترويج نحو 53 فرصة استثمارية بتكلفة 4.7 مليارات دولار في مختلف القطاعات الأردنية ذات الأولوية.
- المنصة هي جزء من خطة وزارة الاستثمار لتوسيع استخدام الأدوات الرقمية في أنشطة الترويج للاستثمار.

إنفاق إضافي على البنية التحتية

وفقا لمشروع الموازنة الأردنية لعام 2022 ارتفع الإنفاق الرأسمالي إلى 1.5 مليار دينار، بزيادة 43% بهدف المساهمة في تحفيز النمو وتحسين البنية التحتية من أجل المساعدة في جذب المزيد من الاستثمارات.

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة الاستثمار، موقع المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية، المملكة الأردنية الهاشمية.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

الإمارات United Arab Emirates

إصدار 3 مراسيم وقانون و8 قرارات لتحسين البيئة التشريعية ذات الصلة بالاستثمار

قامت حكومة الإمارات بإصدار وتحديث 10 تشريعات خلال عام 2022 للمساعدة على تحسين بيئة الأعمال، وذلك في مجالات حماية حقوق الملكية الصناعية، والمعاملات التجارية، والعلامات التجارية، والشركات العائلية، والتعاونيات، والوكالات التجارية وغيرها، كما يلي:

1. قرار رقم (6) لسنة 2022 في شأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وحماية حقوق الملكية الصناعية.
2. مرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بإصدار قانون المعاملات التجارية.
3. قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2022 في شأن اللائحة التنفيذية لقانون العلامات التجارية.
4. مرسوم بقانون اتحادي رقم (37) لسنة 2022 بشأن الشركات العائلية.
5. القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2022 بشأن تنظيم الوكالات التجارية.
6. مرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2022 بشأن التعاونيات.
7. قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2022 بشأن الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
8. قرار مجلس الوزراء رقم (79) لسنة 2022 في شأن ضوابط تحفيز الشركات التجارية لمباشرة مسؤوليتها المجتمعية.
9. قرار مجلس الوزراء رقم (102) لسنة 2022 بشأن إصدار لائحة الجزاءات خلافاً لأحكام قانون الشركات التجارية.
10. قرار مجلس الوزراء رقم (107) لسنة 2022 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري.
11. قرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
12. قرار مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون قواعد وشهادات المنشأ.

مبادرات وبرامج لجذب الشركات العالمية وأصحاب الكفاءات

- إطلاق مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية" NextGen FDI لجذب 7 آلاف من أصحاب الكفاءات العالمية، و300 شركة رقمية من مختلف أنحاء العالم وتزويدهم بالأساسيات اللازمة لدخول السوق والتوسع عالميا من داخل الإمارات.
- اطلاق الدورة الأولى من قمة الإمارات للاستثمار "انفستوبيا" والتي تجمع بين قادة الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والبنوك الاستثمارية، والشركات العائلية، وصناديق الاستثمار، ومؤسسات أكاديمية وبحثية، ومكاتب الاستثمار على مستوى العالم لإطلاق الأفكار وصناعة الفرص.
- اطلاق بوصلة المستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات الحيوية المستهدفة مثل التكنولوجيا المالية، والتجارة الالكترونية، والتكنولوجيا الزراعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والسياحة، والفضاء، والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتصنيع، والسياحة العلاجية، والطاقة المتجددة، والإعلام والترفيه، والصناعات الابداعية، والالعاب، والمدن الذكية.
- اطلاق برنامج (Target 50) الذي يستهدف استقطاب 50 شركة عالمية في عدد من القطاعات.
- أطلقت الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس 2022" مبادرة "أسواق الغد"، الهادفة لتطوير مسرعات أعمال جديدة تسهم في إعداد الاقتصاد الإماراتي لاحتضان أنشطة الأعمال التي تركز على قطاعات الاقتصاد الجديد وتعزيز جاهزيتها بالاعتماد على أحدث الوسائل التكنولوجية.
- اطلاق مبادرة "الابتكار الزراعي للمناخ" والتي تهدف لمضاعفة استثمارات الزراعة الذكية مناخيا والابتكار بالنظم الغذائية وزيادة التزاماتها الاستثمارية من 4 إلى 8 مليارات دولار.
- أطلق مركز دبي المالي مبادرة "المركز العالمي للشركات العائلية والثروات" لدعم الشركات العائلية وأصحاب الثروات.
- أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية لأبوظبي، برنامج "تحفيز أسعار إيجار الأراضي الصناعية" لدعم الأعمال في القطاعات الصناعية. كما أطلقت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية دليل الاستثمار الزراعي في إمارة أبوظبي 2021-2022 .

تطوير البنية التحتية التكنولوجية

- اطلاق منصة وطنية لريادة الأعمال بهدف دعم وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة واستقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من جميع أنحاء العالم ودعم نموها وتوسعها عالمياً.
- تطوير الخدمات الاستباقية للمستثمرين من خلال ربط "منصة باشر الرقمية" مع الموقع الرسمي للوزارة لتتيح للمستثمرين ورواد الأعمال داخل الدولة وخارجها حلول تأسيس الشركات إلكترونياً، كما تتيح مجموعة متكاملة من الخدمات الحكومية لتسيير أعمالهم.

تسهيل تأشيرات الدخول

استحداث منظومة جديدة لتأشيرات الدخول والإقامة للمستثمرين وأصحاب المواهب مثل: تأشيرات دخول لاستكشاف فرص تأسيس الأعمال وفرص العمل، واستحداث مسارات جديدة للإقامات مثل الإقامة الخضراء لكل من العامل الماهر والعمل الحر للمستثمر، ومسارات جديدة للإقامة الذهبية للمستثمرين وعدد من الفئات من أصحاب المواهب.

المصدر : وزارة المالية- الإمارات العربية المتحدة.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

البحرين Bahrain

استحداث دليل لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- إصدار دليل تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 19 يونيو 2022 استناداً إلى إصدار القرار رقم (30) لسنة 2022، ويهدف الدليل لتنظيم العلاقة التعاقدية بين الجهات الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص، وتعزيز الشفافية لعمليات الشراكة، ووضع إطار موحد لعقود الشراكة والاستفادة من خبرات القطاع الخاص، من خلال اتباع أفضل التجارب والممارسات الدولية.
- إصدار قانون رقم (7) لسنة 2022 بشأن البيئة: هو قانون جديد يهدف إلى حماية البيئة ومصادرها من الأنشطة والممارسات كافة التي تشتمل على مسببات التلوث والتدهور البيني والتنوع البيولوجي، والعمل على منع ومكافحة التلوث بجميع أشكاله ووقف تدهور البيئة من خلال الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة عليها.

تدشين منطقة التجارة الأمريكية

- تم توقيع مذكرة تفاهم بين البحرين والولايات المتحدة بهدف إنشاء منطقة تجارية لتكون مركزاً إقليميًا للتجارة والتصنيع والخدمات اللوجستية والتوزيع، إضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل نوعية في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات المساندة. تم وضع حجر أساس انشاء المنطقة في مدينة سلمان الصناعية في فبراير2022، وتبلغ مساحة المرحلة الأولى 110 آلاف متر مربع تقريباً، وستصل إلى 1.11 مليون متر مربع كمساحة إجمالية مع التوسعة المستقبلية.

تطبيقات ومنصات لتسهيل معاملات المستثمرين

- إطلاق منصة استثمار الأراضي الحكومية في 6 أبريل 2022، بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتنشيط حركة الاستثمار وبناء الأراضي، وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية للمواطنين والمقيمين. حيث تمكن المنصة الراغبين في الاستثمار في الأراضي الحكومية من تقديم مقترحاتهم بشأن المشاريع الاستثمارية، كما تربطهم بالنظام الإلكتروني التابع لمجلس المناقصات والمزايدات.
- في نوفمبر 2022 تم إطلاق تطبيق "التاجر" المتكامل لخدمة التجار ورجال الأعمال، حيث يوفر التطبيق إمكانية إنجاز ومتابعة المعاملات مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، منها: خدمات السجلات التجارية وخدمات الاشتراكات التأمينية والرعاية الصحية للعمال.
- أعلنت بورصة البحرين وسوق أبوظبي للأوراق المالية إطلاق منصة (تبادل) لتوفير الوصول المباشر للأسواق، وتتيح المنصة للمستثمرين التداول بشكل مباشر في السوقين، كما تعمل على ربط المستثمرين بالسوقين عبر الوسطاء المحليين المرخصين.
- قامت هيئة تنظيم الاتصالات بإتاحة جزء من الطيف الترددي C لشبكات الجيل الخامس الخاصة لتمكين القطاعين العام والخاص من الاستفادة من أحدث التقنيات.

شراكة صناعية إقليمية وبرامج لتنمية الكوادر ونقل التكنولوجيا

- انضمام البحرين في 25 يوليو2022 لمبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة مع كل من الإمارات ومصر والأردن، وتهدف المبادرة لتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين تلك الدول، وتمكين القطاع الصناعي وتعزيز دوره، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومنح شركات القطاع الخاص الفرصة للتوسع في أعمالها، وتعزيز الشراكات، وزيادة فرص العمل الجديدة والنوعية، وخفض تكلفة المنتجات، وحماية سلاسل التوريد.
- إطلاق برنامج تنمية الكوادر التقنية: بهدف تدريب خريجي الجامعات البحرينية والباحثين عن عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى ثلاث سنوات وذلك للمساهمة في تنمية القطاع التقني في المملكة.
- تدشين مركز البحرين للابتكار ونقل التكنولوجيا في جامعة البحرين بهدف حماية حقوق المبتكرين، وتطوير وتقوية نظام الابتكار والبحث والتطوير .

استحداث نظام الإقامة الذهبية

استحداث المملكة في 7 فبراير 2022 نظام الإقامة الدائمة الذهبية لمنح أصحاب الكفاءات والموهبة الفرصة للحصول على إقامة دائمة في البحرين مع إمكانية تجديدها كل 10 سنوات، وتهدف هذه المبادرة إلى استقطاب الكفاءات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وفتح المجال لها للحصول على إقامة دائمة.

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

تونس Tunisia

إصدار مرسومين ومراجعة قانونين لدعم الاستثمار

- إصدار المرسوم رقم 68 لسنة 2022 والذي تضمن ما يلي: تعزيز كفاءة وسرعة إنجاز المشاريع الحكومية، ودعم المشاريع المنجزة في اطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة، والزراعة والصناعة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، والقطاع العقاري والإسكاني. إضافة الى تخصيص 10% من الصفقات العمومية للشركات الناشئة. فضلا عن تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين.
- إصدار مرسوم رقم 2 لسنة 2022 بشأن تنظيم نشاط الاستعلام الائتماني، والذي يهدف إلى تنظيم عمل شركات الاستعلام الائتماني وممارسة نشاطها، وضبط قواعد تبادل المعلومات الائتمانية بغرض تدعيم جودة هذه المعلومات، بما يسهم في دعم الإدماج المالي.
- مراجعة القانون رقم 71 لسنة 2017 الخاص بالاستثمار.
- مراجعة القانون رقم 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة.

رقمنة عدد من خدمات الشركات والوكالة العقارية والإجراءات الجمركية

- اطلاق بوابة رقمية للنفاذ إلى السوق، تتيح للمستثمرين الوصول للمعلومات المتعلقة بإجراءات وشروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتستعرض التراخيص وكراسات الشروط الخاضعة بتلك الأنشطة بجانب التراخيص الإدارية لإنجاز المشاريع الاقتصادية وشروطها والفترة الزمنية لمنحها.
- رقمنة إجراء حجز الاسم التجاري للشركات، ورقمنة استخراج شهادة السجل الوطني للمؤسسات، وتلقي عروض المستثمرين ومعالجتها عن بعد.
- تبسيط ورقمنة خدمات الوكالة الوطنية للملكية العقارية في مجالات الرسوم العقارية، واستخراج شهادة الملكية ومتعلقاتها، واعتماد العقود الخاضعة للإشهار بالسجل العقاري.
- رقمنة الإجراءات الجمركية لتسهيل وتقليص مدة عمليات التخليص الجمركي وذلك لكل من وثيقة الضمان البنكي، وشهادة تنقل السلع، وبيان الحمولة البحري الخاص بالتصدير أو تعديلها.

تبسيط إجراءات إنشاء المشاريع

في اطار تحرير المبادرة الخاصة تبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لإنشاء مشروع استثماري، قامت الحكومة بحذف قائمة تضم 25 ترخيصا لممارسة النشاط الاقتصادي وترخيص إداري لإنجاز المشروع، إضافة الى ضبط القائمة السلبية لتراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

229 إجراء لتحسين مناخ الأعمال ضمن استراتيجية 2023-2025

تم إصدار الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال كجزء من البرنامج الوطني للإصلاحات ومن المخطط التنموي في الدولة للفترة (2023-2025)، وتضمنت 229 إجراء، في المجالات التالية:

- بدء النشاط التجاري: تبسيط الإجراءات المتعلقة ببدء المشروع ورقمنتها من خلال خطة المخاطب الوحيد للشركات one stop shop .
- الحصول على رخص البناء: تبسيط إجراءات الحصول على رخص البناء ورقمنتها(بلدية تونس).
- دفع الضرائب: تخفيف إجراءات المراقبة الضريبية للشركات، ورقمنة وتقليص مدد استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، بجانب الدفع الإلكتروني للرسوم.
- تكريس مبدأ حرية الاستثمار: حذف 52 ترخيصا وتعويضها بكراسات الشروط لتنشيط الاستثمار والتقليص من القيود الإدارية.
- الاطار التشريعي للاستثمار: مراجعة الحوافز المالية في اطار قانون الاستثمار وإصدار دليل إجراءات في هذا الشأن.
- نقل الملكية والشؤون العقارية: تبسيط ورقمنة خدمات الوكالة الوطنية للملكية العقارية.
- التجارة عبر الحدود: رقمنة الإجراءات الجمركية لتسهيل وتقليص مدة عمليات التخليص الجمركي.
- الحصول على قروض: إصدار مرسوم رقم 2 لسنة 2022 بشأن تنظيم نشاط الاستعلام الائتماني.
- حماية المستثمرين الأقلية: تدعيم حقوق المساهمين ودورهم في القرارات المهمة ودعم الحوكمة الرشيدة للشركات.

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط، الجمهورية التونسية.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

الجزائر Algeria

قانون استثمار جديد وتدابير تشريعية تشجيعية

- إصدار قانون الاستثمار رقم 22-18 لسنة 2022، ونصوصه التطبيقية والذي تضمن تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.
- إصدار تدابير تشريعية لتشجيع الاستثمار والنشاط المنتج وفقا لقانون المالية لسنة 2022: وذلك من خلال:
  - ◊ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات من 19% إلى 10% على الأرباح المحققة من الشركات المنتجة لاقتناء معدات الإنتاج.
  - ◊ إعفاء الأشخاص الطبيعيين من الضريبة على الدخل الإجمالي المطبقة خلال سنة النشاط لاقتناء الأسهم، والحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة.
  - ◊ تخفيض الرسم على النشاط المهني بإعفاء المؤسسات المنتجة للسلع والمهن غير التجارية من هذا الرسم أو تخفيضه من 2 إلى 1.5% لباقي الأنشطة باستثناء نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.
  - ◊ دعم الأنشطة السياحية التي تضررت من جائحة كوفيد 19، بتجديد تطبيق المعدل المخفض لرسم القيمة المضافة إلى 9% حتى نهاية 2024.
  - ◊ دعم نشاط تربية المائيات.

إعفاءات ضريبية للاستثمار الزراعي

وفقا للمواد 14 و90 من قانون المالية لعام 2022، تم اتخاذ مجموعة من القرارات بشأن دعم النشاط الزراعي وهي:

- إعفاء المواد الموجهة لأغذية الدواجن والمواشي المنتجة محليا من رسم القيمة المضافة.
- توسيع الإعفاءات الدائمة تحت بند الضريبة على الدخل الإجمالي لدخول الاستثمارات الصغيرة.
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل في الأنشطة الزراعية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية.
- تخفيض الضريبة بنسبة 60% على الدخول في نشاط تربية المواشي.

إعفاء مشاريع المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية

في اطار الإعفاءات الضريبية لبدء المشاريع للمؤسسات الناشئة، فبجانب الإعفاءات الضريبية التي تم منحها للمؤسسات سابقا، تم إعفاؤها من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 4 سنوات اعتباراً من تاريخ الحصول على وسم الانشاء، ومن الممكن أن تجدد لمدة سنة إضافية، وفقا لنص المادة 117 من قانون المالية لعام 2022.

مشروع قانون جديد للعقار الاقتصادي

البدء في إعداد مشروع قانون جديد يحدد كيفية منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.

تبسيط إجراءات الضريبية

- إعادة تكييف قواعد القيمة الضريبية بتقليص الفرق الموجود بين التشريع الجبائي والتنظيم المحاسبي.
- تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في بعض الأنشطة الخاضعة لمعدلات ضريبية مختلفة.
- تخفيض مدد معالجة الملفات الخاصة بنظام الشراء بالامتياز.
- تسريع معالجة طلبات الاسترجاع لفوائض الرسوم على القيمة المضافة.
- إنشاء بوابة الكترونية للتعامل مع المصدرين.
- تبسيط إجراءات إصدار قرارات الامتياز الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية من خلال رقمنة أنشطة مصالح أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي.
- إعداد أرضيات رقمية لتحديد وتوفير الأوعية العقارية الموجهة للاستثمار وفقا لطبيعة تلك الاستثمارات ومناطق إقامتها.

المصدر : وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

سوريا Syria

قانون جديد لتشجيع الاستثمار الأجنبي

تم إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم (18) لعام 2021 الذي يهدف إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، وتضمن القانون ضمانات استثمارية أهمها:

- عدم جواز إلقاء الحجز الاحتياطي على المشروع أو فرض الحراسة عليه إلا بموجب حكم قضائي.
- عدم نزع ملكية المشروع إلاّ للمنفعة العامة وبتعويض يعادل القيمة الحقيقية للمشروع.
- يُسمح للمستثمر بإعادة تحويل مبلغ التعويض إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل.
- عدم إخضاع المشروع لأي أعباء إجرائية جديدة ناجمة عن قرارات وتعاميم وبلاغات صادرة عن أي جهة عامة، غير واردة في الدليل الإجرائي المعمول به.
- عدم إلغاء إجازة الاستثمار إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه.
- إقرار إعفاءات ضريبية مثل الإعفاء الضريبي لمشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني.

منح 42 إجازة استثمار خلال عام 2022

منحت هيئة الاستثمار 42 إجازة استثمار خلال عام 2022 بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم 18 لعام 2021 تتجاوز قيمتها الـ 868 مليار ليرة في قطاعات هامة ومتعددة.

كما شهد عام 2022 توسعة لـ 14 مشروعاً استثمارياً صناعياً قائماً إما بزيادة الطاقة الإنتاجية أو بإضافة خطوط إنتاج بمنتجات جديدة .

تشكيل فريق لإعداد خريطة استثمارية شاملة

تم تشكيل فريق وطني من الجهات العامة المعنية بالاستثمار لإنجاز الخريطة الاستثمارية وإعادة مواءمة آليات طرح الفرص على الاستثمار بما يتوافق مع القرارات، وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه:

- إنجاز 40% من قاعدة البيانات الداعمة للخريطة الاستثمارية، وإعداد الدليل الإجرائي لطرح الفرص الاستثمارية للاستثمار، وتجهيز دفاتر الشروط اللازمة لطرح منطقة تكنولوجية تخصصية في الديماس للاستثمار بالتنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة.
- إعداد خريطة استثمارية لقطاع النفط والثروة المعدنية وعددها 18 فرصة استثمارية والدليل الإجرائي لها.
- إعداد دليل إجرائي لطرح فرص وزارة السياحة للاستثمار السياحي بما يتوافق مع أحكام قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 .
- تجهيز الفرص الاستثمارية للشركة العامة للبناء والتعمير من ناحية البيانات والمعلومات والعمل وبصدد الإعداد لدفاتر الشروط الفنية والحقوقية لطرحها.
- تجهيز الفرص الاستثمارية في المدن الصناعية وفي المناطق الصناعية تمهيداً لإقرارها من المجلس الأعلى للاستثمار.

حوافز وتسهيلات بقطاع الكهرباء والطاقة

سعياً لتحقيق استراتيجية الطاقات المتجدّدة بما يدعم كميات الكهرباء المتاحة وتنويع مصادرها، وتلبية الطلب، وتشجيعاً للقطاع الخاص على تنفيذ مشاريع توليد الكهرباء، تم إصدار القانون رقم (41) المتضمن تعديل بعض أحكام قانون الكهرباء رقم (32) لعام 2010.

تطوير مركز خدمة المستثمر

قامت هيئة الاستثمار خلال عام 2022 بالعديد من الإجراءات التي طورت من عمل مركز خدمة المستثمر وزادت فاعليته ودعمت استقرار أدائه وفق أفضل الممارسات، بحيث استطاع القيام بما يلي:

- منح 42 إجازة استثمار لمشاريع متنوعة بمختلف القطاعات.
- تمديد مدة التنفيذ لـ 72 مشروعاً على قوانين الاستثمار السابقة.
- منح 1243 إجازة وموافقة استيراد لاحتياجات المشاريع الاستثمارية .
- موافقة التوسع لـ 14 مشروعا بزيادة الطاقة الإنتاجية أو بإضافة خطوط إنتاج جديدة.
- منح 111 إعفاء جمركياً لمشاريع استثمارية متنوعة بمختلف القطاعات بقيمة 74 مليار ليرة سورية.

المصدر : الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار، الجمهورية العربية السورية.

جيبوتي Djibouti

حملة ترويجية لاستقطاب المستثمرين إلى أكبر منطقة تجارة حرة بأفريقيا

نفذت جيبوتي خلال عام 2022 حملة للترويج لمنطقة التجارة الحرة الدولية المقامة على أراضيها لجذب المستثمرين العرب والأفارقة والمستثمرين الدوليين، وتغطي المنطقة مساحة 48 كيلومترا مربعا على البحر الأحمر، وتهدف المنطقة المرتبطة بموانئ جيبوتي الرئيسية الى تنويع اقتصاد البلاد واستحداث وظائف واستقطاب استثمارات خارجية بالاستفادة من موقعها الجغرافي وتقديمها خدماتها عبر نظام النافذة الموحدة، إضافة الى عدم وجود ضرائب وسهولة تسجيل الشركات، فضلا عن تقديم الدعم اللوجستي الكامل.

مشروع للتحول الرقمي بتمويل من البنك الدولي

قامت جيبوتي بالعديد من الجهود في اطار تسريع وتيرة التحول الرقمي وبناء اقتصاد رقمي أكثر شمولاً، ووافق البنك الدولي في نهاية عام 2021، على ائتمان بقيمة 10 ملايين دولار لهذا الغرض. ويهدف مشروع المؤسسات الرقمية الجديد إلى ضمان وصول المزيد من المواطنين ومؤسسات الأعمال إلى الإنترنت عالي الجودة وبأسعار معقولة من خلال تطوير بيئة مواتية، وذلك من خلال تعزيز الاستفادة من المهارات والخدمات الرقمية في اطار رؤيتها الوطنية لعام 2035، والتي تُقر بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي.

تحسين الخدمات اللوجستية بدعم دولي

وافقت المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي في منتصف ديسمبر 2021 على تقديم قرض بقيمة 70 مليون دولار بغرض تحسين الربط الإقليمي وزيادة فعالية الخدمات اللوجستية التي تقدمها جيبوتي لدول الجوار.

تطوير مشروع النافذة الموحدة للاستثمار

بدأت الحكومة تطوير مشروع النافذة الموحدة للمعاملات ذات الصلة بالاستثمارات لتحسين مناخ الأعمال، حيث عززت النافذة ديناميكية الاستثمار من خلال تبني تسهيل الخدمات والإجراءات المطلوبة للمستثمرين و خلق مناخ عملي واستثماري جاذب وفق الإستراتيجية الوطنية للاستثمار.

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات تبدأ خطة لتطوير عملها

أعلنت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات التي تم إنشاؤها في عام 2001 عن خطة لتطوير عملها في عدة مجالات أهمها ما يلي:

- توفير المواد الضرورية للتعريف بأهمية الاستثمارات للمواطنين والأجانب.
- عرض الحوافز و المزايا التي تقدم للمستثمر.
- توفير المعلومات المناسبة عن بيئة العمل واللوائح والقوانين.
- تنفيذ سياسة الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في تدريب الكوادر من خلال الندوات والدورات التدريبية.
- تحديد المشاريع الاستثمارية في إطار استراتيجية التخصيص.
- نشر فرص الاستثمار في البلاد من خلال توزيع المعلومات ونشرها على المستوى المحلي والإقليمي و الدولي.
- مساعدة الكوادر المحليين و الأجانب في أعمالهم من خلال نافذة واحدة يتجه إليه المستثمر.
- إنشاء قاعدة بيانات للشركات وإنشاء وحدة للمعلومات التجارية و الصناعية.
- رعاية الشراكة بين القطاعين العام والخاص والشراكة بين الشركات المحلية و العالمية.
- مساعدة المستثمرين في عملية شراء الأراضي.
- تقديم مساعدات الرعاية اللاحقة للمستثمرين المحليين و الأجانب.
- تحسين و تسهيل إجراءات الاستثمار.

المصدر : وزارة الاعلام، الوكالة الوطنية لتنمية والاستثمارات ، جمهورية جيبوتي، البنك الدولي.

الجزء الخامس: أهم تحسينات أو مستجدات شهدتها الدول العربية في مجال مناخ الاستثمار خلال العام 2022

العراق Iraq

البدء بتعديل قانون الاستثمار المعدني

أعلنت وزارة الصناعة في فبراير 2022 المضي بإجراءات تعديل قانون الاستثمار المعدني رقم 91 لسنة 1988 بما يخدم المرحلة الراهنة، وبما يتناسب مع القوانين السارية.

ويأتي ذلك في ظل توجه هيئة المسح الجيولوجي نحو تعظيم موارد الدولة المالية، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل المركزي، لذا تقوم بعدد من الإجراءات منها، تشجيع المستثمرين من مختلف القطاعات على تطوير المواقع التي توجد فيها شواهد معدنية، ويوجد من يرغب في استثمارها، وتخصيصها بحسب طبيعة المادة المستثمرة، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل ودعم الصناعة الوطنية، وتعظيم موارد الدولة المالية.

اعتماد نافذة موحدة لاختصار الإجراءات الإدارية والفنية

اعتمدت الهيئة الوطنية للاستثمار نافذة موحدة بهدف اختصار الإجراءات الإدارية والفنية وتسهيل حصول المستثمر على الإجازة الاستثمارية، حيث إن صلاحيات النافذة الواحدة تتضمن منح الإجازات والتراخيص والموافقات وذلك عن طريق مندوبي أو ممثلي الجهات القطاعية ذات العلاقة بالاستثمار، وتضمن عملها ما يلي:

- إعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار.
- إصلاح وتبسيط الإجراءات المعمول بها في دوائر الاستثمار ودعم المستثمرين الجادين لتطوير جميع القطاعات المشمولة بقانون الاستثمار ولخلق فرص العمل.
- اطلاق خطة لتحديد الأراضي الاستثمارية.
- العمل على تعديل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل.
- تعديل بعض القرارات الصادرة من مجلس الوزراء فيما يخص الاستثمار.
- إلغاء اللجان المتسببة في عرقلة العمل الاستثماري.

تسهيلات لمنح سمات الدخول للمستثمرين

سعت الحكومة إلى تفعيل القوانين الخاصة بتسهيل إجراءات منح سمات الدخول لرجال الأعمال وللمستثمرين الأجانب، وخلق بيئة تدعم استقطاب رؤوس الأموال. ومن الإجراءات المتبعة في الوقت الراهن :

- منح سمات الدخول خلال 6 أيام عبر النافذة الواحدة.
- منح سمات الدخول لأكثر من 40 دولة بشكل مباشر أثناء الدخول.
- منح السفراء العراقيين في عدد من الدول صلاحية منح التأشيرات بشكل مباشر.

تشكيل لجنة لتعديل الإجازة الاستثمارية

قامت الحكومة بتعديل بعض الفقرات والأنظمة والقرارات الداعمة لتسهيل إجراء منح الإجازة الاستثمارية، وفي هذا الصدد تم تشكيل لجنة خاصة بدراسة طلبات تعديل الإجازة الاستثمارية الواردة من هيئات الاستثمار في المحافظات استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (94 لسنة 2022)، وناقشت اللجنة ما يلي:

- الضوابط والتعليمات المتعلقة بتعديل الإجازات الاستثمارية ووضع سياقات معتمدة وجديدة لها للحد من عمليات الفساد وتنظيم عمل تلك الإجازات.
- معالجة أسباب المعوقات وتعديل عدد من الضوابط مما يسهم في تنشيط العملية الاستثمارية القائمة في العراق.

إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار

- طرح فرص استثمارية استراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية والمصافي والصناعة.
- صدور قرارات من مجلس الوزراء لتحسين بيئة الاستثمار والتنمية.
- تطوير بنك الأراضي الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات القطاعية.
- زيادة الكادر التخصصي من المهندسين والقانونيين لمواكبة العمل الاستثماري.

المصدر : الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، وزارة المالية، جمهورية العراق.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

سلطنة عمان Oman

قانون جديد للشركات وتحديث القانون الصناعي

ولائحة تنفيذية لقانون استثمار رأس المال الأجنبي

قامت سلطنة عمان باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين البيئة التشريعية ذات الصلة بالاستثمار من خلال عدة قوانين ولوائح تنفيذية أهمها ما يلي:

أولا: اللائحة التنفيذية لقانون استثمار رأس المال الأجنبي: بهدف إيجاد بيئة استثمارية جاذبة وتهيئة الظروف الملائمة لها من خلال تفصيل الإجراءات اللازمة لتسجيل المؤسسات والشركات الأجنبية وتحديد الاشتراطات والضوابط والمواعيد اللازمة لإصدار الموافقات أو التصاريح أو التراخيص المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية تنفيذًا لأحكام قانون استثمار رأس المال الأجنبي، وقد ضمن القانون عددا من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي في السلطنة منها:

- السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك بنسبة 100%.
- عدم وجود حد أدنى رأس المال الأجنبي.
- إمكانية دخول المستثمر الأجنبي في شراكة مع المستثمر المحلي دون نسبة محددة.

ثانيا: قانون الشركات التجارية الجديد: يهدف القانون إلى تحديد الإطار التنظيمي للشركات التجارية في السلطنة، واستهدف كلاً من:

- تعزيز الحوكمة والشمولية.
- سرعة تسجيل الشركات التجارية.
- إضافة شكل آخر من أشكال الشركات التجارية وهي شركة الشخص الواحد، التي أجاز القانون تأسيسها من شخص واحد سواء كان هذا الشخص طبيعيا أم اعتباريا على أن تأخذ هذه الشركة أحكام شركة محدودة المسؤولية.

ثالثا: تحديث القانون الصناعي: تعمل الحكومة في الوقت الراهن على تحديث القانون الصناعي والذي مضى عليه اكثر من 40 عاماً، وسيتم الإعلان عن 100 فرصة صناعية على مرحلتين، حيث تم البدء في إعداد دراسة جدوى لـ 50 فرصة صناعية في عدد من القطاعات منها التعدين والمواد الكيماوية غيرها.

3 آليات جديدة لتسهيل استقطاب الاستثمارات وتأسيس المشاريع

قامت سلطنة عمان بطرح مبادرات وآليات عديدة لتسهيل الاستثمار في السلطنة عبر ما يلي:

- بوابة (استثمر بسهولة): هي أحد الأنظمة الإلكترونية التي تم استحداثها بهدف تسهيل تأسيس المشروعات الاقتصادية وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها قطاع الأعمال، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، من خلال ما تقدمه من خدمات الكترونية للمستثمرين وقطاع الأعمال، عبر بوابة واحدة ومصدر واحد للبيانات .
- برنامج (نزدهر): تأسس البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر) في السلطنة بهدف تكثيف الجهود الوطنية لاستقطاب الاستثمارات وإيجاد بيئة محفزة للاستثمار وتنمية الصادرات العُمانية من فترة الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025).
- صالة استثمر في عمان: تقدم الصالة فرصاً استثمارية متكاملة ومدروسة موزعة على القطاعات ومرتبطة بالحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، وتسهم في تعزيز مبدأ تكامل الأدوار مع الشركاء من خلال سعيها لتقديم خدمات تسهيل الاستثمار بكفاءة وفاعلية، كما تقوم الصالة بشرح مسارات توطين الفرص الاستثمارية وتعريف المستثمر ببيئة الاستثمار في السلطنة.

برنامج لمنح إقامة طويلة للمستثمرين

- يهدف برنامج (إقامة مستثمر) إلى تسهيل منح الإقامة للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في السلطنة سعيا لجذب الاستثمارات النوعية في قطاعات التنويع الاقتصادي.
- يمنح البرنامج المستثمرين والمتقاعدين الأجانب حق الإقامة الطويلة في السلطنة، بحيث تبلغ مدة الإقامة 5 أو 10 سنوات قابلة للتجديد مع الالتزام بالإجراءات والضوابط المنظمة لذلك.
- يتم استقبال الطلبات إلكترونيا عن طريق مركز خدمات الاستثمار بوزارة التجارة والصناعة.

إصدار 35 لائحة لقوانين تعزيز بيئة الأعمال

تم إصدار 35 لائحة لتعزيز وتحسين بيئة الأعمال خلال الفترة (2021 - 2022)، ومنها:

- اللائحة التنفيذية لقانون استثمار رأس المال الأجنبي وتحديد قائمة الأنشطة التي تحفز مزاولة الاستثمار الأجنبي فيها.
- لائحة قانون الشركات التجارية.
- اللائحة التنفيذية لقانون المنافسة ومنع الاحتكار.
- إصدار لائحة نظام المطابقة ولائحة تنظيم وإدارة المعارض.

المصدر : وزارة المالية، سلطنة عمان.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

فلسطين Palestine

هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية تبدأ إجراءات جديدة لتشجيع المستثمرين

بدأت هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية في إجراءات جديدة لتشجيع الاستثمار وذلك من خلال القانون رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته بشأن تشجيع الاستثمار، وقانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن المدن الصناعية والمرسوم الرئاسي رقم (10) لسنة 2021 بشأن حوكمة المؤسسات. حيث توفر تلك اللوائح للمستثمرين حوافز وضمانات لجعل استثماراتهم مربحة من خلال بيئة أعمال خالية من البيروقراطية.

كما تعمل الهيئة على إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في الدولة، بالإضافة إلى التخطيط لهذه المشاريع وتعزيز دورها وتفعيلها بما يتوافق مع المعايير الدولية مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل.

إطلاق برنامج حوافز للمناطق الصناعية

في مارس عام 2022، أطلقت هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية برنامج حوافز المناطق الصناعية (PIEIP) في المحافظات، وهو احد البرامج المدعومة من قبل الإتحاد الأوروبي بقيمة 9 ملايين يورو، ويهدف البرنامج إلى:

- تقديم حوافز لتشجيع المستثمرين لبدء استثماراتهم في المدن الصناعية او نقلها إليها، وذلك لوجود العديد من المزايا والامتيازات التي توفرها المدن الصناعية.
- تشجيع الاستثمارات داخل المدن الصناعية على تطوير عملياتها، والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

منصة لجذب المستثمرين بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي

كشف الاتحاد الأوروبي عن خطّة لتعزيز الاستثمار الخارجي في فلسطين، حيث أطلقا منصّة شراكة بهدف جذب الاستثمار والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل في الدولة. ستعمل المنصة على:

- المساعدة في تحديد وترتيب أولويات فرص الاستثمار التي تقدمها خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي وتنسيقها وتعزيزها.
- مناقشة أولويات السياسة وخطوط الاستثمار بهدف ضمان مواءمة الاستثمارات التي ترعاها الحكومة مع الأولويات السياسية والإصلاحية في فلسطين.

توقيع اتفاقيات استثمار وتمويل مع مؤسسات أوروبية

وقعت مؤسسات أوروبية وفلسطينية في ديسمبر 2022 اتفاقيات استثمار وتمويل بقيمة 80 مليون يورو على هامش منتدى الاتحاد الأوروبي - فلسطين الأول للأعمال، توزعت على النحو التالي:

- اتفاقية تمويل بقيمة 30.5 مليون يورو "لتعزيز النمو" من خلال دعم مشاريع القطاع الخاص في مختلف المجالات.
- اتفاقية تمويل بمقدار 23 مليون يورو، منها 20 مليونا محفظة قروض و 3 ملايين على شكل ضمانات قروض.
- اتفاقية للإقراض الصغير بقيمة 8 ملايين يورو، إضافة إلى 1.25 مليون يورو ضمانات قروض.
- اتفاقية تمويل بين بنك التنمية الهولندي و"فيتاس"، قيمتها 10 ملايين يورو.
- اتفاقية بقيمة 7.9 مليون يورو، ستخصص لتمويل الشركات الناشئة، عبر مؤسسات الإقراض.

إصدار تصريح زيارة إلكتروني للمستثمرين

أطلقت هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية تصريح زيارة مستثمر كأحد الخدمات الإلكترونية بهدف توفير الوقت والجهد، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمستثمرين، حيث يقدم الطلب إلكترونيا قبل الزيارة المحددة للمستثمر بـ 45 يوماً. ويرفق بالطلب رسالة توضيحية لتلخيص الطلب ونوع المشروع وقائمة المرفقات المطلوبة على موقع الهيئة في هذا الشأن.

المصدر : موقع هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، مركز المعلومات الوطني، دولة فلسطين.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

قطر Qatar

إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة للإسراع في نظر المنازعات

أنشئت محكمة الاستثمار والتجارة بناء على القانون رقم 21 لسنة 2021، وتختص المحكمة بالنظر في المنازعات التالية:

- العقود التجارية، بما في ذلك عقود التمثيل التجاري والوكالات التجارية.
- بين التجار المتعلقة بأعمالهم التجارية.
- بين الشركاء أو المساهمين، أو بين أي منهم والشركة بحسب الأحوال، في الشركات التجارية، بما فيها شركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها للتداول.
- المنازعات المتعلقة بالأصول التجارية.
- استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.
- المتعلقة بالبيوع البحرية.
- عمليات البنوك والأوراق التجارية وشركات التأمين وشركات التمويل والاستثمار.
- الإفلاس والصلح الواقي من الإفلاس.
- براءات الاختراع، والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، والأسرار التجارية، وغيرها من حقوق الملكية الفكرية.
- حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ومكافحة الممارسات الضارة بالمنتجات الوطنية في التجارة الدولية.
- التجارة الإلكترونية ومعاملاتها.
- عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

بنك قطر للتنمية يطلق منصة رقمية للاستثمار

شهد منتدى الاستثمار السنوي في ديسمبر 2021 إطلاق بنك قطر للتنمية منصة رقمية مُتخصصة ومتكاملة للاستثمار تتيح للشركات سريعة النمو عرض معلوماتها وحاجتها الاستثمارية بما يمكّن المستثمرين الباحثين عن الأفكار والشركات الصاعدة من التواصل والنقاش بطريقة سهلة وسلسلة وعقد اجتماعات مباشرة مع رواد الأعمال والتوسع في نقاش الفرص بما يعود بالفائدة على الطرفين.

وكالة ترويج الاستثمار تدشن بوابة "استثمر قطر"

أعلنت وكالة ترويج الاستثمار في أبريل عام 2023 إطلاق بوابة "استثمر قطر"، كأول منصة رقمية مخصصة لدعم المستثمرين في قطر، وتوفر المنصة مصادر مجانية تتاح عبر الإنترنت للمستثمرين والشركات الأجنبية بهدف تسهيل عملية البحث عن شركاء أعمال جدد، وفرص أعمال في نطاق القطاعين العام والخاص، وكذلك الموارد اللازمة لدعم تطوير الأعمال وخطط التوسع.

قانون رأس المال يتيح لغير القطريين تملك 100% من الشركات

- أتاح قانون استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي رقم (1) لسنة 2019، لأول مرة أمام المستثمر غير القطري الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية حتى بنسبة 100% من رأس المال.
- يقدم القانون العديد من الحوافز الاستثمارية للمستثمر الأجنبي تمتد لتشمل تخصيص أراضٍ للمستثمر لإقامة مشروع استثماري بطريق الانتفاع أو الايجار، كما يتيح له أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه، ويجيز القانون الإعفاء من ضريبة الدخل وفقاً للضوابط والإجراءات وبالمدد المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل، والإعفاء من الرسوم الجمركية على واردات الآلات والمعدات اللازمة للإنشاء، بجانب تمتع المستثمر الأجنبي بحرية تحويل استثماراته من وإلى الخارج دون تأخير.

إطلاق مبادرة "الوصول إلى قطر"

من المقرر أن يتم اطلاق مبادرة "الوصول إلى قطر" (Access Qatar) خلال عام 2023، والتي تهدف إلى تسهيل وصول المستثمرين الأجانب إلى قطر من خلال المساعدة في الحصول على التأشيرات ودخول البلاد، وتقديم الخدمات الاستشارية، والمساعدة في تأسيس الأعمال، والمعلومات المناسبة لكل مشروع، وفرص تخفيض النفقات، وخدمات المسار السريع في المطارات، والمساعدة من خلال تطبيق "واتساب" على مدار الـ 24 ساعة طوال أيام الأسبوع.

المصدر : مواقع بوابة استثمر في قطر، وزارة العدل، بنك قطر للتنمية، المجلس الأعلى للقضاء، دولة قطر.

الكويت Kuwait

9 جهات تصدر قرارات لتشجيع الاستثمار

خلال عام 2022، اتخذت 9 جهات حكومية قرارات بشأن تحسين مناخ الاستثمار على النحو التالي:

- الإدارة العامة للجمارك، أصدرت القرار رقم (41) لسنة 2022 بشأن تحديث قائمة السلع والمواد الخاضعة لإفراج الهيئة العامة للبيئة.
- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، أصدرت القرار (69) لسنة 2022 بشأن اللائحة الخاصة بحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الهيئة العامة للبيئة، أصدرت القرار رقم (1) لسنة 2022 بشأن أحكام وضوابط تشجيع ودعم الأفراد في المجالات البيئية، والقرار رقم (12) لسنة 2022 بشأن لائحة اعتماد المختبرات البيئية.
- مؤسسة الموانئ الكويتية، أصدرت القرار رقم 153 لسنة 2022، بشأن تعريفة أسعار استغلال الأراضي والأرصفة بموانئ الشويخ والشعيبة والدوحة.
- وزارة المالية، أصدرت قرارها رقم 97 لسنة 2022 بشأن تعديل بعض الأحكام المتعلقة ببدل الانتفاع بقسائم الاستغلال الزراعي والحيواني الواردة بالقرار رقم (40) لسنة 2016، وبإصدار لائحة ببدل الانتفاع بأملاك الدولة الخاصة والعقارية ورسوم الخدمات.
- المجلس البلدي، أصدر قراره رقم 1339 لسنة 2022، بشأن نقل تبعية موقع منطقة النويصيب الحرة من وزارة التجارة والصناعة إلى هيئة تشجيع الاستثمار.
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية، أصدرت القرار رقم 39 لسنة 2022 بشأن العمل بلائحة المناقصات.
- وزارة الكهرباء والماء، أصدرت قررها رقم 157 لسنة 2022، بشأن المواصفات الفنية والقواعد المنظمة لضوابط استخدام شواحن المركبات الكهربائية.
- الهيئة العامة للصناعة، أصدرت القرار رقم 13 لسنة 2022 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة لقطاع التشييد والبناء.

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تدشن مناطق العبدلي والوفرة والنعايم الاقتصادية

مشروع المناطق الاقتصادية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر: استهدف المشروع تحسين بيئة الاستثمار في الكويت ومضاعفة الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، وتنطوي أهداف المناطق الاقتصادية على نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقنية للكويت وخلق فرص العمل وإتاحة فرص بناء القدرات، وتحويل دولة الكويت إلى مركز تجاري، والمناطق الاقتصادية المستهدفة هي العبدلي والوفرة والنعايم.

مشروع تطوير الإدارة الضريبية: يهدف المشروع إلى تطوير الإدارة الضريبية وفقا لأحدث الممارسات العالمية من خلال نظام إدارة ضرائب متكامل والخدمات الإلكترونية المتعلقة بها ليغطي القوانين الحالية الضريبية والتي سيتم استخدامها مستقبلا.

التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة في دولة الكويت، لدعم التجارة عبر الحدود واستقطاب المستثمر الأجنبي والمحلي وزيادة الناتج القومي بالإيرادات غير النفطية.

تسهيلات للمستثمرين الأجانب ومشروع سمة دخول لمدة 6 أشهر

في اطار دعم الاستثمار الأجنبي في الدولة، تدرس الجهات المختصة إمكانية منح المستثمر سمة دخول لعدة سفرات مدتها 6 أشهر لإنهاء إجراءات ترخيص كيانه الاستثماري.

وكذلك يمنح المستثمر والعاملون في الكيانات الاستثمارية إقامة عادية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد من تاريخ صدور الترخيص مع إمكانية البقاء خارج الكويت لمديري الكيانات الاستثمارية لفترة تتجاوز 6 أشهر دون الحصول على إذن بالغياب.

المصدر : موقع كويت جديدة، وزارة الشئون الاقتصادية والاستثمار، دولة الكويت.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

ليبيا Libya

توجه لتطوير قوانين الاستثمار والنشاط التجاري والعمل

تدرس الحكومة الليبية تطوير القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومنها قانون 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاجتماعية، بما يضمن تأهيل الكوادر الوطنية وإكسابها المهارات، ونقل المعرفة والتقنية وتوطينها، والمساهمة في إقامة أو تطوير أو إعادة تأهيل الوحدات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية للمنافسة ودخول الأسواق العالمية، وزيادة تنويع مصادر الدخل، وترشيد استهلاك الطاقة، واستغلال المواد الخام المتوافرة محليا، كما يتضمن القانون المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين وحقوقهم، وذلك بجانب مجموعة أخرى من القوانين، ومنها:

- قانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.
- قانون رقم (12) لسنة 2010 م بإصدار قانون علاقات العمل.
- قانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.
- قرار رقم 194 لسنة (2009) بشان الاستثمار العقاري.

اطلاق استراتيجية تهيئة بيئة الأعمال

- أطلقت المؤسسة الليبية للاستثمار استراتيجية شاملة تمتد إلى (36) شهرا (2021-2023) بهدف تهيئة بيئة الأعمال، وتتميز الاستراتيجية بكونها واضحة المعالم وملائمة للمتطلبات الراهنة وفق مسار استراتيجي محدث. كما تضمنت مراجعة للتحديات الحالية والقيود وأوجه القصور التي تواجهها المؤسسة بالمقارنة بصناديق الثروة السيادية النظيرة.
- تضمنت الاستراتيجية وضع خطة مفصلة على المدى القريب تنطوي على خطوات قابلة للتنفيذ ومحددة زمنيا، وتتمحور حول ثلاثة محاور هي: تعزيز الثقة، وبناء القدرات، وتطوير الاستثمار والتي ستكون بمثابة نقطة ارتكاز للاستراتيجية، ولكل محور استراتيجي مجموعة من الأولويات سيتم تفعيلها.

بدء مشروع لدعم الحوكمة الاقتصادية والتحول الرقمي

تم تدشين مشروع E-NABLE لدعم المؤسسات الليبية في الحوكمة الاقتصادية والتحول الرقمي في يونيو 2022، ويستهدف المشروع تعزيز قدرات وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات ذات العلاقة لرسم السياسات العامة للتنويع الاقتصادي المستدام وتهيئة بيئة الأعمال من خلال تشجيع المؤسسات المالية بالدولة على تقديم الائتمان للقطاع الخاص وتوفير الأدوات والحلول المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

منصة لخارطة الاستثمار

دشنت وزارة الاقتصاد والتجارة منصة خارطة الاستثمار الليبية خلال أعمال المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب في طرابلس في نوفمبر 2021، لدعم الاقتصاد وتنفيذ مشاريع استثمارية في مختلف المجالات. وتطرح المنصة الفرص الاستثمارية بكافة المناطق أمام المستثمر المحلي والأجنبي والمجالات المستهدفة كما تقدم كافة البيانات اللازمة للمستثمرين.

تدشين منصتي التشريعات الإلكترونية ودعم التجارة

ضمن خطتها لتشجيع الاستثمار والتجارة، أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة منصتي التشريعات الإلكترونية ودعم التجارة وذلك لتحسين مناخ ممارسة الأعمال والاستثمار من خلال:

- تعزيز إمكانية الوصول الى المعلومات وبناء علاقة إيجابية من الشفافية والثقة بين الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية لتشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في الدولة بما يسهم في تعزيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير عرض الإجراءات والقوانين من خلال وصف تفصيلي مبسط وعملي للخطوات التي يجب اتباعها من وجهة نظر المستخدم.

المصدر : مواقع كل من : وزارة العدل، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، المؤسسة الليبية للاستثمار ، وزارة الاقتصاد والتجارة، ليبيا.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

مصر Egypt

المجلس الأعلى للاستثمار يصدر 22 قراراً لتحسين بيئة الأعمال

وافق المجلس الأعلى للاستثمار في مايو 2023، على 22 قراراً محورياً بهدف تحقيق نقلة نوعية في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، ومن بينها خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس، ومن الموافقات المطلوبة ومدة الحصول عليها، وكذا تسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والحياد التنافسي في السوق المصرية، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج، وتخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوسيع اختصاص المحاكم الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم حزمة متكاملة وتنافسية، من الحوافز والتسهيلات في القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، وقطاع الإسكان وما يخص المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وكذا قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك، وتوحيد استراتيجية التسعير، وفيما يلي تفصيل تلك القرارات:

- ترخيص مشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي بنظام المناطق الحرة.
- 10 أيام مدى زمني لإتمام الموافقات كافة عند تأسيس الشركات.
- إطلاق منصة إلكترونية موحدة لتأسيس المشروعات.
- تعديلات تشريعية للتغلب على قيود تملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
- التوسع في إصدار الرخصة الذهبية.
- نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق بما يضمن استقلاليتها.
- تعديل على المواد القانونية التي تسمح بالمعاملة التفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة.
- إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة.
- السماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين حتى وإن لم يحصل على الجنسية المصرية.
- عدم إضافة أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات الاستثمار.
- ضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين.
- استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية.
- رد ضريبة القيمة المضافة وتسريع الإجراءات خلال 45 يوماً.
- الإعلان سريعاً عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المقبلة.
- إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة.
- ثلاثة أشهر فقط مدة صرف تعويض للمستثمرين في حالات نزاع الملكية.
- التعاقد مع مكتب استشاري عالمي لوضع رؤية واستراتيجية واضحة للاستثمار.
- تعديل تسع مواد من قانون المناطق الاقتصادية ومنح مزايا وإعفاءات إضافية.
- وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بوضع سياسات وقوانين ولوائح الشركات الناشئة. وتلقي شكاوى الشركات الناشئة ووضع حلول ملائمة لكل منها.
- اعتماد حزمة من الحوافز دعماً لعدد من القطاعات والمشروعات.
- تكليف الحكومة بإعداد وتجهيز ما تم اعتماده من قرارات وتنفيذها في أسرع وقت.

تشكيل "المجلس الأعلى للاستثمار"

قرر رئيس الجمهورية تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار في أبريل 2023 وفقا لقرار رقم 141 لسنة 2023، بهدف دعم مناخ الأعمال في مصر. وتضمن القرار مجموعة من الاختصاصات منها تهيئة مناخ أفضل للاستثمار والتوجيه بما يتطلبه ذلك، ووضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار، وإقرار السياسات والخطة الاستثمارية التي تحدد أولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظم الاستثمار المطبقة.

بجانب متابعة تنفيذ أجهزة الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار، ومتابعة تحديث الخريطة الاستثمارية وتنفيذها، واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في كل قطاع وبحث محاور المشاكل المتعلقة بها، ومتابعة تطور تصنيف مصر وترتيبها في التقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بالاستثمار، و متابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار وموقف قضايا التحكيم الدولي. بالإضافة إلى دراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة عقبات تنفيذ أحكام هذا القانون، وتفعيل المسئولية التضامنية لجميع الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختصة بالاستثمار، وتحقيق التناغم في أدائها، وحل الخلافات والتشابكات التي قد تثور بين أجهزة الدولة في مجال الاستثمار.

طرح 32 شركة للمستثمرين المحليين والأجانب

أعلنت الحكومة المصرية في فبراير 2023 عن خطة طرح 32 شركة مملوكة للدولة على مدار عام كامل، وذلك لمستثمرين استراتيجيين أو للاكتتاب العام في البورصة المصرية أو كليهما.

وتأتي خطة الطروحات ضمن الجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد، الذي يعاني من أزمة في الوقت الحالي بسبب نقص العملات الأجنبية. مع إمكانية إضافة شركات أخرى إلى قائمة الطروحات، وذلك بهدف دعم القطاع الخاص وتقليص تواجد الدولة في 7 قطاعات. وبدأ برنامج الطروحات الطموح في الربع الأول من عام 2023 ويستمر حتى نهاية الربع الأول من عام 2024، وتستهدف الحكومة إتمام ما لا يقل عن 25% من الطروحات خلال الأشهر الستة الأولى من البرنامج.

المصدر : موقع الهيئة العامة للاستعلامات، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

المغرب Morocco

قانون جديد محفز للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الحوكمة

في ضوء وضع تدابير معززة لجذب الاستثمار، تم الإعداد والمصادقة على قانون الإطار رقم 22/03، والذي يعد بمنزلة ميثاق جديد محفز للاستثمار وملائم لمقتضيات النموذج التنموي الجديد في المغرب وللتحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي، ويرتكز هذا القانون على 3 محاور هي:

- أنظمة لدعم الاستثمار: نظام أساسي ونظام خاص بمشاريع الاستثمار الاستراتيجية ونظام خاص بالمقاولات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونظام خاص بتطوير المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.
- تدابير شاملة لتحسين مناخ الأعمال.
- تعزيز حوكمة موحدة ولامركزية لعملية الاستثمار.

إن هذا الإصلاح الذي يتضمن وضع نظام لدعم الاستثمار، يضع أيضا تدابير معززة لجاذبية الدولة ولتقوية ديناميكية الإصلاحات الهيكلية التي تم القيام بها، ولاسيما تفعيل الجهوية المتقدمة واللامركزية الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

قوانين ومراسيم جديدة للمناطق الصناعية والتحكيم والضرائب

- اعتماد مرسوم جديد يتعلق بالصفقات العمومية، و يندرج في اطار تفعيل توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، ويهدف إلى اعتماد نظام موحد للصفقات العمومية.
- المصادقة على القانون 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، ويستهدف القانون تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، وضمان تهيئة وتدبير وتسعير وصيانة المناطق الصناعية، ووضع الآليات اللازمة لضمان تدبير مستدام وفعال للمناطق الصناعية.
- اعتماد مشروع القانون 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، الذي يستهدف تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمارات في مجال إنتاج الكهرباء والتحكم بشكل افضل في منحنيات استهلاكها.
- إصدار الاطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي والذي استهدف تشجيع الاستثمار وتعزيز آليات الإدماج وتعميم نظام الحماية الاجتماعية.
- اعتماد القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، بهدف توفير الضمانات القانونية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق الثقة في النظام القضائي وتوفير الأمن الكامل للمستثمرين.
- اعتماد مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء.

خفض عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45% في 2022

في اطار سعي الحكومة المغربية القيام بإصلاحات هيكلية لتبسيط الإجراءات الضرورية لإنجاز الاستثمار، شرعت الحكومة في تبسيط 22 إجراء يتعلق بقبول مشاريع الاستثمار والولوج إلى العقار ورخص التعمير والاستغلال، بما ساهم في خفض عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بأكثر من 45%.

خارطة طريق جديدة لتحسين مناخ الأعمال

وضعت الحكومة خارطة طريق استراتيجية جديدة للفترة (2023-2026) لتحسين مناخ الأعمال، تستجيب للأولويات الاقتصادية للدولة، وتهدف إلى تحفيز الاستثمار وذلك من خلال جيل جديد من الاصلاحات، وتتمحور تلك الخارطة حول 4 محاور هي:

- المحور الأول: يهدف إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمقاولة، وذلك من خلال تحسين الاطار الخاص بقانون الأعمال ورقمنة الإجراءات الإدارية وتعزيز التنسيق المتعلق بمناخ الأعمال.
- المحور الثاني: يهدف إلى تعزيز التنافسية الوطنية من خلال تعبئة التمويل وتعزيز الوصول إلى العقار والطاقة المتجددة وتعزيز تنافسية الخدمات اللوجستية.
- المحور الثالث: يستهدف تطوير نظام ملائم لدعم المقاولات والابتكار.
- المحور الرابع: محور أفقي يهدف إلى تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد.

تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

تم إنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار وتفعيله في عام 2022، باعتباره المحفز الرئيسي للانتعاش الاقتصادي، ويهدف إلى المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها للمستويين الوطني والإقليمي في اطار الشراكة مع القطاع الخاص.

كما يستهدف الصندوق المساهمة من خلال الصناديق القطاعية والموضوعية في رأس مال المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

السعودية Saudi Arabia

مشروع نظام استثمار جديد للمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب

في يناير 2022 م، أعلنت وزارة الاستثمار أن المملكة بصدد صياغة نظام استثمار جديد يتيح معاملة المستثمرين المحليين والأجانب بمساواة، ويقدم مجموعة واسعة من التغيرات التي من شأنها العمل على تحفيز الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

ويهدف مشروع النظام إلى تعزيز بيئة استثمارية أكثر جاذبية وضمان تحقيق المساواة لكافة المستثمرين وكذلك حماية استثماراتهم عن طريق الحفاظ على حقوق المستثمرين، وزيادة ثقة المستثمرين في الاستثمار في المملكة من خلال :الحيادية في التعامل وعدم التمييز، وحرية إدارة المشاريع الاقتصادية وامتلاكها وبيعها أو التصرف فيها، وتسهيل الإجراءات وتقديم التسهيلات والدعم، وإمكانية تحويل الأموال لداخل المملكة وخارجها، بما في ذلك تحويل إيرادات وأرباح المشاريع، وحماية الملكية الفكرية والمعلومات التجارية السرية والبيانات الشخصية، وإمكانية اللجوء إلى المحاكم أو مراكز التحكيم المختصة في المملكة، وضمان سير جميع الإجراءات بنزاهة وشفافية ووضوح.

وتعتزم المملكة كذلك فرض عقوبات على أي طرف ينتهك النظام وذلك لضمان امتثال جميع المستثمرين له (غرامة مالية تصل إلى 133 ألف دولار)، إلغاء تسجيل أو تفويض المستثمر، وحجب أو إلغاء أي أداة تمكين استثمارية مضمونة للمستثمر أو أي جزء منها.

بدء تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

بدأت المملكة في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والتي سبق وأطلقتها في أكتوبر 2021، لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، حيث تضع الإطار العام لتعزيز مستقبل الاستثمار بما في ذلك تنمية الفرص الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز موقع المملكة التنافسي على خارطة الاستثمار العالمية، من خلال استهدافها تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر دخله، وتوطين المعرفة والخبرات المتقدمة، وتنمية الاستثمارات في القطاعات الواعدة والناشئة.

تم بناء الاستراتيجية على ثلاث ركائز مشتركة هي زيادة مساهمة القطاع الخاص في ميزان المدفوعات، ودعم التنمية القطاعية الاستراتيجية، والارتقاء بالنظام البيئي الاستثماري. وتمثل الاستراتيجية رابطاً مشتركاً لعدد من المبادرات الجديدة مع بعض المبادرات القائمة مثل برنامج شريك وبرنامج جذب المقرات الإقليمية، بهدف تطوير الفرص الاستثمارية النوعية وتعظيم الاستفادة منها ورفع تنافسية المملكة إقليمياً وعالمياً.

إصدار نظام لحماية البيانات ومنصة للفاتورة الإلكترونية

- إصدار نظام حماية البيانات الجديد (مارس 2022) وهو أول نظام متخصص في حماية البيانات وجزء رئيسي من البنية التحتية التشريعية التي تدعم الاقتصاد الرقمي المتنامي
- تدشين منصة "فاتورة": تتيح خدمة "الفاتورة الإلكترونية"، التي فعّلتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ضمن جهود تحسين منظومة التحول الرقمي المتكامل وتسهيل خدمات الأعمال.
- إطلاق حملة مكافحة التستر التجاري، لتهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين الأجانب، ولتحقيق معدل الامتثال والشفافية من الشركات.

إطلاق "مبادرة جسري" لجذب سلاسل الإمداد العالمية

تم اطلاق المبادرة الوطنية لجذب سلاسل الإمداد العالمية مبادرة (جسري) في أكتوبر 2022، بهدف جعل المملكة البيئة الاستثمارية المناسبة والأمثل لجميع المستثمرين في سلاسل الإمداد العالمية، من خلال العديد من الخطوات مثل: حصر وتطوير الفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين وإنشاء عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة، التي يمكن من خلالها إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين، وجذب المقرّات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة.

وتم بناء المبادرة وفق أربعة محاور استثمارية رئيسية هي :الاستدامة ومواجهة تغير المناخ وتمكين الصناعات المستقبلية وتنويع العرض العالمي والصناعات المتقدمة.

ومن المقرر أن يتم تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد العالمية بهدف جذب استثمارات نوعية، صناعية وخدمية، بقيمة 10.7 مليارات دولار خلال العامين الأولين من إطلاق المبادرة، وخُصصت ميزانية حوافز للمبادرة تبلغ نحو 2.7 مليار دولار لتقديم حزمة واسعة من الحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين.

وتتيح المبادرة للمُستثمرين تطوير استثماراتهم والاستفادة من مزايا المملكة التنافسية التي تُعزز فرص نجاح هذه الاستثمارات.

إطلاق مبادرة " MIZA" لتقديم الخدمات

أطلقت المملكة مبادرة " ميزة MIZA"، كمبادرة رئيسية في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار للمستثمرين مجموعة من الاستشارات المالية والضريبية، وخدمات الأعمال لمساعدتهم على استكشاف فرص في السوق السعودية، كما ستدعم المستثمرين المحليين والدوليين، وتوجيه رواد الأعمال الجدد بالإضافة إلى المساعدة في توفير الخدمات اللوجستية ، ومساندة الشركات التي ترغب في إنشاء مقار إقليمية في المملكة (توفير خدمات تأجير المواقع).

المصدر: تقرير مستجدات الاستثمار ، موقع استثمر في السعودية (investsaudi.sa)، المملكة العربية السعودية.

الجزء الخامس: مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام 2022

موريتانيا Mauritania

اعتماد خارطة طريق سنوية لتحسين مناخ الأعمال

قامت الحكومة باعتماد خارطة طريق سنوية لتحسين مناخ الأعمال، وتمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الوزارية لتحسين مناخ الأعمال، وتم تنفيذ نحو 80% من المؤشرات المدرجة بالخطة، ومن بين المؤشرات التي تم تنفيذها ما يلي:

- إنشاء سجل الضمانات المنقولة : سجل محوسب على مستوى المحكمة التجارية بنواكشوط.
- إنشاء سجل المستفيد الحقيقي: سجل منشأ من أجل تلقي لائحة المستفيدين الحقيقيين.
- تقييد الحجوز التحفظية بسجل التجارة.
- تنظيم السجل التجاري المركزي.
- استمارات التقييد في السجل التجاري والوثائق التبريرية.
- بدء العمل على إحالة نسخ التقييدات في السجلات المحلية إلى السجل المركزي.
- تشكيل لجنة تنسيق سجل التجارة والضمانات المنقولة.
- تشكيل اللجنة المكلفة بالإشراف على ممارسة وظيفة أكمين التفليسة.
- تشكيل لجنة تحضيرية للمنتديات العامة للعدالة.
- الاتفاقيات المأذون فيها (مؤشر حماية صغار المساهمين).
- تقوية آليات الوقاية وتسريع الإجراءات وحماية حقوق الدائنين.
- إلغاء تجريم إصدار شيك بدون رصيد.
- دعم المنافسة وتحسين القدرة التنافسية ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تحديد النظام الأساسي للموثقين.
- نظام الضمانات المنقولة وفقا للقانون رقم 11 لسنة 2020.

تحديد مهام وكالة ترقية الاستثمارات

بعد إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا (APIM) في عام 2021 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري لدعم تنفيذ السياسة الوطنية في مجال ترقية الاستثمارات، تم تحديد مهامها فيما يلي:

- تقديم موريتانيا كوجهة استثمار جذابة.
- خلق فرص الاستثمار خاصة في القطاعات الإنتاجية لجذب أكبر قدر من المستثمرين.
- مساعدة المستثمرين في الإجراءات الإدارية لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية بما في ذلك الاستفادة من مزايا مدونة الاستثمار الموريتانية.
- ضمان متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنفيذ الالتزامات التي تقدمها الشركات المعتمدة بموجب مدونة الاستثمارات.
- العمل على تحسين المناخ العام المواتي للاستثمار، وخصوصا في الجوانب التنظيمية.
- الدعوة لخلق مناخ عام مشجع للاستثمار ومتماشٍ مع الجوانب التنظيمية.

إقرار آليات لمتابعة سياسات مواجهة معوقات الاستثمار

سعت الحكومة إلى متابعة وتنفيذ سياسات اقتصادية للتخلص من معوقات الاستثمار وتقديم الضمانات والحوافز المالية وغير المالية وتبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال وخلق مناخ جاذب للإستثمار، وتجسد ذلك في إنشاء اطار مؤسسي لتحسين الأعمال مع إقرار آليات للمتابعة على النحو التالي:

- إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار في فبراير 2020، بموجب المرسوم رقم 26 لسنة 2020، وبرئاسة رئيس الجمهورية.
- تشكيل لجنة وزارية لتحسين مناخ الأعمال والتنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية وترقية الاستثمار وفقا للمرسوم رقم 1321 الصادر في ديسمبر 2022.
- تشكيل اللجنة الفنية لمتابعة إصلاح بيئة الأعمال في يوليو 2021.
- إنشاء إدارة تحسين مناخ الأعمال تابعة للإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص، بهدف تنسيق عمل اللجان المذكورة أعلاه وتحسين كل من مناخ الأعمال وكذلك تحسين وضع الدولة في مؤشر التنافسية العالمية وضمان تحقيق القيمة المضافة.

المصدر : وزارة الشئون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

خلال عام 2022، أنعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية وارتفاع أسعار النفط العالمية بما يزيد على 41% ونمو القطاعات غير النفطية الى جانب التطورات السياسية التي شهدتها دول المنطقة والعالم على وضع مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال ومخاطرها في الدول العربية لعام 2022 وهو ما ظهر جليا في محورين رئيسيين:

المحور الأول: ترتيب وتصنيف الدول العربية في المؤشرات الدولية:

- أولا: مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (29 مؤشر رئيس وفرعي): رغم ما تواجهه أغلب الدول العربية من أزمات تكلفة المعيشة والتضخم السريع والمستدام، تحسن متوسط ترتيب الدول العربية كمحصلة لاستقرار متوسط التصنيفات السيادية الصادرة عن وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجنس للدول العربية (12دولة) كمحصلة لتحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان وتراجع تصنيف الكويت وتونس واستقرار 8 دول، أما مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية وأعمال التجارة والاستثمار (25 مؤشر) فقد شهدت تحسنا في متوسط الترتيب العربي تراوح ما بين مركز واحد و16 مركزا.
- ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي(14 مؤشر رئيس وفرعي): تحسن متوسط ترتيب الدول العربية 3 مراكز الى المركز 86 عالميا. كمحصلة لتحسن متوسط الترتيب في 7 من أهم مؤشرات الأداء الداخلي و5 من أهم مؤشرات التعامل مع الخارج، في مقابل تراجع في مؤشري البطالة والاستثمارات الإجمالية.
- ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية(52 مؤشر رئيس وفرعي): تراجع متوسط الترتيب العربي عالميا بمقدار 3 مراكز حيث استقر متوسط الترتيب في مؤشر الحوكمة وتحسن في مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار واتفاقيات الاستثمار الثنائية، بينما تراجع في مؤشرات مدركات الفساد والحكومة الإلكترونية والاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات بيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار.
- رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (60 مؤشر رئيس وفرعي): استقر متوسط الترتيب العربي عالميا كمحصلة لاستقرار مؤشري التنافسية المستدامة والمعرفة، وتحسن مؤشر الطاقة، في مقابل تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الابتكار والتنمية المستدامة، كما جاء متوسط الترتيب العربي متفوقاً على متوسط الترتيب العالمي في مؤشر الموارد الطبيعة وحل دونه في مؤشري أداء الخدمات اللوجستية وريادة الأعمال.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال العام 2022:

- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفق إحصاءات الأونكتاد تراجعاً طفيفاً بمعدل 3% الى 54 مليار دولار خلال العام 2022، بحصة بلغت 6% من مجمل التدفقات الواردة الى الدول النامية و4.2% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.3 تريليون دولار، وواصلت التدفقات الواردة للمنطقة العربية تركزها الجغرافي خلال عام 2022، حيث استحوذت الدول الثلاث الأولى على نحو 78% من مجمل تلك التدفقات بقيادة الامارات التي استقطبت 22.7 مليار دولار بحصة 42.3%، تلتها مصر باستحواذها على 11.4 مليار دولار بحصة 21.2%، ثم حلت السعودية ثالثا باستحواذها على نحو 8 مليارات دولار بحصة 14.7% من مجمل التدفقات.
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2022 بمعدل 74% لتبلغ 1617 مشروعا، مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدل 358% الى أكثر من 200 مليار دولار، مع توقعات باستمرار النمو في عام 2023، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 28% والتكلفة بمعدل 70% إلى نحو 74 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2023.
- واصلت أوروبا الغربية تصدرها مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة من حيث التكلفة، بقيادة المملكة المتحدة التي ساهمت بـ 10.7% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و 13.2% من عدد المشاريع، وتركزت مشاريع الاستثمار الجديدة جغرافيا في الإمارات بعدد 923 مشروعا وفي مصر بتكلفة استثمارية في حدود 107 مليارات دولار، أما قطاعيا فقد حلت قطاعات البرمجيات وخدمات الأعمال والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 56.6% من حيث عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات الطاقة المتجددة، والفحم والنفط والغاز، والمعادن في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 82% من التكلفة الاستثمارية.
- زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 84% الى 245 مشروعاً، والتكلفة الاستثمارية بمعدل 623% الى 45.6 مليار دولار لتمثل 22.8% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة. وقد مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد المشاريع (62 مشروعا) ومصر الوجهة الأولى في التكلفة الاستثمارية (نحو 107 مليارات دولار مثلت 53.4% من الإجمالي)، فيما واصل قطاع خدمات الأعمال تصدره المقدمة في عدد المشاريع (52 مشروعا) بينما تصدر قطاع الطاقة المتجددة المقدمة على صعيد التكلفة الاستثمارية (32.4 مليار دولار).

وأخيراً جاءت نتائج المسح الذي أجراه فريق البحث في المؤسسة بالتعاون مع جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية للمستجدات التشريعية والإجرائية التي شهدها العام 2022، مشجعة بصورة كبيرة بشأن التحسن المتوقع في مناخ الاستثمار في غالبية دول المنطقة خلال العام 2023 وخصوصا مع إقرار وتنفيذ إصلاحات متنوعة في مجال التشريعات والقرارات والإجراءات، والبنية التحتية والتكنولوجية والمالية والمدن الصناعية والمناطق الحرة.

التوصيات

من واقع المؤشرات المختلفة لمناخ الاستثمار في الدول العربية، وبالنظر إلى ما تواجهه من تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية وفي ظل تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة، ورغم الإصلاحات التي شهدها مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في المنطقة خلال عام 2022، فمن الضروري أن تواصل حكومات الدول العربية مساعيها لاستقطاب المزيد من المشاريع والاستثمارات الأجنبية من خلال تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية.

وبناءً على ما توصل إليه التقرير من نتائج بشأن تطورات مناخ الاستثمار في دول المنطقة من واقع رصد وضعية كل دولة عربية في المؤشرات الدولية وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار بجانب جهود الحكومات الوطنية في مجال مستجدات وإصلاحات تحسين مناخ الاستثمار في مجال التشريعات والقرارات والإجراءات، وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية والمالية والمدن الصناعية والمناطق الحرة وغيرها، يوصي التقرير بمراعاة ما يلي:

- ضرورة متابعة الدول العربية للمؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار التي تصدرها الجهات الدولية بصفة دورية والعمل على تحسين ترتيبها في تلك المؤشرات من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ووفق جدول زمني محدد، حيث تعد أحد المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها المستثمرون الدوليون في تقييم مناخ الاستثمار بالدولة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار.

- تطوير استراتيجيات قطاعية متزامنة وفعالة لدعم مكونات مناخ الاستثمار بالدولة بالاعتماد على أفضل الممارسات العالمية ووفق الأولويات، وتشجيع السياسات الإصلاحية المعتمدة على تحرير التجارة وتحسين أداء الخدمات العامة وتنمية الاستثمار العربي البيني، واتخاذ كافة التدابير بشأن تعزيز البيئة السياسية والمؤسسية والاقتصادية والتشريعية والإجرائية بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية والتكنولوجية وتنمية الكوادر البشرية وذلك وفق جدول زمني مستهدف للتنفيذ.

- على الدول العربية مواصلة إبرام أكبر عدد ممكن من اتفاقيات الاستثمار سواء الثنائية أو التي تتضمن أحكاما استثمارية، وذلك بغرض دعم مناخها الاستثماري وزيادة درجة اليقين لدى المستثمرين الدوليين في قدرة الدولة على دعم و حماية الاستثمارات الأجنبية على أراضيها.

- الاستمرار في حصر الفرص الاستثمارية وتوزيعها القطاعي والجغرافي وتحديثها بشكل مستمر، بحيث تشمل القطاعات المهمة والحيوية وذات الأولوية ، لدعم بيئة الأعمال في الدولة وتعريف المستثمرين المحليين أو الدوليين المستهدفين وربطهم بالفرص الملائمة.

- دعم تسويق الفرص والمزايا الاستثمارية، من خلال إيجاد محتوى تسويقي يروج للاستثمار على مستوى المناطق والقطاعات المختلفة بالدولة لتسويق الدولة كوجهة للاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والسياحة وغيرها من خلال هوية وطنية موحدة لتسويق الاستثمارات وجذبها، بجانب التواصل المستمر والمتواصل مع المستثمرين والارتقاء بمستوى الفعاليات والملتقيات الاستثمارية التي يتم تنظيمها، بجانب تمكين الغرف التجارية من المشاركة في ملتقيات الاستثمار.

- التقييم والمراجعة والتنقيح المستمر لإصلاحات مناخ الاستثمار بما يتلاءم مع التغييرات الداخلية والخارجية، باعتباره عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالمنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب الاستثمار.

- تقديم الدعم المالي والفني والبشري المطلوب لإنجاز خطة تحسين مناخ الاستثمار القائمة في الدولة أو استحداثها بالسرعة الممكنة، وذلك بالتعاون مع جهات محلية ودولية متخصصة مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أراء المستثمرين المحليين والعرب والدوليين القائمين والمستهدفين ودراسة المعوقات التي تواجههم بدقة بهدف تهيئة المناخ الاستثماري وتبسيط الإجراءات في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر
+965 2495 9555